مجلة

دراسات شرق أوسطية

فصلية محكمة

يصدرها مركز دراسات الشرق الأوسط

بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات

رئيس التحرير

جـــواد الحمـــد

مدير التحرير

عبد الحميد الكيالي

سكرتير التحرير

ياسمين الأسعـد

هيئة التحرير

إبراهيم أبو عرقوب — أحمـــد البرصـــان

عبد الفتاح الرشدان — علـي محـافظـــة

محمـــد أبو حمور

السنة ٢٢ | العدد (٨٦) | شتاء ٢٠١٩

الآراء الواردة لا تعبر بالضرورة عن توجهات تتبناها المجلة

عمـان – شتاء ٢٠١٩

جميع الحقوق محفوظة

لمركز دراسات الشرق الأوسط

والمؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات

مجلة دراسات شرق أوسطية

هاتف ٤٦١٣٤٥١-٦-٩٦٢+ / فاكس ٤٦١٣٤٥٢-٦-٩٦٢+

ص.ب ٩٢٧٦٥٧ - عمان (١١١٩٠) الأردن

E-MAIL: MESC@MESC.COM.JO, MESJ@MESC.COM

HTTP:// WWW.MESJ.COM

المملكة الأردنية الهاشمية

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

(٢٠١٠/٩١٦/د)

هيئة المستشارين

الأميرة وجدان بنت فواز الهاشمي الأردن	أحمد التويجـــري السعودية
أحمـد سعيد نـــوفـل الأردن	أحمد يوسف أحمد مصر
أميـــن مشاقبـة الأردن	سعد ناجي جواد العراق
عبد الإله بلقزيز المغرب	عبد الله النفيســي الكويت
غانـــم النجـــــار الكويت	فهد الحارثي العرابـي السعودية
مجـــدي عمـــر الأردن	محمـــد المسفر قطر
مروان كمال الأردن	

قواعد وأصول النشر

١. تقبل المجلة البحوث التي تعالج قضايا التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، وقضايا العالم ذات الأثر على الشرق الأوسط، والتقارير الموجزة عن الأحداث الجارية، والندوات والمؤتمرات المتخصصة في شؤون الشرق الأوسط ومتعلقاتها الدولية.

٢. يشترط في الأبحاث والتقارير المقدمة للنشر تناول قضايا عامة في الشأن الشرق أوسطي، إضافة إلى مناقشتها وطرحها للسيناريوهات المستقبلية للقضية، حيث لا تُعنى المجلة بالقضايا المحلية ولا التاريخية.

٣. يشترط في الدراسة ألا تكون قد نشرت سابقا أو مقدمة للنشر في أي مكان آخر.

٤. تخضع الدراسات والبحوث للتحكيم العلمي المتعارف عليه عالمياً، ويبلغ الباحث بقرار هيئة التحرير خلال ثلاثة شهور من تسلم البحث.

٥. يحق للمجلة إعادة نشر البحث كاملا أو جزءاً منه بأي شكل وبأي لغة كانت دون الحاجة إلى استئذان الكاتب.

٦. تعبر الأبحاث والمقالات المنشورة عن رأي أصحابها، ولا تمثل بالضرورة وجهة نظر الدورية أو المؤسسات التي تصدرها.

٧. يرفق الباحث سيرته الذاتية مع البحث.

٨. يرفق الباحث ملخصاً باللغتين العربية والإنجليزية لبحثه بما لا يزيد على ٤٠٠ كلمة لكل منهما.

٩. تقدم البحوث إلكترونياً مرفقة مع نسختين ورقيّتين، وتكون الهوامش أسفل الصفحات والمراجع في آخره.

١٠. لا يزيد حجم المقالات البحثية المقبولة للنشر على ٦٥٠٠ كلمة، ومراجعة الكتاب على ٧٠٠، والتقرير على ٢٦٠٠ كلمة.

١١. يتم تزويد الباحث بنسختين من المجلة، وكاتب التقرير بنسخة واحدة.

١٢. المجلة غير ملزمة بنشر كل ما يصلها من بحوث أو مراجعات كتب، ولا تلتزم بإعادتها إلى أصحابها.

المحتويات

المقال الافتتاحي مستقبل القضية الفلسطينية بين حماس وفتح **التحرير**	٧
البحوث والدراسات تحديات بناء الدولة في دول الربيع العربي دراسة حالة ليبيا **مبروك ساحلي**	١٣
ملف العدد **انتخابات التجديد النصفي الأمريكية ٢٠١٨** نتائج انتخابات التجديد النصفي في الولايات المتحدة الأمريكية ٢٠١٨ **حنين عودة**	٥١
نتائج انتخابات التجديد النصفي للكونغرس الأمريكي ٢٠١٨ مؤشرات التحول المحتملة **أحمد البرصان**	٥٥
ردود الفعل على انتخابات التجديد النصفي الأمريكية للعام ٢٠١٨ **خالد بشير**	٦٣
المقالات والتقارير تقييمات إسرائيلية ذات دلالة لمسيرات العودة في قطاع غزة **حسن أحمد**	٧١
معدلات البطالة وأثرها على النمو الاقتصادي في الأردن **محمد عباسي**	٧٩

الملف البيبلوغرافي **العلاقات العربية- الصينية** **١٩٩٠-٢٠١٧** - المراجع العربية - المراجع الإنجليزية **عبد القادر نعيم**	٨٩ ٩٣
الملخصات العربية (للقسم الإنجليزي)	٩٧
English Section **Research and Studies** *Europe and the Palestinian Question (1958-2018): declaratory but toothless diplomacy* ***Bichara Khader*** **Book Reviews** *China, an Emerging Global Power with Challenges* ***Marwan Asmar***	101 143
English Abstracts (for Arabic Section)	--

المقال الافتتاحي

مستقبل القضية الفلسطينية
بين حماس وفتح

تشكّل حركتا حماس وفتح القوة الكبرى في الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، حيث شهدت جميع أنواع الانتخابات الفلسطينية حصولهما معًا على ما يصل إلى ٨٥-٩٠٪ من الأصوات في الأغلب، ولذلك تعدّ الحركتان أساس القوة السياسية للشعب الفلسطيني، ولا يعني ذلك أبدًا التقليل من شأن أيّ فصيل أو قوّة سياسية أو اجتماعية أو شخصيات مستقلّة، بل يشار إلى ذلك لفهم الصورة والواقع وتوازن القوة السياسي والاجتماعي في الشعب الفلسطيني ليتم الاستناد إليه في التحليل والتقدير، مع العلم أن معظم تلك القوى أيضًا إمّا أن تكون حليفًا لفتح أو حليفًا لحماس مع تحوّلات جزئية بنسب قليلة جدًّا.

واستنادًا إلى هذه الفرضية التي يدعمها الواقع والذي يعرفه المشتغلون بالسياسة الفلسطينية والعربية والدولية المتعلقة بالصراع العربي- الإسرائيلي، فإن البحث عن خيارات مستقبلية لحلّ القضية الفلسطينية على طريق تحقيق حقوق الشعب الفلسطيني لا يمكن له أن ينجح إلا إذا توافقت الحركتان على قبوله والتعامل معه، أو شاركت الحركتان في بلورته والتوصل إليه. وقد جرت محاولات كثيرة عربية ودولية للتوصل إلى مبادرات وتفاهمات لم يكن الطرفان شركاء فيها، وسقطت جميعها في الاختبار في الأيام الأولى لإعلانها، فيما جُرِّب التوصّل مع حركة فتح مثلًا إلى اتفاق أوسلو والذي عارضته وقاومته حركة حماس، ولم يقف الاتفاق على قدميه أيضًا رغم مرور ٢٥ عامًا على توقيعه، كما جَرّب العرب التوصّل إلى مبادرة جماعية سكت عنها الفلسطينيون لقناعتهم بأنها لن تنجح لأن إسرائيل لا تسعى ولا تفكر بالسلام مع الفلسطينيين والعرب، وقدّمت هذه المبادرة التطبيع الشامل مع الاحتلال ثمنًا مقدمًا للانسحاب من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، وترك بقية فلسطين لإسرائيل إلى ما لا نهاية، وقد فشلت مثل هذه المبادرات والاتفاقات منذ النكبة عام ١٩٤٨ مرورًا بالنكسة عام ١٩٦٧، وهلم جرًا،

حيث كان العامل الفلسطيني الذي هو الفاعل الأهم ولا يزال، وقد تم إهماله فيها كلها.

واليوم تحاول الولايات المتحدة وإسرائيل توريط دول عربية في عملية تطبيع وتحالف ومشاركة أمنية واقتصادية وسياسية مع إسرائيل بلا رؤية ولا مقابل يتعلق بالصراع العربي معها، ولا باحتلالها لفلسطين، ولا بتهديدها للأمن القومي العربي والأمن القُطري لكلّ دولة منها، بمعنى أن التوجه مجرد استجابة لمطالب وضغوط الطرف الأمريكي والإسرائيلي، وليس تفاهمًا يقوم على مصالح مشتركة حقيقية، وما أُقحِم فيه من موضوع مواجهة خطر إيران هي أطروحة قديمة؛ فقد كانت ذات الحجّة في تكديس دول الخليج للسلاح الأمريكي عندما كان يحكم إيران الشاه محمد رضا بهلوي حليف الولايات المتحدة، وسمّي في حينها في الفكر السياسي الخليجي بـ "شرطي الخليج".

وبعد قيام الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩ استمرت الولايات المتحدة وبطرق متعدّدة باستخدام التهديد الإيراني لأمن دول الخليج والعراق لبيع السلاح والاستحواذ على النفط ولضمان تواجد القوّات الأمريكية وقواعدها في المنطقة بما فيها تشجيع الحرب العراقية- الإيرانية لثماني سنوات، وبالتالي فإن سياسة الولايات المتحدة هي استمرار الترويج للفكرة بما يحقّق للأمريكيين مصالحهم الخاصة وحماية ودعم إسرائيل، وعندما وقّعت الولايات المتحدة الاتفاق النووي مع ايران عام ٢٠١٥ لم تستشر أيّ دولة خليجية، وكأن إيران تقع على حدود الولايات المتحدة مثلًا، ولّما انسحبت الولايات المتحدة من الاتفاق النووي بدوافع لا علاقة لها بأمن الخليج لم تستشر أيًّا من دول الخليج أيضًا، بمعنى أنّ مسألة مواجهة الخطر الإيراني، رغم أن سياسات وممارسات إيران الطائفية في العراق وسوريا واليمن تعتبر تهديدًا للعالم العربي وللمصالح العربية، إنما هي تُستخدم كتبرير غربي لابتزاز المال العربي، وبيع السلاح، والتطبيع مع إسرائيل، والتخلّي عن القضية الفلسطينية، وليس لمواجهة إيران وحماية أمن دول الخليج العربي، وها هي حال العراق مثال صارخ على تنسيق أمريكي- إيراني ما بعد القضاء على حكم صدام حسين عام ٢٠٠٣.

لذلك فإن فشل حركتي حماس وفتح في التوصل إلى رؤية مشتركة وبرنامج سياسي

مشترك ترك القضية الفلسطينية ورقة تلعب بها الولايات المتحدة وإسرائيل مع دول عربية بشكل مباشر، وأتاح المجال لعدد من الحكومات العربية نحو مزيد من التراجع في موقفها وتخلّيها عن القضية الفلسطينية، وعن الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني، ولم تحافظ على القضية بوصفها قضية قائمة في جوهرها على إنهاء الاحتلال وعودة اللاجئين الفلسطينيين وإقامة دولتهم المستقلة كاملة السيادة على أرض فلسطين، وحتى ما طرحه الأمريكيون من حلّ الدولتين خلال ١٦ عامًا لم يعد قائمًا في الاجتماعات واللقاءات العربية- الإسرائيلية كما حصل مؤخرًا في "مؤتمر الشرق الأوسط بوارسو" في ١٣-١٤ شباط/ فبراير ٢٠١٩ لدى عدد من حكومات العرب. ومن هنا، تهدف هذه المناقشة إلى وضع النقاط على الحروف في أهمية التفاهم واللقاء والتحالف بين فتح وحماس لحماية القضية الفلسطينية من أن تكون فُتاتًا على موائد العلاقات الأمنية والسياسية والاقتصادية العربية مع إسرائيل وبرعاية الولايات المتحدة.

صحيح أن العالم لا يستطيع أن يفرض على الشعب الفلسطيني ما لا يقبله ولا يُحقّق له طموحه، لكنّ هذه التوجهات العربية المتراجعة ستدعم بقاء الاحتلال، وتضعف الوضع السياسي والدولي للقضية الفلسطينية، وربما تدفع العديد من الدول العربية الأخرى إلى الوراء عن مشاركتها في مسألة الصراع بكلّ مستوياته، كما يجري في الدبلوماسية العربية على المستوى الدولي، والذي يكشف بعضًا من هذه المعضلة المتزايدة حسبما يتسرب من كواليس الحوارات واللقاءات المختلفة هناك للدبلوماسيين العرب مع القادة والدبلوماسيين الغربيين.

وثمّة مسألة لا بدّ من إثارتها قبل الوصول إلى نتائج هذا التحليل، وهي أن للفشل الفلسطيني أسباباً عربية ودولية وإسرائيلية، كما أن له أسبابًا فلسطينية حزبية وفصائلية، وأسبابًا موضوعية وبيئية، ولا يخلي ذلك المسؤولية عن كاهل كلٍّ من فتح وحماس، وبالطبع بتفاوت نسبيّ إزاء كلّ مسألة، لكن المشهد الفلسطيني المنقسم اليوم في النهاية يمثل ردّة فعل رجعية ضدّ القضية الفلسطينية، مهما احتج أيّ طرف ضد الآخر حتى لو كان محقًا.

ويشير التفكير الهادئ والموضوعي إلى أن ثمّة عقبات فلسطينية تُستخدَم أو تُقحِم نفسها لإعاقة مثل هذه التفاهمات أن تُطبق رغم أنها وصلت إلى أكثر من ٧٠ صفحة مكتوبة، وأكثر من ١٣ عشر اتفاقًا جزئيًا وكلّيًا خلال ١٢ عامًا، ولذلك فإنّ مبادرة اللقاء بدون شروط مسبقة أو حتى جدول أعمال معلن لبحث المشكلة والتوصل إلى آليات، ولو مرحلية

وجزئية، لتوحيد الموقف السياسي الفلسطيني وحماية القضية الفلسطينية، وبالاستناد إلى مواقف عربية محدودة متماسكة إزاء عدد من ملفات القضية مثل القدس واللاجئين وإقامة الدولة على الأقل، ستشكّل رافعة استراتيجية لكلٍّ من حماس وفتح لتحويل هذه المواقف إلى ديناميكية فاعلة في تعطيل التطبيع الصهيوني مع بعض العرب، ويمنع أن تكون إيران العدو البديل لإسرائيل تحت جميع الذرائع، وعندها فإن المقاومة المسلحة والشعبية والسياسية القانونية ستشكّل حالة استعصاء حقيقي وواقعي مسنودٍ ببعض الدعم العربي والدولي النسبي، وهو ما سيفرض على العرب، كما على المجتمع الدولي، إعادة الاعتبار للطرف الفلسطيني الموحَّد من جهة، وللشعب الفلسطيني المقاوم للاحتلال من جهة أخرى، ويعيد الموقف الدولي إلى مربّع إدانة إسرائيل وممارسة الضغط عليها لإنهاء الاحتلال، وبالتالي الوقوف إلى جانب حقوق الشعب الفلسطيني الثابتة والمشروعة.

ختاماً، يُعتقد بأن الظرف خطير، وأن المرحلة حساسة، وأن حجم الترهل في الأداء العربي واسع، وأن الانقسام في الموقف الفلسطيني شمّاعة لكلّ ضعيف من العرب والأفارقة ودول عدم الانحياز للتراجع عن مواقفها السابقة في دعم القضية الفلسطينية، وإن الذي يستطيع أن يأخذ زمام المبادرة في تحويل الدفّة واتجاهات الريح نحو إنهاء الاحتلال فعلًا لا شعارات هو كلّ من قيادتَي حماس وفتح الجماعيتَين في اجتماعٍ شاملٍ لهما في أيّ مكان، والتوصل إلى آليات عملية والخروج بتفاهمات مركّزة ومحدّدة أمام الشعب الفلسطيني وأمام العالم، ويُعتقد بأن الفرصة اليوم أصبحت سانحة أكثر من أيّ وقت مضى وقبل أن تتمكن بعض الأطراف الدولية والعربية مع إسرائيل من خلق وقائع أكثر إشكالية وتعقيدًا من القائم منها اليوم. ومن شأن تفاهمات من هذا النوع أن تقوّي الموقف الفلسطيني وتمنع أيّ تدخلات سلبية في الشأن الفلسطيني من جهة، وكذلك من شأنها أن تقوّض محاولات التطبيع أو "الشراكة" مع إسرائيل من قبل أيّ طرف عربي من جهة أخرى.

وليكون أساس التفاهم بين كلٍّ من فتح وحماس على قاعدة أنه "ليس لأيٍّ منهما خيار إلاّ التفاهم والعمل المشترك مع الآخر".

التحرير

البحوث والدراسات

تحديات بناء الدولة في دول الربيع العربي
دراسة حالة ليبيا

د. مبروك ساحلي*

شهد الخطاب الثقافي والسياسي منذ نهاية الحرب الباردة مفاهيم عديدة تبلورت وانتشرت في إطار ما يعرفه العالم من تغيرات في المفاهيم السائدة، ومن أهمها مفهوم بناء الدولة، خاصة في مرحلة ما بعد الصراعات، والذي اكتسب مزيداً من الأهمية على ضوء التغيرات والتحولات الكبرى التي شهدها العالم في السنوات القليلة الماضية. وفي ظل الدلالات الجديدة التي أصبح يكتسبها مفهوم الدولة، فقد تم تداوله على نحو كبير في العالم العربي، خاصة بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣، وانتشار موجات الانتفاضات الشعبية العربية عام ٢٠١١، وانهيار أنظمة سياسية حاكمة، مما أدى إلى انهيار مؤسسات الدولة معها، ومنها الحالة الليبية.

حصلت ليبيا على استقلالها عام ١٩٥١ تحت مسمّى المملكة الليبية المتحدة، حيث تولى الملك "إدريس الأول" تشكيل الحكومات وتوزيع المناصب الوزارية على أساس قبلي، ومع مرور الوقت وظهور فئات متعلمة وشابة فُتِح الباب أمام هذه العناصر لتولي المسؤولية، وبدأت تترسخ ثقافة المؤسسات التي تشكل أسس بناء الدولة الحديثة وإضعاف الولاءات التقليدية. ولكن مع انقلاب أيلول/ سبتمبر ١٩٦٩، فقد حاول معمر القذافي بعث الولاء القبلي من جديد، وحلّ مختلف المؤسسات السياسية، وضعفت المؤسسة العسكرية، وانتشر الفساد، وغابت الديمقراطية، فساهمت كل هذه العوامل في اندلاع الانتفاضة الشعبية في شباط/ فبراير ٢٠١١، والتي أطاحت بنظام القذافي بعد أكثر من ٤ عقود من الحكم.

وقد شكّل سقوط النظام مرحلة جديدة أكثر صعوبة من نضال الشعب الليبي لبناء دولة حديثة؛ حيث شهدت سلسلة هائلة من العقبات والتوترات تمثلت في إجراء انتخابات، ونزع سلاح الميليشيات وإعادة دمجها في الوقت نفسه، وتعزيز المصالحة الوطنية، وصياغة دستور

* أستاذ العلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي-الجزائر.

جديد، واستعادة الأمن، وإصلاح الأضرار الناجمة عن العمليات القتالية المحلية والغارات الجوية الأجنبية، وتعزيز الولاءات الوطنية، وشكّل كل هذا تحديًا رئيسًا أمام فكرة بناء الدولة الوطنية في ليبيا. وانطلاقًا مما سبق تحاول هذه الدراسة الإجابة عن الإشكالية الرئيسة: ما المقصود بعملية بناء الدولة؟ وما تأثير التحديات التي تشهدها ليبيا على عملية بناء الدولة؟

أولًا: مفهوم بناء الدولة والمفاهيم المرتبطة به

يتطرق الباحث في هذا العنوان إلى مفهوم بناء الدولة والمفاهيم ذات العلاقة به.

١- مفهوم بناء الدولة State Building

في الألفية الجديدة أصبح بناء الدولة أولوية رئيسة للمجتمع الإنمائي الدولي، ولا سيما في "الدول الهشة"، حيث عرِّف بناء الدولة على أنّه الجهود المتضافرة والمستدامة التي تركز على بناء العلاقة بين الدولة والمجتمع[١]، وإنشاء وتعزيز المؤسسات اللازمة لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على المدى الطويل[٢]. ويشير المفهوم، كما يفهمه المجتمع الدولي منذ تسعينيات القرن الماضي، إلى مجموعة الإجراءات التي اتخذتها الجهات الفاعلة الوطنية والدولية لإنشاء وإصلاح وتعزيز مؤسسات الدولة، حيث تآكلت أو فُقدت بشكل خطير، وتشمل الأهداف الرئيسة لبناء الدولة: توفير الأمن، وإرساء سيادة القانون، والتسليم الفعال للسلع الأساسية والخدمات من خلال مؤسسات الدولة الرسمية الوظيفية، وتوليد شرعية سياسية لمجموعة مؤسساتها الجديدة التي يجري بناؤها[٣].

ولعل التركيز على بناء الدولة هو الهدف الرئيس، فالدول تكون هشة عندما تفتقر

---

[1] Organisation for Economic CO-operation and Development, "Concepts and Dilemmas of State Building in Fragile Situations from Fragility to Resilience", *The Journal on Development*, vol 9 (Paris: 2008), p.7.

[2] The Centre For Global Development (CGD), *State Building and Global Development* (Washington The Centre For Global Development Publications, 2006), p 4. Accessed on: 06/08/2017, at: https://bit.ly/2UeGGju

[3] Verena Fritz and Alina Rocha Menocal, *Understanding State-Building from a Political Economy Perspective: An Analytical and Conceptual Paper on Processes, Embedded Tensions and Lessons for International Engagement* (London Overseas Development Institute, September 2007), p. 13.

فيها هياكل الدولة إلى الإرادة السياسية والقدرة على توفير الوظائف الأساسية اللازمة للحدّ من الفقر وتحقيق التنمية وحماية أمن وحقوق السكان. وينبغي أن تكون المشاركة الدولية متضافرة ومستدامة، وتركز على بناء العلاقة بين الدولة والمجتمع، من خلال المشاركة في مجالين رئيسيين:

أولًا، دعم شرعية الدول ومساءلتها من خلال معالجة قضايا الحكم الديمقراطي وحقوق الإنسان ومشاركة المجتمع المدني وبناء السلام.

ثانيًا، تعزيز قدرة الدول على أداء وظائفها الأساسية، وتشمل: الحدّ من الفقر، ضمان الأمن؛ وتعزيز الوصول إلى العدالة؛ وتهيئة بيئة مواتية لتقديم الخدمات الأساسية، والأداء الاقتصادي القوي، وتوليد فرص العمل. ومن شأن دعم هذه المجالات أن يعزز بدوره ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة. كما للمجتمع المدني دور رئيس في المطالبة بالحكم الرشيد وتقديم الخدمات[٤].

وقد عرّفت منظمة التعاون للتنمية الاقتصادية بناء الدولة على أنّه: "عملية داخلية لتعزيز قدرة المؤسسات وشرعية الدولة التي تقودها العلاقات بين الدولة والمجتمع"[٥]. واعتبرت وزارة التنمية الدولية البريطانية أنّ بناء الدولة يقوم على أساس تعزيز العلاقة بين الدولة والمجتمع، وتطوير طرق فعالة للتوسط في هذه العلاقة"[٦].

في حين عرّف فوكوياما بناء الدولة على أنّه تقوية المؤسسات القائمة وبناء مؤسسات جديدة فاعلة وقادرة على البقاء والاكتفاء الذاتي، وهو بذلك نقيض تحجيمها، أي تقليص كل من مدى وقدرة الدولة في آن واحد. ويحدد مدى الدولة بمجالاتها وأنشطتها ووظائفها المختلفة، بدءًا بتوفير الأمن والنظام والمرافق والخدامات العامة في الداخل، والدفاع عن الوطن ضد الغزو الخارجي، مرورًا بتوفير التعليم وحماية البيئة، وانتهاءً بوضع السياسات

---

[4] Ibid., p. 14.

[5] The Word Bank-UNDP, *State -Building: Key Concepts and Operational Implications in Two Fragile States: The Case of Sierra leone and Liberia.* (Washington The Word Bank Publications, 2010) p6. https://bit.ly/2FPZGBv

[6] Ibid. p. 7.

الصناعية والاجتماعية وإعادة التوزيع الثروة. ويحدد قدرة الدولة بقدرتها المؤسساتية والإدارية على تصميم السياسات وسنّ الأنظمة والقوانين ووضعها موضع التنفيذ[٧].

وبناء على كلّ ذلك، فعملية بناء الدولة تركز على تقوية الهياكل والأبنية العامة داخل إقليم ما، بشكل يُمكّن هذه الأبنية من القدرة على توفير السلع العامة. ويقع في قلب تلك العملية بناء سلطة ذات سيادة، تتمتع بالحق في احتكار الاستخدام المشروع للقوة المادية، وتعبّر عن السلطة الجماعية دون الحاجة إلى استخدام الإكراه[٨].

٢- المفاهيم المرتبطة به

يتقاطع مفهوم بناء الدولة مع مجموعة من المفاهيم، منها:

أ. بناء الأمة Nation Building

ثمّة جدل كبير بين الأوروبيين والأمريكيين حول مفاهيم استخدام بناء الدولة وبناء الأمة، وكلٌّ يستند إلى تجربته التاريخية؛ فالأوروبيون يستخدمون "بناء الدولة"، إذ أسس القادة السياسيون الدولة، ثم حاولوا إيجاد أمة من الشعوب التي كانوا يسعون لحكمها، ولذلك هم أكثر وعيًا بالفرق بين الأمة والدولة من الأمريكيين، أما الأمريكيون فإنهم يعمدون إلى استخدام بناء الأمة انطلاقًا من التجربة القومية الأمريكية في حرب الاستقلال، إذ ينشأ وعي جماعي بين أولئك الذين شاركوا في تلك الحروب بضرورة إنشاء المؤسسات السياسية التي تنظّم سير المجتمع الجديد[٩].

ويتجاوز مفهوم بناء الأمة الأبعاد المؤسسية والسياسية في عملية بناء الدولة، ليشمل أبعادًا أخرى إضافية، يأتي على رأسها بناء أو تثبيت الهوية الوطنية، والتي تنصرف إلى إعادة بناء الهوية الجماعية لجماعة بشرية ما بغرض شرعنة السلطة العامّة داخل الإقليم، وهي

---

[٧] فرانسيس فوكوياما، ترجمة: مجاب الإمام. **بناء الدولة: النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين** (الرياض: العبيكان للنشر، ٢٠٠٧)، ص١١.

[٨] محمد فايز فرحات، **الاحتلال وإعادة بناء الدولة: دراسة مقارنة لحالات اليابان وأفغانستان والعراق** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٥)، ص٤٢.

[٩] عمار عباس محمود، **القضية الكردية إشكالية بناء الدولة**، ط١ (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٦)، ص١٥.

عملية لا تنصرف فقط إلى بناء توافق عام بين أبناء تلك الجماعة حول مستقبل ومسار المجتمع بمكوناته العرقية والدينية واللغوية المختلفة، ولكنها تتضمن أيضًا البناء على التقاليد، والمؤسسات، والأعراف القائمة، وإعادة تعريف هذه المصادر باعتبارها موروثًا وطنيًا مشتركًا. وتتفاوت أهمية هذا البعد تبعًا لمدى وجود أزمة هوية داخل الدولة، فكلما كانت هناك أزمة هوية وطنية زادت أهمية هذا البعد في إطار عملية بناء الدولة، وزادت الحاجة إلى سياسات إضافية لبناء هوية وطنية واضحة، وتزاد أهمية هذا البعد بشكل خاص في حالة المجتمعات المتعددة عرقيًا، أو دينيًا، وفي الحالات التي فيها إعادة بناء الدولة[١٠].

إنّ المفهومين: بناء الدولة وبناء الأمة، يقتربان من بعضهما ويكمّل أحدهما الآخر؛ إذ يستهدف كلاهما إيجاد شبكة علاقات واسعة وعميقة بين الدولة والمجتمع، وكلاهما يستهدف الفرد والمجتمع معًا في المحصلة النهائية. ولّما كان بناء الدولة يقوم على مدى قوة الدولة وقدرتها، وتعتمد على وجود بنية تحتية قوية لتمكّن الدولة من إيصال وظائفها وخدماتها إلى أهدافها النهائية، فكذلك عملية بناء الأمة تستهدف تحويل نتائج قدرة أو قوة البنية التحتية إلى فعل معنوي ينعكس على شعور واعٍ بالتضامن الطوعي مع الكل والعمل لأجل الكلّ، فعندما يشعر الفرد أن كل شيء في المجتمع مسخّر له بفعل قوة وقدرة البنية التحتية، حينها سيكون لديه دافع معنوي أو شعور بأنه جزء من الكلّ، وأنّ حماية هذا الكلّ "المجتمع والدولة" والدفاع عنه والعمل لأجله جزء من قيمه وواجباته[١١].

ب. الدولة الهشة The Fragile State

هو الاصطلاح المستخدم للبلدان التي تواجه تحديات إنمائية حادة بشكل خاص مثل ضعف القدرات المؤسسية، وسوء نظام إدارة الحكم، وعدم استقرار الأوضاع السياسية، وفي أغلب الأحيان تعاني من عنف مستمر أو من آثار التركة التي خلّفتها صراعات حادة في

---

[١٠] فرحات، الاحتلال وإعادة بناء الدولة، **مرجع سابق**، ص٤٤.

[١١] وليد سالم محمد، **مأسسة السلطة وبناء الدولة- الأمة: دراسة حالة العراق**، ط١ (عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، ٢٠١٤)، ص٦٦.

الماضي، وتضم الدول الهشة سُدس سكان العالم البالغ عددهم ٧,٧ مليار نسمة عام ٢٠١٨، لكن يأتي منها نصف وفيات الرُّضّع في العالم، ويقطن فيها ثلث البشر الـذين يعيشـون علـى أقل من دولار للفرد في اليوم[١٢].

وثمة اتفاق على بعض النقاط الأساسية في معظم الكتابات الأكاديمية والسياسية حول مفهوم الدولة الهشة، فقد وجد الباحثان ستيوارت وبراون أن جميـع التعريفـات الحالية تتمحور حول ٣ أبعاد رئيسة للهشاشة، وهي الفشل في: بسط السلطة وتـوفير الخدمات والحفاظ على الشرعية. وهو أمر يحدث على التوالي عندما تعجز الدولة عن حماية مواطنيها من العنف، وعـن تـوفير الخـدمات الأساسـية لكـل المـواطنين، وعـن الحصول على اعتراف بشرعيتها من مواطنيها[١٣].

ج. الدولة الفاشلة The failed state

حاول المفكر نعوم تشومسكي تعريف الدولة الفاشلة، مـن خـلال خصائصـها، بأنّهـا الدولة التي لا تتمتع بالقدرة أو الرغبة في حماية مواطنيها من العنف وربما من الدمار نفسـه، وتعدّ نفسها فوق القانون سواء على المسـتوى الـداخلي أو الـدولي، وبالتـالي التمـادي في ممارسة العنف وارتكاب العدوان، وإن كانت تمتلك أشكالًا ديمقراطية، إلا أنّهـا تعـاني مـن عجز ديمقراطي خطير يجرد مؤسساتها الديمقراطية الرسمية من أي جوهر حقيقي[١٤].

ولقد عرّفها بوتر دونالد Donald W. Potter بأنّها: "الدول التي توصف بغياب الالتزام السياسي، وضعف القدرات التنموية، وتتشارك عمومًا في بعض الخصائص السلبية،

---

[١٢] المؤسسات الدولية للتنمية، **الدول الهشة المتأثرة بالصراعات** (واشنطن: منشورات المؤسسات الدولية للتنمية، ٢٠١٣)، https://bit.ly/1Qo8TwH, accessed 15/06/2017

[١٣] التقرير الأوروبي حول التنمية، **التغلب على الهشاشة في إفريقيا: صياغة نهج أوروبي جديد** (مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة، والمعهد الجامعي الأوروبي، ٢٠٠٩) ص١٦. شوهد في: ٢/٧/٢٠١٧، في: https://bit.ly/2Tj46nc

[١٤] نعوم تشومسكي، ترجمة: سامي الكعكي، **الدولة الفاشلة: إساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية** (بيروت: دار الكتاب العربي،٢٠٠٧)، ص ٨.

منها: ارتفاع معدل الجريمة والعنف السياسي، وفقدان السيطرة على حدودها، والنزاعات على أساس عرقي وديني ولغوي، أو التوترات الثقافية؛ وضعف الهياكل الأساسية للاتصالات والنقل، وضعف الاقتصاد وانخفاض مستويات الناتج المحلي الإجمالي للفرد، وارتفاع مستويات الفساد، وضعف النظام الصحي مع ارتفاع مستويات وفيات الرضّع وانخفاض مستويات الحياة المتوقع، ومحدودية فرص التعليم، وتدهور الوضع البيئي"[١٥].

فيما تبنّى تقرير "مؤشّر الدول الفاشلة" الصادر عن مجلة "السياسة الخارجية" و"مؤسّسة صندوق السلام" تعريفًا هو الأكثر استخدامًا، إذ تضمن سمات الدول الفاشلة ومؤشّراتها، وهو فقدان الحكومة المركزية سيطرتها على إقليم أو أقاليم من أراضيها، أو فقدان الدولة حقها السيادي في احتكار قوّتها بشكل شرعي، مما يعرّضها للاضطرابات وحركات العصيان المدني، فتصبح الدولة عاجزة عن تقديم الخدمات المجتمعية[١٦].

د. الدولة المنهارة Collapse State

تمثل الدولة المنهارة نسخة نادرة ومتطرفة من الدولة الفاشلة، حيث تنهار بنية الدولة وسلطتها وقانونها ونظامها السياسي، وينبغي إعادة تركيبها. ويُفترض في كثير من الأحيان أنّ انهيار هياكل وبنى الدولة، سواء من خلال الهزيمة على يد قوة خارجية مثل العراق أو نتيجة فوضى داخلية مثل اليمن وسوريا وليبيا، يؤدي إلى فراغ في السلطة السياسية، وتكمن المشكلة الأساسية في كيفية التوصل إلى أفضل طريقة لضمان الأمن المادي والاقتصادي[١٧].

ثانيًا: تحديات بناء الدولة في ليبيا

يقدم الباحثون تفسيرات مختلفة للتحول الديمقراطي، فيذكر علي الدين هلال ونيفين

---

[15] Donald W Potter, "*State Responsibility, Sovereignty, and Failed States*", Refereed paper presented to the Australasian Political Studies Association Conference University of Adelaide, 29 September- 1 October 2004, p. 4.

[١٦] وائل محمود، "الدولة الفاشلة بين المفهوم والمعيار"، **مجلة الدفاع الوطني اللبناني**، العدد ٩٩ (بيروت: كانون الثاني/ يناير، ٢٠١٧) ص٥٢.

[١٧] نسيب أوجون ومراد أصلان، **نظرية وممارسة بناء الدولة في الشرق الأوسط: منظور دستوري حول العراق وأفغانستان** (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١٤)، ص١٥.

مسعد أنّه يمكن تفسير التحول الديمقراطي على ضوء ٣ مجموعات من العوامل، هي[١٨]:

- العوامل الشخصية التي ترتبط بغياب الشخصية الكاريزمية، فثمة اتجاه في التحليل يقول إنّ اختفاءها يدعو للبحث عن مصدر جديد للشرعية سواءً بإفراز كاريزما جديدة أو بتدخل الجيش للحيلولة دون انتشار الفوضى أو بالتحول إلى الديمقراطية.
- مجموعة عوامل ترتبط بالظروف الاجتماعية- الاقتصادية وآثار عملية التعبئة، ويقصد بعملية التعبئة مجموعة المتغيرات الناجمة عن زيادة التصنيع وارتفاع نسبة التعليم وكثافة الهجرة من الريف إلى الحضر، الأمر الذي يؤدي إلى نشوء فئات جديدة لها مصالحها وترغب في التعبير عنها تعبيرًا مؤسسيًا.
- المؤثرات الخارجية وانعكاساتها على الأوضاع الداخلية، ويدخل في عداد هذه العوامل تزايد الاهتمام بالديمقراطية وحقوق الإنسان وضغوط الدول المانحة ومؤسسات التمويل الدولية من أجل الإصلاح السياسي، والتطور الكبير في وسائل الاتصال على نحو أصبح من المتعذر معه على أي نظام إخفاء ما يمارسه من انتهاكات لحقوق الإنسان.

وعلى الرغم من اختلاف هذه الأسباب من حالة إلى أخرى، فإنّ تشابه السياقات المجتمعية لمجموعة من النظم السياسية وتشابه خبرات عمليات التطور السياسي في هذه النظم يؤدي بالتبعية إلى تشابه هذه الأسباب، وهو ما يمكن تطبيقه على الثورة الليبية، إلا أن انهيار نظام القذافي كاد أن يؤدي إلى انهيار الدولة الليبية التي تعرف مجموعة من التحديات أثّرت على وجودها؛ منها:

١- التحدي السياسي

نظريًا، هناك توافق عام في الأدبيات ذات الصلة بعلم السياسية وبالتنمية السياسية تحديدًا، بأنّ الاختلاف والتنوع هما جوهر أو روح الديمقراطية، وذلك لكونها المطلب الأساسي للشعوب المقموعة عند انتفاضتها ضد التعسف والاستبداد والاستئثار بالسلطة ومقدرات

---

[١٨] علي الدين هلال ونفين مسعد، **النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠)، ص ٤٢٩-٤٣١.

الدول من قبل فرد أو جماعة أو فئة أو منطقة. ولكن قد تنحرف الانتفاضات أو الثورات عن مساراتها عند التطبيقات العملية، ويتحول التنوع إلى إقصاء نتيجة ذرائع عديدة لعل من أهمها: التشبث بسلوكيات ثقافة المنتصر وإزاحة الآخر للاستحواذ على الثروة ومقاليد الحكم. هذا ما حدث للمشهد السياسي الأمني في ليبيا منذ الإطاحة بمعمر القذافي عام ٢٠١١[١٩].

ففي أعقاب الثورة الليبية يوم ٢٧ شباط/ فبراير ٢٠١١، تشكل المجلس الانتقالي برئاسة القاضي مصطفى عبد الجليل، ووضع المجلس خطة لإدارة المرحلة الانتقالية حتى صدور دستور جديد، الذي أصدره المجلس في آب/ أغسطس ٢٠١١، وأهم بنوده إصدار قانون خاص لانتخاب مؤتمر وطني عام.

وفي خطوة لاحقة، تم انتخاب المؤتمر الوطني العام في ٧ تموز/ يوليو ٢٠١٢، وحُلّ المجلس الانتقالي وتكونت حكومة مؤقتة برئاسة علي زيدان، وفي إثر ذلك حدث أول استقطاب ما بين التيار الليبرالي والتيار الإسلامي- وفي أعقاب ذلك أقدم إبراهيم الجضران أحد قيادات حرس المنشآت النفطية، ورئيس المكتب السياسي لإقليم برقة، على بيع النفط خارج أطر الدولة مما أدى إلى سحب المؤتمر الوطني الثقة من حكومة علي زيدان الذي فرّ إلى خارج البلاد في آذار/ مارس ٢٠١٤[٢٠].

كما تدخلت الأمم المتحدة وبعثت مارتن كوبلر مندوبًا لها، وتمّ صياغة اتفاق صخيرات في المغرب يوم ١٧ كانون أول/ ديسمبر ٢٠١٥، والتوافق على تشكيل ثلاث هيئات: المجلس الرئاسي والحكومة والمجلس الأعلى للدولة، وتشكلت حكومة الوفاق الوطني برئاسة فايز السراج في طرابلس بوصفه رئيسًا للحكومة والمجلس الرئاسي في الوقت نفسه. وبذلك انتهى الواقع السياسي في ليبيا إلى أزمة عميقة، فالشرق تديره حكومة مستقلة، وهي الحكومة المؤقتة أو حكومة أزمة كما يُطلق عليها، ويرأسها عبد الله الثني، أما العاصمة طرابلس ومعظم الغرب، فتسيِّر شؤونه حكومة الوفاق الوطني ويقودها رئيس المجلس الرئاسي المنبثق عن

---

[١٩] أحمد الأطرش، "المشهد السياسي والأمني في ليبيا رؤية تحليلية استشرافية". في ندوة: **الانقسام السياسي في ليبيا**، المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجية، طرابلس، ليبيا، ١٣/ ٦/ ٢٠١٥، ص ٨.

[٢٠] فريق الأزمات العربي، **الأزمة الليبية إلى أين** (عمّان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ٢٠١٧)، ص ٩.

اتفاق صخيرات فايز السراج[٢١]. ومن أهم مظاهر الأزمة السياسية في ليبيا[٢٢]:

- وجود برلمانين وحكومتين
- الاتجاه نحو الحسم العسكري، وتزايد الانفلات الأمني في العديد من المناطق.
- الاستقطاب السياسي الحاد والانقسام الجغرافي.
- تأسيس مؤسسات مناظرة ومجالس إدارة جديدة تتنازع الصلاحيات والاختصاصات مع المؤسسات القائمة.
- التسيب الإداري والمالي بالمؤسسات الليبية.
- تردي مستوى الخدمات المحلية وتعطل العديد من المصالح.

كما احتلت القبيلة مكانة هامة في البناء الاجتماعي الليبي، وكانت على مرّ العصور هي المحور الذي تنظم حوله مختلف الأنشطة بما فيها السياسية والاقتصادية وحتى القضائية، ويرتبط الفرد الليبي بالقبيلة ارتباطًا قويًا وتتأثر جميع أنشطته بمكانته في داخلها، ويزاول مختلف الأنشطة تحت رعايتها وفق قواعدها غير المكتوبة. فعندما كانت ليبيا جزءًا من الامبراطورية العثمانية لم يتحكم العثمانيون إلا بأمور محدودة، وحتى هذه كانت القبائل الليبية تتنصّل منها من حين إلى آخر، فتنشب معارك بين بعض القبائل والسلطة العثمانية ومن يواليها من قبائل محلية. وعندما غزت إيطاليا ليبيا تصدى لها الليبيون من خلال تنظيماتهم القبلية[٢٣].

وقد استمرت القبيلة لاعبًا أساسيًا في ليبيا سواءً خلال فترة حكم الملك الإدريسي ١٩٥١-١٩٦٩، ومن بعد القذافي ١٩٦٩-٢٠١١. وقد برز الدور القبلي في ليبيا بقوة في أعقاب الثورة الليبية في شباط/ فبراير ٢٠١١، وإسقاط نظام القذافي وانهيار ما تبقى من مؤسسات الدولة الليبية، حيث تقدّمت القبيلة لتملأ الفراغ الذي

---

[٢١] **المرجع السابق**، ص ٩-١٠.

[٢٢] عوض البرعصي، **الانقسام السياسي في ليبيا وتداعياته على مؤسسات الدولة** (طرابلس: المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجية، ٢٠١٥)، ص٤-٥.

[٢٣] مصطفى التير، "التعليم والتغير الاجتماعي تأثير متبادل: حالة المجتمع الليبي"، ندوة: **دراسات التعليم والتغير الاجتماعي في البلدان العربية**، الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، بيروت، لبنان، ٨-٩ آذار/ مارس ٢٠٠٢، ص ١١٨-١١٩.

خلّفه انهيار المؤسسات السياسية والأمنية في ليبيا لتصبح القبلية هي المتحكم الفعلي في مجريات الأحداث. وأنّ معسكر الكرامة الممثل للتيار المدني في ليبيا وتحالف فجر ليبيا الممثل للتيار الإسلامي ما هما إلا واجهات سياسية وعسكرية للقبائل الليبية التي ينخرط أبناؤها في القتال الدائر[٢٤].

٢- التحدي الأمني

لم ترث ليبيا من عهد القذافي أجهزة أمنية متماسكة، إذ ارتكز مفهوم الأمن الوطني خلال فترة النظام السابق على أمن النظام، وسبل تعزيزه وتقويته، وهناك العديد من المظاهر التي أكّدت سيادة هذا المفهوم، نذكر منها: تحييد المؤسسة العسكرية وحلها، وتشكيل قوات بديلة تحمي النظام تعرف بالكتائب الأمنية، وهي وحدات عسكرية بقيادة ثلاثة من أبناء القذافي، وبعض المقربين من أبناء القبيلة، مهمتها الأولى حماية العقيد والنظام الرسمي[٢٥]، واعتماد التجنيد للمؤسسة العسكرية والمؤسسات الأمنية الأخرى على المصادر التقليدية كالقرابة والولاء الأيديولوجي[٢٦].

كما قوّض انعدام الأمن إلى حد كبير عملية بناء الدولة التي كانت صعبة في الأصل في ليبيا، فقد أشار تقدير صادر عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية عام ٢٠١٥، إلى أن هناك نحو ١٧٠٠، مجموعة مسلحة نشطة في ليبيا. ولكن لا يعرف بدقة عدد المليشيات في ليبيا اليوم، حيث تكونت بعض هذه الجماعات ككتائب ثورية أثناء انتفاضة ٢٠١١، بينما تشكلت أخرى في مراحل تالية. من جهة أخرى، هيأت الفوضى التي عمت البلاد التربة

---

[٢٤] عبد اللطيف حجازي،"التشابكات والتفاعلات القبلية والسياسية في ليبيا"، **الملف المصري،** العدد ٣٨ (القاهرة: أكتوبر ٢٠١٧)، ص٥.

[٢٥] مصطفى عمر التير، ربيع ليبيا: لا شيء تغير سوى الوجوه والأسماء فقط، في: هنري العويط (منسقًا ومشرفًا)، **التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية: العرب بين مآسي الحاضر وأحلام التغيير، أربع سنوات من الربيع** (بيروت: مؤسسة الفكر العربي، ٢٠١٤)، ص ٥٦.

[٢٦] زاهي المغيربي ونجيب الحصادي، **التحول الديمقراطي في ليبيا: تحديات ومآلات وفرص** (طرابلس: المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، ٢٠١٦)، ص٩.

لنمو جماعات إرهابية مسلحة مثل داعش وأنصار الشريعة وغيرهما[٢٧].

كما غرفت ليبيا بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بما فيها منظومات الدفاع المحمول MANPADS، والصواريخ المضادة للدروع، وصواريخ الغراد، ومدافع الهاون، والأهم من ذلك كله كانت مخزونات أسلحة القذافي الخاصة التي تركت سائبة بمعظمها خلال الحرب، وبحسب تقدير الأمم المتحدة كانت القوات المسلحة الليبية تملك إبّان الإطاحة بالقذافي بين ٢٥٠ ألف و٧٠٠ ألف سلاح ناري، تعتبر بأغلبيتها- أي بين ٧٠٪ و٨٠٪- من البنادق الهجومية[٢٨].

وعلى الرغم من أنّ عددًا من المجموعات ما زال غامضًا، إلا أنّ بعض المجموعات الكبرى وبعض التجمعات جدير بالذكر على وجه الخصوص، بالنظر إلى أهميته في التطورات السياسية والأمنية في الوقت الراهن، كما هو موضح في الجدول رقم ١.

ويقدم الحسين العلوي عددًا من الأسباب التي أدت لهذا التضخم في عدد أفراد هذه الميليشيات وقوتها، وهي[٢٩]:

- انهيار النظام السابق جعل هذه التشكيلات تستولي على منشآت ومؤسسات الدولة، وما رافق ذلك من الاستيلاء على ثروات ضخمة.
- أصبحت بعض الميليشيات وكرًا لممارسة أنشطة غير مشروعة ولكنها مربحة مثل تجارة المخدرات والاتجار بالبشر وحتى الدعارة.
- وجد الشّاب الذي تسرَّب من المدارس في الميليشيات والكتائب المسلحة فرصة لتحقيق الذات والوجاهة والثراء، ومواجهة البطالة، وهو ما دفع الآلاف منهم للالتحاق بهذه

---

[٢٧] محمد جمعة، "مستقبل التشكيلات المسلحة في ليبيا"، **الملف المصري** العدد ٣٨ (القاهرة: تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٧)، ص١٠.

[٢٨] كريستوفر شيفيس، وجيفري مارتيني، **ليبيا بعد القذافي: عبر وتداعيات للمستقبل** (واشنطن: معهد راند مركز سياسات الدفاع والأمن الدولي، ٢٠١٤) ص ٨.

[٢٩] مركز الجزيرة للدراسات، **ندوة الأزمة الليبية: لا حل عسكريًا ولا بديل عن التسوية السياسية (الدوحة: فعاليات مركز الجزيرة للدراسات، ٢١ مارس ٢٠١٧)**، شوهد في ١١/ ١١/ ٢٠١٧، في:
http://studies.aljazeera.net/ar/events/2017/03/170328093649729.html

الكتائب لاسيما مع الرواتب الضخمة التي يتقاضها منتسبو هذه الكتائب مقارنة بالوظائف الحكومية.

الجدول رقم ١: التشكيلات المسلحة في ليبيا ومناطق انتشارها[٣٠]

الجهة	المنطقة
شرق ليبيا	طبرق: - كتيبة "عمر المختار"، التابعة لرئاسة الأركان. - كتيبة "٧١ مشاة" التابعة لرئاسة ركن الحدود.
	درنة: كتيبة شهداء أبو سليم، وكتيبة مجلس شورى شباب الإسلام.
	البيضاء: كتائب الدروع، وكتيبة حسين الجويفي.
	المرج: كتيبة عيسى الوكواك، وكتيبة قوات الردع، وكتيبة الصقور.
	بنغازي: كتيبة "١٧ فبراير"، وكتيبة "شهداء ليبيا الحرة"، وكتيبة "راف الله السحاتي"، وكتائب "أنصار الشريعة"، وتتجمّع جميع تلك التشكيلات تحت لواء ما يُسمّى بـ"مجلس شورى الثوار". كما توجد في المدينة، كتيبة اللواء أول مشاة، المكون أساسًا من كتيبة "الفضيل بو عمر" الأمنية، التي قمعت ثوار بنغازي، وتنسّق مع حفتر. ولـ"الصاعقة"، ثلاث كتائب: ٢١، و٣٦، و٣١٩، تأتمر ظاهريًا بآمر القوات الخاصة بليبيا، العقيد ونيس بوخماده، أما فعليًا فالحاكم الفعلي للكتيبتين، ٣٦، و٢١، هو سالم النايلي، وتنتشر في أجدابيا، غرب بنغازي، كتائب تابعة لقبيلتي "المغاربة" و"الزوي"، وهما في صراع دائم على الحقول النفطية.
الغرب الليبي	- مصراتة: يُقدّر عدد المقاتلين الفعليين فيها حوالي ٢٥ ألف مقاتل، وتنتشر فيها قرابة ٢٣٠ كتيبة، شكّلت ما يُعرف بقوة "درع ليبيا الوسطى". وتمتلك هذه الكتائب مجتمعة ما يزيد عن ٣٥٠٠ سيارة مجهزة بمضادات للطائرات، وراجمات الصواريخ، وما

[٣٠] المعهد البحوث والدراسات، **تطورات الأوضاع في ليبيا: أبعاد الدور المصري وتداعياته** (اسطنبول: المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٦ أكتوبر ٢٠١٤)، ص ٢٣-٢٨.

- كريستوفر شيفيس، وجيفري مارتيني، **المرجع السابق**، ص ٣٠-٣٤.

- خيري عمر، **ليبيا: الكيانات السياسية والعسكرية في الصراع السياسي** (الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية، ٢٠١٥)، ص٩-١٤. شوهد في ٢٠١٧/١١/٢٥، في: http://fairforum.org/wp-content/uploads/2015/04/libya.pdf

- إسماعيل رشاد، **اتجاهات الحرب الأهلية في ليبيا** (طرابلس: المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، آذار/ مارس ٢٠١٧)، ص١-٢.

	يزيد عن ٢٠٠ دبابة، ويتمركز معظمها في معسكرات تابعة للنظام السابق، كما تتمركز باقي الكتائب في ضواحي المدينة. - مدينة الزنتان في طرابلس: كتيبة الشهيد محمد المدني، لواء القعقاع، كتيبة "الصواعق. مدينة صبراتة والزاوية: "درع الغربية" وهي وقوات عسكرية، تحت إمرة غرفة عمليات "ثوار ليبيا".
الجنوب الليبي	تُسيطر القبائلية على المشهد العسكري في الجنوب، فتتوزع كتائبه على شقّ عربي بقيادة قبيلة أولاد سليمان وأولاد بوسيف من جهة، وشقّ تاباوي من جهة أخرى. ففي مدينة سبها، ينتشر اللواء السادس مشاة، التابع لرئاسة الأركان، لكنه يدين بالولاء لقبيلة أولاد سليمان، ولكتيبة "شهد المهدية" التي تتبع قبيلة أولاد بوسيف. - توجد كتيبة حرس الحدود التابعة لـ"لواء القعقاع" الزنتاني، و"كتيبة ٢٢"، المكونة في الأساس من عسكريين نظاميين تابعة لرئاسة الأركان، وكتيبة "أحمد عبد الجليل الحسناوي"، التابعة لـ"أنصار الشريعة"، في مدينة الشاطئ. - قبائل "التبو" ولها كتيبتان: "شهداء أم الأرانب"، بقيادة، بركه ولد ورادكو، و"شهداء القطرون"، بزعامة، اللاشي، متمركزتان في مدينة مرزق. وقبائل "الطوارق" لها كتيبة "تنيري"، المكوّنة من عسكريين سابقين، قاتلوا إلى جانب نظام القذافي في مصراتة والبريقة وسرت، وكتيبة "٤١٢"، وهي مجموعة صغيرة من الطوارق، في مدينة أوباري.

ويقدم الحسين العلوي عددًا من الأسباب التي أدت لهذا التضخم في عدد أفراد هذه الميليشيات وقوتها، وهي[٣١]:

- انهيار النظام السابق جعل هذه التشكيلات تستولي على منشآت ومؤسسات الدولة، وما رافق ذلك من الاستيلاء على ثروات ضخمة.
- أصبحت بعض الميليشيات وكرًا لممارسة أنشطة غير مشروعة ولكنها مربحة مثل تجارة المخدرات والاتجار بالبشر وحتى الدعارة.
- الشّاب الذي تسرَّب من المدارس وجد في الميليشيات والكتائب المسلحة فرصة لتحقيق الذات والوجاهة والثراء، وهو ما دفع الآلاف منهم للالتحاق بهذه الكتائب لاسيما مع الرواتب الضخمة التي يتقاضها منتسبو هذه الكتائب مقارنة بالوظائف الحكومية.

[٣١] مركز الجزيرة للدراسات، ٢١ آذار/ مارس ٢٠١٧)، شوهد في: ١١/ ١١/ ٢٠١٧، في:
http://studies.aljazeera.net/ar/events/2017/03/170328093649729.html

٣- التحدي الاقتصادي

أضر الصراع السياسي الاقتصاد الليبي بشدّة، حيث بقي في حالة ركود للعام السادس على التوالي في ٢٠١٧. وما زال الصراع السياسي وضعف الظروف الأمنية، وحصار منشآت البنى التحتية لقطاع النفط* يُضعِف جانب العرض من الاقتصاد الذي انكمش بنسبة ١٠٪ في ٢٠١٥[٣٢] دون تحقيق البلد إمكانيات النمو التي يتمتع بها. واستمر ضعف القطاعات غير النفطية بسبب اختلالات في سلاسل توريد المستلزمات المحلية والأجنبية، ونقص التمويل. وتسارعت وتيرة التضخم ليصل معدله إلى ٢٥,٧٪ لشهر أيلول/ سبتمبر ٢٠١٧، فيما يرجع أساسًا إلى زيادة نسبتها ٣٣,٤٪ في أسعار الغذاء. وأدَّى نقص التمويل اللازم للواردات إلى نقص السلع واتساع نطاق السوق السوداء، وقفز أسعار الطحين إلى أربعة أضعاف[٣٣].

وقد أضر استمرار الجمود السياسي مع انخفاض أسعار النفط العالمية بالمالية العامة بشدة وانخفضت إيرادات الميزانية العامة للدولة من القطاع النفطي إلى خُمس مستواها قبل الثورة، ولكن ظل مستوى الإنفاق مرتفعًا. وبلغت حصة فاتورة أجور موظفي القطاع العام من إجمالي الناتج المحلي مستوى قياسيًا ٥٩,٧٪، فيما يرجع أساسًا إلى تعيينات جديدة لموظفين عموميين. وفي الوقت نفسه، كانت الاستثمارات غير كافية لتوفير خدمات عامة في مجالات الصحة والتعليم والكهرباء وإمدادات مياه الشرب والصرف الصحي. بيد أنّه تحققت وفورات في الإنفاق على إعانات الدعم التي انخفضت ٢٣,٦٪ بفضل تشديد الرقابة على

* الجدير بالذكر، أن حقل الشرارة كان ينتج ما يصل إلى ٢٨٠ ألف برميل يوميًا، إلا أنّ الإنتاج توقف عدة مرات في الحقل بسبب احتجاجات الجماعات المسلحة وعمال النفط منذ إعادة خط الأنابيب. ولأنّ إنتاج حقل الشرارة يمثل أمرًا مهمًا لانتعاش إنتاج النفط الليبي، فعدم انتظام إنتاج الحقل وتدفق إمداداته من شأنه أن يعيق أي تطور متحقق في قطاع النفط الليبي. أسماء الخولي، "قطاع الطاقة الليبي في ضوء الأزمة الحالية". **الملف المصري** العدد ٣٨ (القاهرة: تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٧)، ص٣٨.

[32] Organization of the Petroleum Exporting Countries, *Monthly Oil Market Report*, (Vienna: Organization of the Petroleum Exporting Countries, Publications, October 2017), p. 57, accessed on: 2/11/2017, at: https://bit.ly/2C25ZLY

[33] Trading Economics. *Taux D'inflation*, (New York: 2017), accessed on: 2/11/2017, at: https://ar.tradingeconomics.com/libya/inflation-cpi

سلاسل توريد المنتجات المدعومة وانخفاض أسعار الواردات. وبوجه عام، ارتفع عجز الميزانية من ٤٣٪من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٤، إلى ٧٥٪ من الإجمالي في ٢٠١٥. وتم تمويل العجز في معظمه من ودائع الحكومة في البنك المركزي الليبي[٣٤].

كما عرفت أسعار صرف الدينار الليبي انخفاضًا مستمرًا أمام العملات الدولية خلال شهر تشرين أول/ أكتوبر ٢٠١٧، فقدّر سعر اليورو مقابل الدينار الليبي بـ ٩,٧١، أما سعر الدولار فقدر بـ ٨,٢٦[٣٥]. ويرجع ارتفاع أسعار العملات الأجنبية إلى استمرار نقص السيولة في البنوك، بالإضافة إلى حالة الانقسام السياسي في البلاد. وتجدر الإشارة إلى استمرار الجدال بين المجلس الرئاسي والمصرف المركزي في طرابلس بشأن تخفيض قيمة الدينار الليبي[٣٦].

٤- التحدي الثقافي

تشكل الثقافة السياسية الحلقة التي يبث من خلالها النظام نمطًا ثقافيًا يتوافق وثقافة المجتمع من ناحية، ويعمل على تغيير قناعات الأخير تدريجيًا بما يتوافق مع ثقافة وأهداف النظام من ناحية ثانية. ويتوقف نجاح ذلك على مستوى الشرعية التي يحظى بها النظام من جهة، وعلى درجة مأسسته للسلطة في كل بنى ومؤسسات الدولة من جهة ثانية[٣٧].

غير أنّ غياب منطق المواطنة، والشرعية، والعدالة التوزيعية، وغياب منطق سيادة القانون بوصفهم معيارًا للحكم السليم، كان سببًا في كل الإخفاقات التي تعرض لها المجتمع والدولة في ليبيا. فقد تشكلت منظومة القيم والثقافة في ليبيا نتيجة العديد من

---

[٣٤] البنك الدولي، **ليبيا: الآفاق الاقتصادية** (واشنطن: منشورات البنك الدولي، أكتوبر ٢٠١٧)، شوهد في : ٢/ ١١/ ٢٠١٧، في: https://bit.ly/2yicR92

[٣٥] المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، **مؤشرات ليبيا خلال ديسمبر ٢٠١٦** (طرابلس: كانون الثاني/ يناير ٢٠١٧)، ص٢.

[٣٦] المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، **الحالة الاقتصادية في ليبيا: التقرير الشهري** (طرابلس: شباط/ فبراير ٢٠١٧)، ص٧.

[٣٧] وليد سالم محمد، "الثقافة السياسية وأهميتها في مأسسة السلطة وبناء الدولة في العراق: الرؤية والآليات"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد ٤١-٤٢ (بيروت: شتاء- ربيع ٢٠١٤)، ص١٢١.

العوامل، فالاستعمار الايطالي المباشر على ليبيا مدة ٤٠ عامًا ١٩١١-١٩٥١ ترك أثاره على الهياكل الاجتماعية والثقافية[٣٨].

بينما كان لحقبة نظام القذافي ١٩٦٩-٢٠١١ مظاهر من الأساليب والممارسات السياسية التي تركت أثرها في النسق الثقافي بوجه عام والمنظومة القيمية على وجه الخصوص، وذلك كنتيجة لاستئثار السلطة السياسية بالثقافة السياسية من خلال السيطرة والتحكم في منظومة وسائل وقنوات التنشئة الاجتماعية والسياسية وتوظيفها في اتجاه يخدم أهدافها ومصالحها المتمثلة في المحافظة على واقع سياسي يكرس هيمنتها وديمومة وجودها السياسي. فانتهاج خطاب سياسي تحريضي وتعبوي في هذه المرحلة هدفه تسفيه مبادئ الديمقراطية وتجريم من يتبناها، وذلك من خلال تضمين محتويات هذا الخطاب في مناهج التعليم الرسمي، كمواد القراءة والتربية والتاريخ والثقافة السياسية، وأيضًا في مؤسسات التكوين السياسي. ومن ضمن هذه المحتويات التعبيرات التي جاء بها معمر القذافي في كتابه الأخضر، مثل: التمثيل تدجيل، الحزبية إجهاض للديمقراطية، من تحزب خان، لا ديمقراطية بدون مؤتمرات شعبية... وغيرها[٣٩].

لقد أسهم هذا الخطاب في خلق ثقافة سياسية تابعة نتيجة للتهميش الثقافي، وما نتج عن ذلك من عدم اللامبالاة. كما احتوى هذا الخطاب على مفاهيم مضللة لقيم الحرية والديمقراطية، وما يرتبط بهما من قيم ذات العلاقة. وهذا ما أكدته الدراسات التي أجريت في هذا الشأن، حيث أشارت إلى حدوث نوع من التخلخل في القيم، فالتعليم في إطار هذه السياسية لعب الدور المهم في ظهور ما يمكن أن يسمى بشعور الفردانية المتحورة حول تقديم المصلحة الشخصية.

وبذلك، فإذا كانت الثقافة الليبية تشكو التكوين، فإنّها تشكو الأنا العالية التي ترفض الآخر وتسعى إلى مصادرة حقه في الوجود، فيصبح هناك نظامًا يمثل رأيًا واحدًا

---

[٣٨] زايد عبيد الله مصباح، "إشكاليات بناء الدولة الديمقراطية: القيم واتخاذ القرار"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد ٤٠٣ (بيروت: أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢)، ص٧٥.

[٣٩] **المرجع السابق**، ص ٧٥-٧٦.

وثقافة واحدة وعرقًا واحدًا ومذهبًا واحدًا وعشيرة واحدة... إلخ. مما جعل العلاقة بين الموجودات الثقافية الليبية علاقة صراع تعيشه مختلف الأطراف وتجعلها في حالة عدم الثقة المتبادلة، ويسعى كل طرف إلى كسب مصالحه الجهوية على حساب المصلحة العامة الوطنية، مما أدخل البلاد في حالة عدم الاستقرار[٤٠].

من جهة أخرى، ثمّة جانب آخر يتعلق بأزمة الهوية، والتمادي في استخدام عناصرها ومكوناتها الأساسية؛ الدين، واللغة، والانتماء الحضاري سواء من قبل السلطة أو مختلف التيارات السياسية والتشكيلات الحزبية في المنافسة السياسية[٤١]، وهو الذي ينتج عن عدم استطاعة الدولة تأدية وظائفها بصورة كاملة من حيث تحقيقها ما يسميه نيكي راندل وروبين ثيوبولد "الاندماج الثقافي" أي تحويل الدولة ولاء الناس وانتماءاتهم من العشيرة والقبيلة إلى النظام السياسي المركزي. وباعث نقصان فاعلية الدولة يتمثل في كون قطاعات واسعة من السكان مازالت تتمسك بهوياتها الثقافية، فينشأ عن ذلك صراع بين الولاء للهويات الفرعية والولاء للهوية القومية المشتركة، فكل منهما يسعى إلى السيطرة على الدولة ومؤسساتها[٤٢].

٥- تحدي تشابكات المصالح الإقليمية والدولية

نظرًا للأهمية الجيوسياسية للدولة الليبية وما تطرحه حالة عدم استقرارها من تهديدات، بات الدور الخارجي عنصرًا أساسيًا في الأزمة الليبية، غير أنّ ثمة تفاوتًا في المشهد الليبي بين القوى الإقليمية والدولية، إذ إنّ الأولى تبدو أكثر تأثيرًا في موازين الصراع من الثانية. القوى الكبرى هي:

أ- الدور المصري

تشكل المصالح المصرية الدوافع التي تحكم التحرك المصري في ليبيا وتتحول لاحقًا

---

[٤٠] نغم نذير شكر، "دور الثقافة والتعليم في بناء الدولة الحديثة (العراق أنموذجًا)"، **مجلة دراسات دولية**، العدد ٥٧ (بغداد: ٢٠١٤)، ص١٢٠.

[٤١] هشام عبد الكريم، "المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية ١٩٨٩-١٩٩٩"، ماجستير في العلوم السياسية غير منشورة، جامعة بن يوسف بن خدة ، الجزائر، ٢٠٠٦، ص٢٣٨.

[٤٢] نغم نذير شكر، "دور الثقافة والتعليم في بناء الدولة الحديثة (العراق أنموذجًا)"، **مرجع سابق**، ص ١١٩-١٢٠.

إلى سياسة خارجية، وتشكل المصالح المصرية في ليبيا إلى ثلاثة أصناف[٤٣]:

- المصالح الحدودية الأمنية: وهي نوعية المصالح التي تتقاطع مباشرة مع واقع التوتر السياسي في الداخل الليبي، ومع قضايا وملفات مكافحة الإرهاب.
- المصالح الاقتصادية: التي تتعلق بالعلاقة التجارية بين البلدين كون ليبيا أحد الدول التي تعتمد على المنتجات المصرية لتغذية سوقها المحلي في عدد من القطاعات، كما تعدّ ليبيا أحد أهم أسواق العمالة المصرية .
- المصالح السياسية: وهي التفاعلات التي تحرص أن تكون مصر جزءًا منها من خلال دعم معسكر مجلس نواب طبرق وحكومته في شرق ليبيا والقوى العسكرية وعملية الكرامة بقيادة حفتر أيار/ مايو ٢٠١٤. من خلال الدعم اللوجستي للجيش الوطني الليبي، والعمل على تحسين قدرته الاستخباراتية، والمساعدة على إنشاء كلية عسكرية في طبرق، القيام بضربات جوية في درنة، وعلى أجزاء من الجنوب والوسط.

ب- دور دول الخليج

في بداية الأزمة اتفقت الدول الخليجية مجتمعة الإمارات، والسعودية وقطر على اتخاذ إجراءات ضد نظام القذافي، لكن فيما بعد وجدت هذه الدول نفسها متعارضة ومتحاربة بالوكالة في ليبيا[٤٤].

- الدور الإماراتي

شاركت الإمارات في الحملة التي قادها حلف شمال الأطلسي في ليبيا لإقامة منطقة حظر الطيران ومهاجمة قوات معمر القذافي في عام ٢٠١١، حيث أسهمت بست طائرات مقاتلة من طراز F-16 وست طائرات مقاتلة من طراز ميراج. وبينما تكهن العديد من المراقبين بأنّ المشاركة في جهود الائتلاف هذه كانت تهدف في المقام الأول إلى زيادة العلاقات

---

[٤٣] زياد عقل،" التحرك المصري في ليبيا: محورية الدور وتعدد الأدوات"، **الملف المصري،** العدد ٣٨ (القاهرة: تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٧)، ص١٨.

[44] Saskia Van Genugten. "The Gulf States: Channeling Regional Ambitions in Different Directions".in Karim Mezran, Arturo Varvelli, *Foreign Actorsin Libya's Crisis*,(Milano: The Atlantic Council. July 2017), p. 41 .

العسكرية مع الولايات المتحدة وكسب مزيد من التأثير في واشنطن[٤٥].

وقد دعمت الإمارات ومصر السلطتين اللتين تتخذان من طبرق والبيضة مركزًا لهما دعمًا لحفتر وعملية الكرامة، فضلًا عن أنصارهما في الجزء الغربي من البلاد، مثل الزنتاني. وفي نهاية عام ٢٠١٣ أعلنت مصر أن جماعة الإخوان المسلمين منظمة إرهابية، وقد تبنت نفس الطرح المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية، واعتبرت هذه الأخيرة بأن المعركة ضد فجر ليبيا والإسلاميين كانت معركة ضد الإرهاب الدولي[٤٦].

كما أكد مسؤولون أمريكيون أنّ دولة الإمارات العربية المتحدة، بالاشتراك مع مصر في آب/ أغسطس ٢٠١٤، نفذت غارة جوية على ليبيا ضد ميليشيات إسلامية مرتبطة بجماعة الإخوان المسلمين كانت تحظى بدعم من قطر. وتفيد التقارير أنّ دولة الإمارات العربية المتحدة، التي ربما تنتهك قرارات مجلس الأمن الدولي بشأن ليبيا، ما زالت تستخدم قاعدة جوية في شرق ليبيا لتنفذ غارات جوية باستخدام طائرات أمريكية الصنع، وذلك لدعم القائد العسكري الليبي السابق خليفة حفتر الذي يقود حملة مناهضة للإسلاميين. وفي أيار/ مايو٢٠١٧ استضافت دولة الإمارات العربية المتحدة حفتر ورئيس الحكومة المدعومة من الأمم المتحدة في طرابلس فايز سراج لإجراء محادثات في محاولة لحل النزاع، وهو تحول في موقف الإمارات السابق[٤٧].

- **الدور القطري**

منذ انطلاق الثورة الليبية اكتسب الدور القطري نفوذًا، وتعددت مظاهر مشاركته في الشؤون الليبية، من العسكري إلى الاقتصادي إلى السياسي. ففي الجانب العسكري ساهمت قطر بأكثر من ٢٠.٠٠٠ طن من الأسلحة، بما فيها البنادق الهجومية، والقاذفات الصاروخية

---

[45] Hussein Ibish, *The UAE's Evolving National Security Strategy*, (Washington: Arab Gulf States Institute, April 6, 2017), p.13.

[46] Saskia Van Genugten. "The Gulf States: Channeling Regional Ambitions in Different Directions, **Op. cit**., p.52

[47] Kenneth Katzman**.** *The United Arab Emirates (UAE): Issues for U.S. Policy*, (wachington: Congressional Research Service, November 2017), p. 14.

العديمة الارتداد (RPG) وغيرها من الأسلحة الصغيرة. كما زودت فرنسا وقطر أيضًا المتمردين بصواريخ مضادة للدروع من نوع ميلان Milan[٤٨]. علاوة على لعبها دورًا في التمهيد للتدخل العسكري لحلف الناتو في ليبيا لمساندة المعارضة المسلحة للقذافي، وأرسلت ست طائرات مقاتلة ميراج في الحملة التي يقودها الناتو.

- **اقتصاديًا**

تمثلت في تيسير صادرات النفط الليبية في نيسان/ أبريل ٢٠١٢، واستثمار بنك قطر الوطني في حصة بنسبة ٤٩٪ في بنك التجارة الليبي، وتقديم مساعدات مالية بقيمة ٤٠٠ مليون دولار شملت إمدادات المياه، وغاز التدفئة والسلع الأساسية[٤٩].

- **سياسيًا**

منذ بداية الانتفاضة ضد نظام معمر القذافي، اضطلعت قطر بحشد الدعم العربي من خلال الجامعة العربية لفرض منطقة الحظر الجوي. وتعليق عضوية ليبيا في الجامعة العربية، وأمّن بالتالي تصويتًا داعمًا بالإجماع لصالح منطقة الحظر الجوي. كما ساعدت الثوار الليبيين على إنشاء محطة تلفزيونية فضائية، وهي قناة الأحرار الليبية من الدوحة وتسخير أيضًا قناة الجزيرة، وكان الهدف من ذلك مواجهة الآلة الدعائية لنظام معمر القذافي[٥٠].

إضافة إلى ذلك، مكنت النخبة القليلة من كبار صانعي القرار في الدوحة الدولة من تجميع مختلف عناصر قوتها للدفع نحو تدخل متعدد الأوجه في ليبيا. كان رئيس المجلس الوطني الانتقالي محمود جبريل مقيمًا في الدوحة معظم فترة الثورة، ورأى أنّ من الأسهل

---

[٤٨] كريستوفر شيفيس، وجيفري مارتيني، ليبيا بعد القذافي: عبر وتداعيات للمستقبل، **مرجع سابق**، ص.٨.

[49] Kristian Coates Ulrichsen, *Qatar and Arab Spring: Policy Drivers and Regional Implications*, (Washington: Carnegie Endowment for International Peace, September 2014), p. 11.

[50] Lina Khatib. "Qatar's foreign policy : the limits of pragmatism" *International Affairs*,vol 89, n 2 (USA: Published by Blackwell Publishing, March 2013), p. 421.

تنسيق العمل من هناك بدلًا من بنغازي، معقل المتمردين المفترض[٥١]. ويرجع بعض الباحثين دوافع التدخلات القطرية في ليبيا إلى ما يلي[٥٢]:

الدافع الأول كان جزءًا من عملية التكيف التي اضطرت قطر إلى القيام به للحفاظ على مكانتها الإقليمية. حيث كان دورها قبل اندلاع الانتفاضة كوسيط محايدة، وبمجرد أن تغيرت قواعد اللعبة نتيجة ثورات الربيع العربي حتى تغير دورها من وسيط إلى فاعل أساسي في مقدمة اللعبة السياسية، سواء في تسليح المعارضة أو توحيد صفوفها.

الدافع الثاني وراء التدخل وإنفاق ٢ مليار دولار، هو كسب ثقة المجتمع الدولي وخاصة الحلفاء الرئيسيين الولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا وبريطانيا وتوحيد سمعتها باعتبارها حليفًا من الوزن الثقيل.

تسعى قطر إلى أن تكون قوة إقليمية ولهذا تدعم حركات الإسلام السياسي في المنطقة وخاصة جماعة الإخوان المسلمين لتعويض ضعف إمكانياتها البشرية والجغرافية، كما تسعى إلى تبني مذهب ديني تنافس به المذهب الوهابي والمذهب الشيعي.

ت- الدور الفرنسي في ليبيا

منذ بداية الاضطرابات الشعبية في جميع أنحاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، سعى الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي إلى وضع فرنسا كقائد إقليمي، ولذا ساهمت بشكل كبير في إسقاط نظام القذافي في ٢٠١١، من خلال اقتراحها على شركائها تطبيق عقوبات ضده[٥٣]، ومن ثم تبني القرار رقم ١٩٧٣ الصادر من مجلس الأمن بمبادرة من فرنسا وبريطانيا، والاعتراف بالمجلس الانتقالي الوطني بوصفه الحكومة الشرعية الليبية في آذار/ مارس ٢٠١١. وقد أكد وزير الخارجية الفرنسي السابق آلان جوبيه، الذي قدم

---

٥١ كريستيان كوتس أولريكسن، **قطر والربيع العربي: الدوافع السياسية والمضاعفات الإقليمية**، (بيروت: مركز كارينغي للشرق الأوسط، ٢٤ سبتمبر ٢٠١٤)، شوهد في ٤/ ١١/ ٢٠١٧، في:

http://carnegie-mec.org/2014/09/24/ar-pub-56730

[52] Lina Khatib, "Qatar's foreign policy: the limits of pragmatism ",*Op. Cit.*, P421.

[53] Barah Mikail, *France and the Arab spring: an opportunistic quest for influence*. (Madrid: FRIDE European think tank for global action, october 2011). p. 1.

القرار ١٩٧٣، في خطابه أمام مجلس الأمن أنّ: "الحالة على أرض الواقع أكثر إثارة للقلق من أي وقت مضى". وشدد على الحاجة الملحة للتدخل، قائلًا: "ليس لدينا سوى القليل من الوقت، ربما مجرد مسألة ساعات". وقد أشار التحليل اللاحق إلى أنّ التهديد المباشر للمدنيين كان مبالغًا فيه بشكل كبير[٥٤].

كما شاركت فرنسا بطائرات قتالية في الضربات الجوية ضد قوات القذافي، وقامت أيضًا بإرسال أسلحة إلى المعارضة الليبية. ويرجع أسباب التدخل الفرنسي في ليبيا في تلك الفترة إلى[٥٥]:

- الرغبة في الحصول على حصة أكبر من إنتاج النفط الليبي.
- زيادة النفوذ الفرنسي في شمال أفريقيا.
- تحسين شعبية ساركوزي لدى الرأي العام الفرنسي، بعدما انهارت شعبيته.
- تمكين الجيش الفرنسي من فرصة تأكيد مكانته في العالم.
- معالجة مخاوف مستشاريه بشأن خطط القذافي على المدى الطويل لتحل محل فرنسا كقوة مهيمنة في أفريقيا الفرنكوفونية.

كما دعمت فرنسا العديد من عمليات الوساطة من بينها المبادرة الفرنسية في تموز/ يوليو ٢٠١٧، حيث استضافت اجتماعًا جمع رئيس حكومة الوفاق الوطني فايز السراج بالقائد العام للجيش الليبي خليفة حفتر برعاية الرئيس الفرنسي ماكرون وبحضور موفد الأمم المتحدة غسان سلامة، وأسفر هذا الاجتماع عن توقيعهم على بيان مشترك من عشر نقاط[٥٦]. ويرجع سبب إعادة الاهتمام الفرنسي بالملف الليبي إلى الأسباب الآتية:

- الحفاظ على المكاسب الاقتصادية في ليبيا وخاصة عقود النفط، لذا احتلت فرنسا المرتبة

---

[54] House of Commons Foreign Affairs Committee Report, *Libya: Examination of intervention and Collapse and the UK's future policy options*. (London: House of Commons Foreign Affairs Committee Report publication, September 2016), p. 10, accessed on 16/10/2017 at: https://bit.ly/2iubLSf

[55] House of Commons Foreign Affairs Committee. *Op, Cit*., p. 11.

[٥٦] رانيا زادة، "ركائز التحرك الأوروبي والفرنسي تجاه الأزمة الليبية"، **الملف المصري**، العدد ٣٨ (القاهرة: أكتوبر ٢٠١٧)، ص٢٢.

الثانية من بين عملاء ليبيا في عام ٢٠١٤، متقدمة بثلاث مراتب مقارنة بعام ٢٠١٣. وتمثل المحروقات ٩٩٪ من واردات فرنسا، وبالتالي يأتي التحرك الفرنسي محددًا برغبة فرنسا في الحفاظ على المؤسسات المالية والاقتصادية والسياسية موحدة ومستقرة في ليبيا لتسيير المبادلات التجارية والاقتصادية[٥٧].

- التحديات التي تفرضها أزمة اللاجئين على أوروبا، حيث إنّ عشرات آلاف من المهاجرين، وطالبي اللجوء، واللاجئين من أفريقيا والشرق الأوسط عبروا ليبيا في طريقهم إلى أوروبا، مع فقدان أو غرق ٤٥١٨ شخصًا على الأقل أثناء عبور البحر المتوسط على متن قوارب غير آمنة. بينما كانوا في ليبيا، عرّضت الجماعات المسلحة والحراس في مرافق احتجاز المهاجرين العديد منهم للعمل الإجباري والتعذيب والاعتداء الجنسي والابتزاز[٥٨].
- التنافس الأوروبي على الفضاء المتوسطي خاصة بين فرنسا- وإيطاليا وألمانيا وبريطانيا- فقد عكست هذه التحركات الفرنسية في ليبيا نوع من تضارب المصالح والتنافس الأوروبي على النفوذ في ليبيا، ففي الوقت الذي تسعى فيه إيطاليا لتعزيز نفوذها في الجنوب الليبي وكسب موطئ قدم مستدام لها هناك من خلال رعاية المصالحات بين القبائل الليبية في الجنوب وتمويل ميليشيات مسلحة للتصدي لعمليات الهجرة غير الشرعية، ترى فرنسا أنّ ذلك يقوض نفوذها التقليدي في منطقة الساحل والصحراء.

إلا أنّ هناك حالة من التناقض في الدور الفرنسي، خاصة مع إعلان القوات التابعة للفريق خليفة حفتر، أن القتلى هم "مستشارون عسكريون فرنسيون" لها، وفي الوقت نفسه تحظى حكومة الوفاق الوطني الليبية، التي تعمل في طرابلس بدعم فرنسا وعدة دول غربية ويرى المحللون أنّ التناقض يكمن في تقديم مساعدة عسكرية لطرف يناهض الحكومة ثم دعم هذه الحكومة والاعتراف بها دبلوماسيًا على الجانب الآخر.

---

[٥٧] الجمهورية الفرنسية، **الديبلوماسية الفرنسية: فرنسا وليبيا،** (باريس: الديبلوماسية الفرنسية، ٢٠١٧). شوهد في: ٢٥/ ١٠/ ٢٠١٧، في: https://bit.ly/2XrjtN1

[58] Human Rights Watch, *Libya Events of 2016*, (New York: 2017), accessed on: 16/10/2017, at: https://www.hrw.org/world-report/2017/country-chapters/libya

ث- الدور الإيطالي في ليبيا

تاريخيًا، كانت ليبيا مستعمرة إيطالية بين عامي ١٩١١- ١٩٤٥، وجغرافيا، فإنّ المسافة هي الدور الفاصل بين جنوب إيطاليا وشمال ليبيا تبلغ نحو ٣٠٠ كيلو متر فقط، أي أنّ إيطاليا تعتبر ليبيا المجال الحيوي لها، لذا سعى رئيس الحكومة الايطالية سيلفيو برلسكوني خلال سنوات حكمه على مدى أربع ولايات، من تأمين طائفة واسعة من المصالح السياسية والاقتصادية الإيطالية في ليبيا من خلال صيغة تعامل "خاصة" مع القذافي، حيث كان هذا الأخير يستقبل في روما بحفاوة بالغة تليق بالملوك ورؤساء الدول العظمي، ووصفه برلسكوني بـ "صديقي الرائع".

كما تم تسوية بعض المشاكل العالقة بين روما وطرابلس، منها: قضية التعويضات الإيطالية لليبيا عن فترة الاحتلال ١٩١١- ١٩٤٥، وتسوية أزمة الديون الليبية للشركات الإيطالية، ولكن بعد اندلاع ثورة ١٧ فبراير ٢٠١١، ضد نظام القذافي وتسليح "الثوار"[٥٩]، باتت المصالح الإيطالية الحيوية في ليبيا في دائرة الخطر، خاصة بعدما بادرت فرنسا وبريطانيا بشن ضربات جوية استباقية ضد جيش القذافي. وما لبث أن أرغم هذا الوضع إيطاليا على التدخل في القتال حتى سقط القذافي ونظامه بعد تعليق معاهدة الصداقة التي وقعت عام ٢٠٠٨، وهي التي حظرت استخدام القواعد الإيطالية في أي عمل عسكري ضد ليبيا. والاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي كممثل للشعب الليبي وأرسلت المستشارين العسكريين والموجهين لتدريب المتمردين[٦٠]. كما أقامت إيطاليا علاقات صداقة مع غرب ليبيا للاعتبارات الآتية[٦١]:

-رفض إيطاليا ضمنيًا حفتر في استراتيجيتها الليبية، إدراكًا منها لعلاقات المارشال

---

[٥٩] أحمد دياب، **خيارات محدودة: أبعاد الدور الإيطالي تجاه الأزمة الليبية** (أبو ظبي: مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة) شوهد في: ٢٤/ ١/ ٢٠١٩، في: https://bit.ly/2BU9Ygi

[60] Arturo Varvelli, "Italy and new Libya between continuity and change", *Istituto Per Gli Studi Di Politica Internazionale*, No. 219, (June 2012), p. 4.

[61] Abdullah Doma, *France and Italy Each Go their Own Way on Libya* (Texas: stratfor, sep 5,2018), accessed on: 24/01/2019, at: https://bit.ly/2SoWbU7

الميدانية الوثيقة مع فرنسا المنافس لإيطاليا. وعلاوة على ذلك، فإنّ ضرورات إيطاليا لوقف تدفقات المهاجرين وتأمين إمدادات الغاز والطاقة والحفاظ على العلاقات الاقتصادية مع طرابلس ومصراتة، تتطلب علاقات أوثق مع غرب ليبيا التي تنتشر فيها الأحزاب الإسلامية المعادية لحفتر.

-على جبهة المهاجرين، تعد غرب ليبيا نقطة انطلاق لمعظم المهاجرين الأفارقة الذين يبحرون نحو إيطاليا. وبما أن السلطات المحلية فرضت قيودًا على المهاجرين الذين يستخدمون طرق شرق البحر الأبيض المتوسط لدخول أوروبا من تركيا، فقد أصبحت طرق وسط وغرب البحر الأبيض المتوسط أكبر مصدر للمهاجرين إلى القارة، حيث تجني المليشيات المسلحة في مدن غرب ليبيا عائدات سنوية تتراوح بين ٥٠٠ إلى ١٠٠٠ مليون دولار أمريكي. لمحاربة هذا أعادت إيطاليا إحياء صفقة بقيمة ٥ مليارات دولار التي وقعها في الأصل القذافي وبرلسكوني.

بسبب كل متطلبات روما الحتمية التي تمر عبر غرب ليبيا، ليس أمام المسؤولين الإيطاليين سوى القليل من الخيارات منها الحفاظ على علاقات عميقة مع طرابلس ومصراتة، وإلى حد ما، اعتماد نهج براغماتي لنظرائهم المحليين. وعليه، فإن استراتيجية روما الحالية مرتبطة بميليشيات طرابلس ومصراتة، بالإضافة إلى حكومة فايز السراج المعترف بها دوليًا.

كما أعلنت وزيرة الدفاع الإيطالية روبرتا بينوتي، إن فرنسا وبريطانيا لن تقدما على حرب منفردة في ليبيا، مؤكدة في ذات الوقت أنّ بلادها ستقود أي تحرك عسكري في ليبيا مستقبلًا[٦٢]. ويرجع الاهتمام الإيطالي بليبيا إلى عدة اعتبارات منها:

- الاعتبارات الاقتصادية

حتى ثورة ٢٠١١، كانت ليبيا خامس أكبر مورد في العالم لإيطاليا، في حين كانت إيطاليا الأولى بين المصدرين اتجاه البلد الأفريقي. علاوة على ذلك كانت إيطاليا المستثمر الثالث بين الدول الأوروبية، باستثناء الاستثمارات النفطية، والخامسة على الصعيد

[٦٢] الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة، إيطاليا ستقود أي تحرك عسكري في ليبيا (طرابلس: الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة، ٢٠١٨) شوهد في: ٢٤/ ١/ ٢٠١٩، في: http://gucc.ly

العالمي. وللاستدلال على أهمية هذه العلاقات، كانت هناك أكثر من ١٠٠ شركة إيطالية حافظت على تواجدها الثابت وعملها على الأراضي الليبية، وكذلك في قطاع النفط والبنية التحتية وقطاعات الميكانيكا ومنتجات التكنولوجيا للإنشاءات على الرغم من الانخفاض الحاد في حجم التبادل الثنائي في السنوات الأخيرة، كانت ليبيا في سنة ٢٠١٧، خامس أكبر شريك تجاري لإيطاليا في أفريقيا وموردها الثاني بعد الجزائر. حيث بلغت قيمة التبادل التجاري سنة ٢٠١٧ حوالي ٣,٨ مليار، بزيادة قدرها ٣٦ ٪ مقارنة بسنة ٢٠١٦. ويرجع ذلك أساسًا إلى الواردات الكبيرة من النفط الخام، الذي بلغ سنة ٢٠١٧ قيمة ١.٨ مليار بزيادة قدرها ١٢٥٪ مقارنة بسنة ٢٠١٦. كما كانت واردات الغاز الطبيعي مهمة، حيث بلغت ما يعادل ٧٥٧ مليون يورو[٦٣].

كما انعقد المنتدى الاقتصادي الليبي- الإيطالي، في جزيرة صقلية بتاريخ ٧-٨ تموز/ يوليو ٢٠١٧، الذي أكد على استئناف العمل في مشاريع البنية التحتية في مجالات الطاقة والنقل والمواصلات، وإعادة إعمار مطار طرابلس العالمي، وأكد الجانب الإيطالي استعداده لدعم ليبيا في مجال التعليم والتدريب، ومكافحة الهجرة غير الشرعية بالتنسيق مع الجانب الليبي[٦٤].

- الاعتبارات الأمنية

تواجه إيطاليا ثلاثة تهديدات أمنية رئيسية نابعة من ليبيا: الهجرة غير الشرعية، والنشاط الإجرامي، والإرهاب؛ حيث تعتبر ليبيا هي نقطة المرور الأكبر للمهاجرين إلى أوروبا، حيث سجلت المنظمة الدولية للهجرة حتى تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٧ أكثر من ١٦١,٠١٠ وافدًا إلى أوروبا عن طريق البحر أغلبهم انطلقوا من ليبيا. ووفقًا للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، توفي ٢٧٧٢ على الأقل أو اختفوا أثناء عبورهم المتوسط نحو

---

[٦٣] الجمهورية الايطالية، **العلاقات الاقتصادية بين إيطاليا وليبيا**، (روما: وزارة الخارجية والتعاون الدولي الإيطالية، ٢٠١٩)، شوهد في: ٢٤/ ١/ ٢٠١٩، في: https://bit.ly/2TlENEF

[٦٤] الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة لليبيا، **منتدى ليبيا الاقتصادي: يختتم أعماله وعودة إيطاليا للمشاريع الليبية** (طرابلس: الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة، ٢٠١٨)، شوهد في: ٢٤/ ١/ ٢٠١٩، في: http://gucc.ly

أوروبا. حتى تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٧، وذكرت المنظمة الدولية للهجرة أن ٣٤٨,٣٧٢ مهاجرًا وطالب لجوء كانوا موجودين في ليبيا. وقدمت إيطاليا والاتحاد الأوروبي التدريب والدعم المادي لقوات حرس السواحل الليبية لتعزيز قدرتها على اعتراض القوارب، في المياه الإقليمية والدولية، وإعادة المهاجرين وطالبي اللجوء إلى الأراضي الليبية، حيث يتعرض الكثيرون للاعتداء الجسدي، بما في ذلك الضرب، والعنف الجنسي، والابتزاز، والاختطاف، وظروف اعتقال قاسية، والعمل القسري[٦٥].

كما شكل تنظيم الدولة داعش تهديدًا مباشرًا على الأمن القومي الإيطالي وعلى أوروبا برمتها تبلغ المسافة بين سرت وصقلية ٦٩٦ كم، أي حوالي ٤٣٢ ميلًا. فقد شجع القرب الجغرافي بينهما داعش على بعث العناصر الإرهابية إلى إيطاليا ودول أخرى من أوروبا، وبعد الهجمة الإرهابية في باريس نشر داعش شريطًا قصيرًا، تحت العنوان "باريس قبل روما"، وأنّهم "سيفتحون روما بإذن الله"[٦٦].

ج- الدور البريطاني في ليبيا

شكلت بريطانيا تاريخيًا واحدة من الدول الأوروبية الأكثر مشاركة في ديناميكيات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ويرجع اهتمامها بليبيا إلى عدة اعتبارات منها: الوصول إلى عنق الزجاجة الاستراتيجي الذي تمثله قناة السويس؛ الحفاظ على الوصول إلى الموارد النفطية في المنطقة؛ حماية مصالحها التجارية والاقتصادية.

وعرفت العلاقات الليبية والبريطانية توترات في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، نتيجة دعم القذافي للجيش الجمهوري الأيرلندي IRA وتزويدهم بالأسلحة، كما قطعت المملكة المتحدة العلاقات مع ليبيا في عام ١٩٨٤، بعد مقتل إيفون فليتشر

---

[65] Human Rights Watch, *Libya Events of 2017* (New York,2018), accessed on 24/01/2019, at: https://www.hrw.org/world-report/2018/country-chapters/libya

[٦٦] مركز المعلومات حول الاستخبارات والإرهاب، **ترسخ داعش في ليبيا: تهديد إقليمي ودولي**، ٢١ كانون الثاني ٢٠١٦، شوهد في: ٢٤/ ١/ ٢٠١٩، في: https://bit.ly/2XnCG2b

Yvonne Flecher، وهي أحد أفراد الشرطة، خارج السفارة الليبية في لندن[٦٧].

إلا أنّ في نهاية تسعينيات القرن الماضي بدأت ليبيا تنأى بنفسها عن رعايتها للإرهاب، حيث قدمت معلومات أساسية للحكومة البريطانية فيما يتعلق بصلاتها مع الجيش الجمهوري الأيرلندي. علاوة على ذلك، في عام ١٩٩٩، سلمت ليبيا المشتبه بهم في تفجير لوكربي إلى السلطات الاسكتلندية، مما يمثل نقطة تحول سياسية ورمزية رئيسية في سياستها الخارجية. في ذلك العام قررت المملكة المتحدة استعادة العلاقات الدبلوماسية الكاملة مع طرابلس[٦٨]، في المقابل ساعدت بريطانيا ليبيا في طريقها إلى إعادة التأهيل الدولي عن طريق موافقة ليبيا على[٦٩]:

- التخلي عن برنامجها النووي وتفكيكه، وتدمير الأسلحة الكيمياوية التي لديها.
- دفع التعويضات إلى أسر الضحايا تفجير ملهى بيل في برلين في العام ١٩٨٦، والبالغة ٣٥ مليون دولار، وكذلك تعهدها بخصوص دفع تعويضات حادثة طائرة لوكاربي في العام ١٩٨٨، وحادثة الطائرة الفرنسية بو تي ايه في العام ١٩٨٩ فوق النيجر، وتجسد التحسن بين الطرفين في الزيارة التي قام بها طوني بلير إلى ليبيا عامين ٢٠٠٤، و٢٠٠٧. حيث وقعت شركة النفط البريطانية BP صفقة استكشاف وإنتاج بقيمة ٩٠٠ مليون دولار مع ليبيا وهناك من ربط الصفقة بالإفراج عن عبد الباسط المقراحي في عام ٢٠٠٩[٧٠]. ووفقًا للوثائق التي تم استردادها من مكاتب المخابرات الليبية في عام ٢٠١١، فقد تبين أنّ أجهزة الأمن البريطانية قامت بقمع المعارضين الليبيين في المملكة المتحدة[٧١]، وفقًا لوثيقة سرية كانت موجودة في مكتب موسا كوسا سربتها صحيفة

---

[67] Dario Cristiani, "UK Libya: The Consistency of Being Selective", *Analysis* No. 238, (March 2014), p. 4.

[68] Ibid., p. 4.

[٦٩] أحمد عبد الأمير الانباري، "دور الاتحاد الأوروبي في دعم التغيير في ليبيا: الدوافع والمكاسب المتوقعة". **مجلة دراسات دولية**، العدد ٦٢ (٢٠١٥)، ص١٠٠.

[70] Dario Cristiani, *Op Cit* ,P4.

[71] Simon Hooper, *A brief history of UK-Libya relations* (aljazeera, 11 Dec. 2015), accessed on: 25/01/2019, at: https://bit.ly/2BSoNzN

الإندبندنت، تثبت تورط لندن في اعتقال عبد الحكيم بلحاج ونقله إلى ليبيا[٧٢].

ومع اندلاع الربيع العربي، انتهى التقارب مع معمر القذافي، وكانت المملكة المتحدة من المتحمسين لإسقاط نظامه، والاعتراف بالمجلس الانتقالي وإقامة علاقات مع الجماعات المسلحة الليبية وخاصة مع الإسلاميين، وكشف المندوب الليبي السابق في الأمم المتحدة، إبراهيم الدباشي، في آذار/ مارس ٢٠١٥، أنّ بريطانيا- ودولة أخرى لم يسمِّها- تلعب دورًا لترويج ما يسمى في الغرب بالإسلام السياسي المعتدل مقابل التطرف والإرهاب. وترتبط بريطانيا بمصالح مع مصراته يهيمن الإخوان المسلمون عليه باعتبارها المسيطرة على الحكم في طرابلس، فقد ساعدت في حفر الآبار النفطية على المياه الإقليمية من مصراته إلى زوارة، كما تستفيد من حقول الغاز في زوارة. وتوجد في مصراته قوة استخبارية بريطانية تعمل بالسر، وصلت إلى المدينة لتقديم الدعم لقوات البنيان المرصوص في حربها ضد تنظيم داعش، وبقيت هناك، وتتردد معلومات عن وجود خبراء في الكلية الجوية[٧٣].

ح- الدور الأمريكي في ليبيا

عند اندلاع الانتفاضة الليبية اتسم الموقف الأمريكي بالتردد متأثرًا بثلاثة اتجاهات تتعلق بالمؤسسات والمصالح الأمريكية، وهي[٧٤]:

الاتجاه الأول: يمثل وجهة نظر الشركات النفطية الأمريكية التي ترغب في الوصول إلى ليبيا حتى ولو كان عن طريق الحرب.

الاتجاه الثاني: يمثل وجهة نظر وزارة الدفاع التي لا ترغب في خوض حرب لصالح الشركات النفطية.

---

[72] Kim Sengupta, Portia Walker, Jane Merrick." Gaddafi, Britain and US: A secret, special and very cosy Relationship". *independent*, Sunday 4 September 2011 .

[٧٣] قناة ارم نيوز، **ما سر الدور البريطاني في مصراتة؟** ٤/ ٥/ ٢٠١٧، شوهد في: ٢٥/ ١/ ٢٠١٩، في:
https://www.eremnews.com/news/arab-world/824861.

[٧٤] أحمد خليف عفيف، "الثورة الليبية ٢٠١١-٢٠١٣ الخصوصية وتحديات المرحلة الانتقالية"، **مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلد ٤٢، العدد ٣، (٢٠١٥)، ص٦٦٨.

الاتجاه الثالث: البيت الأبيض ويرى ضرورة رحيل معمر القذافي.

ومردّ هذا التردد يرجع إلى خوف من التورط في جبهة جديدة في شمال أفريقيا تضاف إلى جبهة العراق وأفغانستان، وبالتالي سيكون من الصعب للغاية على الولايات المتحدة أن تخلّص نفسها من الحرب الأهلية الليبية. كما أنّه من المرجح أن تجذب مشاركة الولايات المتحدة المتطرفين من جميع أنحاء أفريقيا والعالم العربي إلى حرب مقدّسة ضد الولايات المتحدة[٧٥].

ورغم هذا التردد إلا أنّ أمريكا اندفعت منذ وقت مبكر من بروز الأزمة إلى مناوأة النظام الليبي، من خلال السعي بجدية إلى تطبيق قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٧٣.

وقد أوجز الرئيس الأمريكي الأسبق باراك أوباما بأنّ الدور الأمريكي في ليبيا شمل: تدمير قوات القذافي العسكرية المتجهة نحو بنغازي، وإبادة القدرات العسكرية الليبية في المدن والبلدات غرب بنغازي مثل أجدابيا، وتدمير الدفاعات الجوية الليبية، وتدمير جميع الدبابات والمعدات العسكرية الأخرى، وقطع خطوط الدعم والإمدادات اللوجستية[٧٦].

ومع تزايد الصراعات في السنة الأولى بعد سقوط نظام معمر القذافي، إلا أنّها لم تلفت بأي شكل الانتباه العملي الذي جذبه الهجوم على مجمعات دبلوماسية أمريكية في بنغازي بتاريخ ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢، الذي أسفر عن مقتل السفير الأمريكي كريس ستيفنس Chris Stevens، بالإضافة إلى ثلاثة أمريكيين آخرين، أشعلت هجمات بنغازي عاصفة من الاتهامات في واشنطن وزادت إلى حد كبير من تعقيد مهمة نقل ليبيا نحو السلم والأمن، كما ركز الانتباه في واشنطن على من قتل ومتى؟ بدلًا من التركيز على تقييم الأسباب الكامنة خلف تدهور الأوضاع الأمنية في ليبيا والأمور التي يجب القيام بها، وفي هذه الأثناء

---

[75] Hafed Al Ghwell, *The United States Should Not Get Involved in Libya's Civil War*, (Washington: Atlantic Council Working To Gether To Secure The Future, November 2018), accessed on: 25/01/2019, at: https://bit.ly/2BQarQG

[76] Youssef M. Sawani, The United States and Libya: Turbulent History and Uncertain Future**,** (England: E-International Relations, 2014), accessed on: 25/01/2019, at: https://bit.ly/2tAHVh4

أرغمت الولايات المتحدة الأمريكية على تقييد حركتها في ليبيا[٧٧]. واقتصر دورها على شنّ المزيد من الغارات الجوية ضد أهداف لتنظيم الدولة، والعمل الاستخباراتي.

ونتيجة لسعي الجنرال الليبي خليفة حفتر* اكتساب دعم قوة أخرى مركزية هي روسيا، قد يرى حفتر أيضًا أنّ التعاون مع روسيا يمثل فرصة لجذب الولايات المتحدة إلى جانبه بتهديدها بمنح المنافس الأمريكي التقليدي فرصة لإقامة موطئ قدم في وسط البحر الأبيض المتوسط[٧٨]. حيث نشرت صحيفة "واشنطن بوست" تقريرًا للصحافية ميسي رايان، تتحدث فيه عن حفتر، وكيف تحول من حليف قوي لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية "سي آي إيه" إلى مصدر إزعاج لواشنطن[٧٩]. وأكد قائد القوات الأمريكية في أفريقيا أفريكوم الجنرال توماس والدهاوزر وجود قوات روسية في ليبيا تدعم اللواء المتقاعد خليفة حفتر. وأنّ ثمة صلة "لا يمكن إنكارها" بين روسيا والقائد العسكري في ليبيا خليفة حفتر مما يسلط الضوء على القلق الأمريكي بشأن دور موسكو المتزايد في ليبيا[٨٠].

ومن المتوقع أن تبدأ الإدارة الأمريكية الحالية في تنفيذ سياستها الجديدة التوسعية في ليبيا، وهي سياسة تهدف إلى تعزيز الأهداف الأمريكية الحالية المتمثلة في دعم المصالحة بين الفصائل المتنافسة في المناطق الشرقية والغربية من البلاد، ومن المرجح أن تؤدي هذه

---

[٧٧] كريستوفرس شيفيس، جيفري مارتيني، **مرجع سابق**، ص ٢٤-٢٥.

* كان حفتر قد ساهم في العام ١٩٦٩ في انقلاب القذافي، وقاد في الثمانينيات القوات المسلحة الليبية في تشاد. وكان قد وقع هو وأعداد كبيرة من المنتسبين في الأسر هناك في العام ١٩٨٧، وفي العقدين التاليين عمل حفتر مع وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، وبعد اندلاع الثورة عاد إلى بنغازي ليطلق عليه رجل أمريكا في ليبيا. فولفرام لآخر، تر: عدنان عباس علي، **تصدعات الثورة الليبية: القوى الفاعلة والتكتلات والصراعات في ليبيا الجديدة**، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١٤) ص٧٩.

[٧٨] علي مرهون، **ليبيا: من التدخل الى الحرب بالوكالة**، (واشنطن: مركز رفيق الحرير للشرق الأوسط، ٢٠١٧)، شوهد في: ٢٥/ ١/ ٢٠١٩، في: https://bit.ly/2Xl5Q1I

[٧٩] باسل درويش، **واشنطن بوست: كيف تحول حفتر من عميل CIA الى صداع للغرب؟** صحيفة عربي٢١، ١٨/ ٨/ ٢٠١٦، شوهد في: ٢٦/ ١/ ٢٠١٩، في: https://arabi21.com/story/750190/

[٨٠] قناة الجزيرة، **أمريكا تؤكد وجود قوات روسية تدعم حفتر في ليبيا**، ٢٥ آذار/ مارس ٢٠١٧، شوهد في: ٢٦/ ١/ ٢٠١٩، في: http://mubasher.aljazeera.net/news/

السياسة إلى إعادة فتح السفارة الأمريكية وتأسيس الوجود الدبلوماسي في طرابلس وإقامة جهود جديدة لتبادل المعلومات الاستخبارية مع دور متزايد للقوات الأمريكية الخاصة، حيث سيتم إرسال ما يصل إلى خمسين جنديًا إلى ليبيا على أساس دوري للمشاركة في عمليات استخبارية وتدريبية[٨١].

خ- الدور التركي في ليبيا

في بداية الثورة الليبية عارضت تركيا فرض العقوبات وخطط التدخل العسكري بقيادة فرنسا ثم حلف الناتو، كما أعلن الرئيس التركي رجب أردوغان خارطة الطريق لمعالجة الوضع في ليبيا تتشكل من ثلاثة محاور، وهي: الوقف الفوري لإطلاق النار وانسحاب القوات الحكومية من المدن وإعادة إمدادات الإعاشة لها، وتشكيل نطاقات إنسانية أمنة توفر تدفق المساعدات الإنسانية للجميع، وإطلاق فوري لعملية شاملة للتحول الديمقراطي تستوعب جميع الأطراف[٨٢]. ويرجع تباين الموقف التركي من الثورة الليبية مقارنة بالثورة في مصر أو تونس إلى الأسباب الآتية[٨٣]:

- ارتفاع مستوى التبادل التجاري بين البلدين، حيث وصل عام ٢٠١٠ إلى ٩.٨ مليار دولار، كما أعلنت ليبيا أنّها ستقدم استثمارات بقيمة ١٠٠ مليار دولار للشّركات التركية العاملة في ليبيا حتى عام ٢٠١٣، وأعلنت عن استثمارات في قطاع التشييد وصلت قيمتها إلى ١٥ مليار دولار تم منحها للشركات التركية في هذا المجال. ومنذ عام ٢٠١٠ دخل حيز التنفيذ ١٦٠ مشروعًا استثماريًا تركيا في ليبيا.
- تعزيز العلاقات الليبية التركية بشكل كبير في عهد حزب العدالة والتنمية، مع دعوة

---

[٨١] رائد صالحة، **إدارة ترامب تخطط لتوسيع التدخل الأمريكي في ليبيا** (بغداد: مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٦)، شوهد في: ٢٦/ ١/ ٢٠١٩، في:
http://rawabetcenter.com/archives/49086

[٨٢] أحمد الرحاحلة، "الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط: الفرص والتحديات"، ماجستير في العلوم السياسية غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، ٢٠١٤، ص١٠٠.

[٨٣] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **الموقف التركي من الثورة الليبية** (الدوحة: آذار/ مارس ٢٠١١)، ص٣، شوهد في: ٢٥/ ١٠/ ٢٠١٧، في: https://bit.ly/2SZaoMZ

ليبيا لرئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان كضيف مشارك في القمّة العربية في سرت ٢٠١٠.

- التنافس التركي مع الدول التقليدية كفرنسا في شمال أفريقيا، فتركيا ترى أن التدخّل العسكري للناتو في ليبيا على أنّه فرصة للدول الكبرى وخاصة فرنسا لاستعادة نفوذها التقليدي في شمال أفريقيا. وهو ما يهدد المصالح التركية في هذه المنطقة، ويمكن الدلالة على ذلك من خلال تصريحات سابقة لوزير الخارجية التركي أحمد داود في ٢٤/ ١١/ ٢٠١٠: "لقد أعطيت أوامري إلى الخارجية التركية بأن يجد ساركوزي كلّما رفع رأسه في أفريقيا، سفارة تركية عليها العلم التركي".

وفي إطار دورها المتنامي إقليميًا حاولت تركيا التكيف مع الوضع القائم وتغيير بوصلة اتجاهها من تأييد النظام إلى تأييد المعارضة للحفاظ على مصالحها النفطية واستثماراتها في ليبيا، وذلك بتوطيد العلاقة سواء مع المجلس الوطني الانتقالي أو المؤتمر الوطني العام، إضافة إلى علاقتها التجارية مع مصراتة، غير أنّ تركيا تعرضت هي الأخرى للاتهامات من قبل المعارضين للتحالف الإسلامي بمساندة عسكرية لفجر ليبيا، غير أنّ حكومة الثني لم تتطرق لمثل هذه الاتهامات، وإن كانت زيارة المبعوث التركي أمر الله ايشلر يوم ٢١ تشرين أول/ أكتوبر ٢٠١٤ لطرابلس ولقاء مسؤولين بالحكومة الداعمة لميليشيات فجر ليبيا والمؤتمر الوطني العام في طرابلس، قد بعثت بإشارة إلى محاولة تركيا دعم التحالف الإسلامي المصراتي[٨٤].

الخاتمة

كشفت أحداث ٢٠١١، التي ضربت العديد من بلدان العالم العربي، بما فيها ليبيا، عن مدى هشاشة هياكل السلطة فيها، سواء على المستوى التنظيمي، أو الخدمي، أو الإداري، أو الأمني، أو السياسي، أو الاقتصادي، أو الاجتماعي. ومن ثم، فقد شكلت أزمة بناء الدولة التحدي الرئيسي أمامها، وأمام المجتمع الدولي.

---

[٨٤] خالد حنفي علي، "أبعاد وجهود تسوية الصراع الليبي من منظور حساسية النزاعات"، في: محمد عبدالله يونس (محرر)، **مسارات متشابكة: إدارة الصراعات الداخلية المعقدة في الشرق الأوسط** (القاهرة: المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، لندن: مجموعة أكسفورد للأبحاث، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥). ص٧٦.

وخلصت الدراسة إلى أن أزمة بناء الدولة في ليبيا مرتبط بمعضلات ذات صبغة بنيوية منها: التهميش السياسي وانهيار البنى والمؤسسات السياسية، وضعف الثقافة السياسية، وصراعات بين الانتماءات الأولية القبلية والمناطقية على السلطة والثروة، وانهيار الاقتصاد الليبي. كلها عوامل ساهمت في تدخل القوى الخارجية التي بدت متنافسة ومراهنة في الوقت نفسه على الوكالة الصراعية مرة، والتفاوضية مرة أخرى مع المعسكرات المتنافسة التي لا تملك القدرة على حسم الصراع على أرض الواقع في ليبيا.

إلا أنّ الفرق في العامل الخارجي هو أنّ الاتحاد الأوروبي وأعضاءه يلعبون دورًا قياديًا. على الرغم من السياسات والمصالح المتضاربة، فقد تمكنوا من الحفاظ على وحدة معينة. في حين تبدو الصورة أكثر تعقيدًا عند النظر إلى الجهات الإقليمية المعنية العربية، وخاصة دول الخليج، فالإمارات والسعودية تحمل رؤية متعارضة تمامًا مع رؤية قطر بشأن ليبيا. انعكست على دعم الأطراف المتنازعة على أرض الواقع.

كما أنّ الدولة الليبية ستعرف المزيد من التجزئة وإنهيار سيادتها طالما ظلت تعاني الأزمات نفسها، ولم تسعَ للإصلاح الشامل.

وأخيرًا نقدم مجموعة من التوصيات:

- خلق أرضية للانطلاق منها في الحوار تشكل عقد اجتماعي بين جميع الأطراف، كتعديل اتفاق الصخيرات، حيث إنّ هذا الاتفاق يمثل مرجعية للأطراف المتنازعة ويحافظ على الإطار المؤسسي الذي تم الاتفاق عليه، حتى لو كان هشًا، وتقي ليبيا من الدخول في مرحلة من الفراغ المؤسسي والصراع المسلح على الشرعية.
- تعزيز المصالحة الوطنية بين كافة أطراف الشعب الليبي، من خلال إنشاء مؤتمر وطني، يفتح الباب أمام من تم استبعادهم، ومن تم تهميشهم، ومن امتنعوا عن المشاركة السياسية.
- الإصلاح المؤسسي عبر إصلاح مؤسسات الدولة، والقيام باستفتاء على الدستور وإقامة الانتخابات النيابية والرئاسية. مع ضرورة تأكيد كل الأطراف أنّهم سوف يلتزمون بالشرعية التي ستفرزها نتائج الانتخابات أيًا كانت.

- إقامة حوار مع الجماعات المسلحة، بهدف إدماج أفرادها في نهاية المطاف في العملية السياسية والحياة المدنية. وتوحيد الجيش الليبي ودمج التشكيلات المسلحة لبنية أمنية قادرة على استيعاب العناصر العسكرية المختلفة والعمل على تحولها مؤسسيًا لقوات تابعة للدولة، سواء في الجيش أو في قطاع أمني آخر.
- تعزيز وتمكين دور المجتمع المدني في ليبيا من خلال دوره في إقامة أنشطة الإنذار المبكر، والدبلوماسية الوقائية عبر تدخل طرف ثالث، وتسهيل ورش عمل الحوار، والوساطة، والمفاوضات المعنية بالسلام، وشبكات العمل، ومبادرات التفاهم العابرة للثقافات، وإعادة دمج اللاجئين، ومراقبة حقوق الإنسان.

ملف العدد

انتخابات التجديد النصفي الأمريكية ٢٠١٨

- النتائج
- المؤشرات
- ردود الفعل

نتائج انتخابات التجديد النصفي

في الولايات المتحدة الأمريكية ٢٠١٨*

أولًا: انتخابات التجديد النصفي: معلومات أساسية

تجري هذه الانتخابات كل أربع سنوات في منتصف ولاية الرئيس الأمريكي، يصوّت فيها الناخبون الأمريكيون لاختيار جميع أعضاء مجلس النواب البالغ عددهم ٤٣٥ نائبًا، كما يصوتون لتجديد مقاعد ٣٥ عضوًا من أصل ١٠٠ عضو في مجلس الشيوخ، بالإضافة للتصويت على حكام ٣٦ ولاية من أصل ٥٠ ولاية، و٣ أقاليم وعدد من أعضاء المجالس المحلية.

تكمن أهمية هذه الانتخابات في تحديد سياسة البلاد في الفترة التي تليها، فمن خلال تحقيق أحد الحزبين الرئيسيين، الديمقراطي أوالجمهوري، نسبة الأغلبية في الكونغرس الأمريكي الذي يمثل الهيئة التشريعية في البلاد، يمكن لهذا الحزب تمرير مشاريع قوانين أو تعطيلها، وهو الأمر الذي قد يطلق العنان لعمل الرئيس أو يقيده. كما تشير هذه الانتخابات إلى مدى القبول الشعبي لسياسات الرئيس خلال عاميه الرئاسيين.

ثانيًا: نتائج انتخابات التجديد النصفي ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٨

الشكل (١)

يمثل الشكل (١) نتائج انتخابات التجديد النصفي لمجلسي النواب والشيوخ لعام ٢٠١٨، مع تحديد كل من عدد الديمقراطيين والجمهوريين.

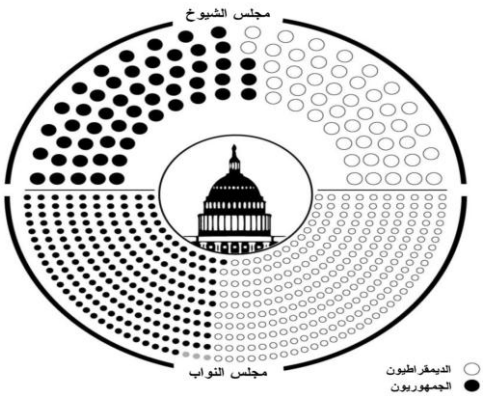

* أعد هذا التقرير حنين عودة، مساعدة باحث متعاونة مع مركز دراسات الشرق الأوسط.

١. النواب (House)[1]:

حاز الديمقراطيون على أغلبية المقاعد في مجلس النواب بـ ٢٣٥ نائبًا، مقابل ١٩٩ مقعدًا حصدها الجمهوريون.

وكانت أغلبية مجلس النواب قبل الانتخابات محسوبة لصالح الجمهوريين بـ ٢٣٥ مقعدًا، مقابل ١٩٣ مقعدًا للديمقراطيين، حيث حصد الديمقراطيون ٤٠ مقعدًا كانت للجمهوريين في ولايات: بنسلفانيا وكولورادو ونيوجرسي وكنساس ونيويورك وفيرجينا. وتسجل هذه الانتخابات علامات فارقة، إذ فازت نائبتان مسلمتان لأول مرة في كل من ميتشيجن ومينيسوتا، بالإضافة لفوز امرأة من السكان الأصليين، وأخرى من ذوي البشرة السوداء.

٢. الشيوخ (Senate)[2]:

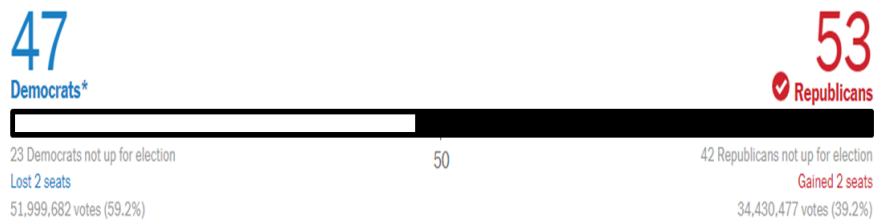

خلافًا لمجلس النواب، سيطر الجمهوريون على مجلس الشيوخ بواقع ٥٣ مقعدًا، مقابل ٤٧ مقعدًا للديمقراطيين.

---

[1] Sarah Almukhtar et al. "U.S. House Election Results 2018," *The New York Times*, 27/11/2018, accessed on 10/12/2018, at: https://nyti.ms/2SSvysc

[2] Sarah Almukhtar et al. "U.S. Senate Election Results 2018," *The New York Times*, 27/11/2018, accessed on 10/12/2018, at: https://nyti.ms/2qyxtp2

فقد جاءت نتائج التصويت التي جرت على ٩ مقاعد للجمهوريين، و ٢٤ مقعدًا للديمقراطيين، ومقعدين مستقلين، لتعزيز حضور الجمهوريين بإضافة مقعدين إضافيين خسرهما الديمقراطيون، بعد أن كانوا يسيطرون على ٥١ مقعدًا، مقابل ٤٩ للديمقراطيين.

٣. حكام الولايات (Governor)[1]:

حسمت نتائج انتخابات حكام الولايات المعركة لصالح الجمهوريين، الذين فازوا بحكم بـ ٢٧ ولاية، مقابل ٢٣ ولاية يحكمها الديمقراطيون.

ورغم خسارتهم في ٦ ولايات من أصل ٣٣ ولاية كانوا يحكمونها قبل الانتخابات، فقد استطاع الجمهوريون الحفاظ على أغلبيتهم بين حكام الولايات، مقابل ٧ ولايات فاز بها الديمقراطيون، تضاف إلى ١٦ ولاية كانوا يحكمونها قبل الانتخابات.

ثالثًا: ماذا تعني هذه النتائج بخصوص القوة السياسية للحزبين؟

سيتمكن الديمقراطيون من خلال سيطرتهم على أغلبية مقاعد مجلس النواب لأول مرة منذ العام ٢٠١٠، من تعطيل الأجندة التشريعية للجمهوريين، بالإضافة للسيطرة على مختلف المجالس الرقابية التي تمتلك سلطة عقد الجلسات وإصدار مذكرات استدعاء للتحقيق في عدة قضايا، منها الشؤون المالية للرئيس دونالد ترمب، وتدخل روسيا في الانتخابات، وادعاءات الاعتداء الجنسي ضد قاضي المحكمة العليا برت كوفانوف، الذي تم تأكيده مؤخرًا. كما يمكن لمجلس النواب بأغلبيته الديمقراطية أن يقدّم مذكرة اتهام ضد ترمب، إلا أنّ التصويت لإقالته من منصبه في ظل سيطرة الجمهوريين على أغلبية مجلس الشيوخ سيظل أمرًا بعيد المنال.

[1] Sarah Almukhtar et al. "Governor Election Results 2018," *The New York Times*, 27/11/2018, accessed on 10/12/2018, at: https://nyti.ms/2DsHDjF

نتائج انتخابات التجديد النصفي للكونغرس الأمريكي ٢٠١٨

مؤشرات التحول المحتملة*

استنفرت الانتخابات النصفية التي جرت في السادس من تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٨، الناخب الأمريكي بالتوجه لصناديق الاقتراع، وكانت نسبة المشاركة هي الأعلى في تاريخ الانتخابات الأمريكية منذ عام ١٩١٤، حيث كانت نسبة التصويت ٤٩,٣٪ من المسجلين للانتخاب وكانت عام ١٩١٤، ٥٠,٤٪[1]. واستفز انتخاب دونالد ترامب رئيسًا للولايات المتحدة في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٦، فئات متعددة من الشعب الأمريكي خاصة النساء والمجموعات العرقية، بسبب سياسته الداخلية من حيث موقفه من الهجرة والإجهاض وقانون العناية الصحية لعام ٢٠١٧، ودعوته لبناء جدار فاصل مع المكسيك وسياسة الطاقة ٢٠١٦، وتدخل روسيا في الانتخابات وتصريحاته المستفزة وصدامه مع مؤسسات الدولة العميقة في الاستخبارات ووزارة الخارجية والهجوم على الصحافة والصحفيين. وحسب استطلاع مركز بيو للأبحاث فإنّ سياسات الرئيس كانت عاملًا مهمًا في توجه الناخبين إلى صناديق الاقترع حيث أكد ٦٣٪ من الناخبين قد صوتوا بسبب ترامب وسياسته، وهذه الظاهرة لم تحدث إلا في التصويت النصفي عام ١٩٨٢، في عهد الرئيس دونالد ريغان.

أولًا: الديمقراطيون النواب والجمهوريون الشيوخ

كانت نتيجة الانتخابات كما توقعت استطلاعات الرأي الأمريكية، فكانت الانتخابات بالنسبة لمجلس النواب بجميع مقاعده (٤٣٥) ولمدة عامين كما ينص الدستور الأمريكي، فقد حقق الديمقراطيين انتصارًا بفوزهم على الجمهوريين، فحصلوا على (٢٣٥) مقعدًا مقابل حصول الجمهوريين على (١٩٩) مقعدًا، وبذلك تكون الأغلبية للديمقراطيين الذين أبعدوا عنه منذ ثمانية سنوات. ويلاحظ أن تقدم الديمقراطيين عاليًا

---

* أعد هذا التقرير أ. د. أحمد البرصان، أستاذ العلوم السياسية في جامعة الملك عبد العزيز سابقًا.

[1] Stack, L. Millions Have Voted Early in the Midterms, https://nyti.ms/2Rc8CCx

نسبيًا عما كان عليه الوضع في انتخابات ٢٠١٦، فقد كان عددهم (١٩٧) نائبًا. أما نتيجة انتخابات مجلس الشيوخ فقد تراجع الحزب الديمقراطي أمام الحزب الجمهوري بمقعدين، فأصبحت النتيجة في المجلس (٥٣) للحزب الجمهوري مقابل (٤٧) للحزب الديمقراطي[1]، وبذلك يكون عدد أعضاء الشيوخ (١٠٠). وعادة حسب الدستور يكون نائب الرئيس هو الذي يترأس مجلس الشيوخ ولا يحق له التصويت إلا في حالة تساوي الأصوات فيكون صوته مرجحًا في هذه الحالة.

حصل مجلس الشيوخ على ثلث الأعضاء، لأنّ مدة المجلس ست سنوات ولكن يجري تجديد التصويت للثلث كل سنتين، فكان التصويت على (٣٥) من أعضاء المجلس، وبقي الجمهوريون يسيطرون بالأغلبية على الشيوخ، مما يضع قيودًا في المستقبل على الرئيس الأمريكي من قبل مجلس النواب حيث الأغلبية للديمقراطيين. ولقد ادّعى الحزبان كلاهما بانتصارهما في الانتخابات، فقد قالت زعيمة الديمقراطيين والمرشحة لرئاسة مجلس النواب نانسي بيلوسي "كان يومًا جديدًا لأمريكا" بينما وصف ترامب نتيجة الانتخابات بأنّها انتصار للجمهوريين، ويظهر أنّ الانتخابات لم تكن حاسمة لإحدى الطرفين رغم فوز الحزب الديمقراطي بأغلبية النواب، ولذلك يرى المراقبون أنّه تبقى ضبابية حول توقع نتيجة الانتخابات الرئاسية القادمة عام ٢٠٢٠، لأنه حتى الآن لم تظهر شخصيات رئيسه في الحزب الديمقراطي لتحدي ترامب في الانتخابات الرئاسية القادمة إذا رشح الحزب الجمهوري ترامب مرة ثانية.

ثانيًا: البعد الاجتماعي في الانتخابات

كان للمرأة دور مهم في هذه الانتخابات لاقبال النساء على الانتخاب والترشح فيها، فقد صوت ٥٩٪ من النساء لصالح الحزب الديمقراطي بينما ٤٠٪ لصالح الجمهوريين، ولأول مرة في تاريخ الولايات المتحدة تفوز النساء بهذا العدد من المقاعد وخاصة في مجلس النواب، فعدد الذكور (٣٣٣) نائبًا ومن النساء (١٠٢)، ينتمي (٨٨)

[1] U.S. Midterms 2018: Democrats Won, Globe and Mail Inc. House, https://tgam.ca/2rKGvzR

منهن للحزب الديمقراطي، ولأول مرة تفوز مسلمتان بمقعد في الكونغرس، وهما رشيدة طليب وهي فلسطينية الأصل من مواليد الولايات المتحدة وفازت عن مقاطعة في متشجان، والهان عمر وهي صومالية الأصل هاجرت للولايات المتحدة بسبب الحرب وكانت في مخيمات اللاجئين في كينيا قبل وصولها للولايات المتحدة وحصولها على الجنسية الأمريكية وفازت عن مقاطعة في مبنسوتا. كما أنه لأول مرة فازت سيدتان من الأمريكيين الأصليين وهما: شاريش ديفدز وديب هالان، وتعتبر ديفدز أول امرأة مثلية بالكونغرس، وفازت أيضًا أوكاسيو كورتيز اللاتينية التي كانت نادلة في إحدى حانات مدينة نيويورك، وأصغر عضو في المجلس (٢٩ عامًا).

ويظهر أنّ القلق والخوف من سياسة ترامب والجناح اليميني المحافظ والمتطرف حشد الأقليات العرقية والدينية في الولايات المتحدة للتصويت في الانتخابات النصفية. وحسب التصنيف العرقي، فالجنس الأبيض هو الأغلبية في مجلس النواب، (٣٧٢) نائبًا، و(٤٨) من السود، و(١١) من الآسيويين، و(٤) من الأمريكيين الأصليين، وثمانية من المثليين جنسيًا.

أما مجلس الشيوخ فيضم (٧٦) من الذكور و(٢٤) امرأة، يشكل البيض (٩١) و(٤) من أصول لاتينية (هاسبنك) و(٣) من السود واثنان من الآسيويين، ويضم اثنين من المثليين جنسيًا. وإذا نظرنا من الناحية العرقية يسيطر البيض على مجلسي النواب والشيوخ، ولكن النساء أخذت تلعب دورًا في المجلسين، والناحية العرقية، أخذت الأقليات تشارك في الحياة السياسية الأمريكية للدفاع عن مصالحها[1].

أما على المستوى التعليمي، فنسبة التصويت مرتفعة للحزب الديمقراطي في المدن وضواحيها أكثر مما كانت في انتخابات عام ٢٠١٦، كما أنّ معظم الذين صوتوا للديمقراطيين ذوي مستوى تعليمي جامعي ودخل مرتفع أو متوسط، حيث زادت نسبتهم من ٥٤٪ عام ٢٠١٦ إلى ٦٣٪ عام ٢٠١٨، بينما صوت للحزب الجمهوري الأغلبية في الأرياف ومن مستوى تعليمي ثانوي أو أقل[2]، وهذا يعكس أن الناخب

[1] 116th United States Congress, https://bit.ly/2Gsgkbn
[2] Tyson, R. The 2018 Midterm Vote: Divisions by Race, Gender, Education, https://pewrsr.ch/2Sb7foK

الأكثر وعيًا وثقافة كان يصوت لصالح الديمقراطيين بينما الفئات الأقل مستوى والأقل ثقافة والأقل دخلًا للجمهوريين، فالأكثر ثقافة أقل تعصبًا ومع التعددية، بينما في الأرياف والأقل ثقافة أكثر تأثرًا بالحملة الدعائية، ولهذا نجد أنّ انتخاب الرئيس ترامب أوجد انقسامًا في المجتمع الأمريكي وأظهر الوجه الآخر للعنصرية والتطرف ضد المهاجرين والتعصب عند الفئات المتدينة من البيض الإنجيليين للمسيحيين الذين يعتبروا من أشد المؤيدين لإسرائيل.

ثالثًا: الهوية القومية البيضاء

إنّ أكثر فئات المجتمع الأمريكي تأييدًا للرئيس ترامب هم البيض الإنجليين، حيث إنّ ٨١٪ منهم صوتوا لترامب، وما زال ٧٥٪ منهم يعتقدون بأنّ آداء الرئيس قويًا رغم تراجع شعبيته، بينما نجد ردّ فعل بقية الفئات العرقية والدينية مستنفرة ضد الرئيس، وهذا ما انعكس في نتائج الانتخابات. كان شعار ترامب في حملته الانتخابية ٢٠١٦، أمريكا أولًا، وكأنه في دولة من الدول النامية، ثم شعار توفير الوظائف للعاطلين عن العمل وفرض الحماية الجمركية وعودة الشركات الأمريكية للبلاد، ولكن الهوية لعبت دورًا بارزًا في الحشد الانتخابي، وخاصة بعد إعلانه القيود ضد الهجرة سواء القادمة من أمريكا اللاتينية عبر المكسيك أو فرض القيود على رعايا سبعة دول إسلامية، كما أنّ فصل الأُسر المهاجرة عن بعضها بعزل الأطفال عن ذويهم سبب أزمة وانتقادات لسياسة ترامب حول الهجرة وإرسال بضعة آلاف من الجنود لحدود الولايات المتحدة الأمريكية مع المكسيك حتى أن الرئيس الديمقراطي السابق باراك أوباما وجه انتقادًا حادًا له واعتبر إرسال الجنود دعاية انتخابية.

وإذا كان الإنجيليين البيض من أشد المؤيدين له، فإنّ البروتستانت البيض منقسمين في تأييده، وأن ٥٧٪ من الكاثوليك و٨٤٪ من البروتستانت السود و٦٨٪ من المتدين غير المنتمين لأي فئة ينظرون جميعم بسلبية لترامب وسياسته، وهذا ما انعكس في نتائج الانتخابات النصفية[1].

[1] Disagreements about Trump, https://pewrsr.ch/2GxhYF8

كانت المجموعات الدينية البيضاء من الإنجيليين والبروتستانت والكاثوليك، منذ عهد ريغان تصوت للحزب الجمهوري، بينما يصوت البروتستنت السود والكاثوليك الهسبانك والإثنيات العرقية والدينية الأخرى مع المتدينين غير المنتمين لجماعات معينة، تصوت للحزب الديمقراطي، وما حدث أنّ ترامب أوجد انقسامًا حادًا لعب فيه التطرف الإنجيلي والعنصرية البيضاء دورًا بارزًا في عهد ترامب، فأوجد رد فعل حاد في الانتخابات النصفية ظهرت في نتائج انتخابات مجلس النواب، وقد كان للمرأة دورًا بارزًا أيضًا في التصويت والفوز في الحزب الديمقراطي وقد تكون فضائح ترامب الجنسية والتحرش الجنسي دافعًا لموقف النساء من ترامب لأنّ التصويت في الانتخابات كان تصويتًا على ترامب وسياسة كما تمت الإشارة إليه.

رابعًا: الانتخابات والسياسة الداخلية

إن سياسة ترامب العنصرية دفعت قطاعات من الجمهوريين للخروج من الحزب الجمهوري، فالعرب وذوي الأصول اللاتينية والملوّنين والكثير من النساء وقطاعات من الجمهوريين التقليديين خرجوا منه بلا رجعة، وأصبح الحزب في عهد ترامب يمثل تقريبًا جماعة واحدة موحدة في عنصريتها البيضاء وموحدة في خوفها من الأقليات، وأكثر ارتباطًا بتيار الإنجيليين المسيحيين الداعم لإسرائيل. وأخذ الحزب الديمقراطي كما بينت الانتخابات الأخيره وفوزه بالأغلبية في مجلس النواب، في بناء تحالف كبير بين قوى سياسية أمريكية، تؤمن بالعدالة الاجتماعية وقبول التعددية واستيعاب المهاجرين وترفض التمييز العنصري وتؤمن بالحريات والمرونة في السياسة الخارجية وتؤيد حقوق الإنسان وتحاول ردّ الاعتبار للقيم الأمريكية في سياستها الداخلية والخارجية.

ولذا، فإنّ ترامب سيواجه مقاومة قوية في مجلس النواب ضد طلبه في تمويل بناء الجدار مع المكسيك ورفض موقفه من المهاجرين وقضية المناخ، ويحاول الديمقراطيون المحافظة على إرث أوباما في الرعاية الصحية ودعم حقوق الإنسان في الداخل وبيع الأسلحة الفردية داخل البلاد والجدل حول الهوية الأمريكية والتطرف، خاصة بعد

الصدامات التي شهدتها بعض المدن الأمريكية بين أنصار ترامب معارضيه.

ويُتوقع أن يؤيد الكونغرس التحقيق في التدخل الروسي في الانتخابات ٢٠١٦، وطبيعة علاقة ترامب بروسيا ومنع إيقاف الهجرة، ولكن التركيز على الحريات وحقوق الأقليات سيشهد نقاشًا داخل الكونغرس ومراجعة قرارات ترامب التي أصدرها خلال العامين من رئاسته، ويُلاحظ أن أغلبية الديمقراطيين في الكونغرس لا يستبعد أن يطرح مسألة عزل الرئيس في حالة إدانته في تحقيق مولر. وإثر وجود عدد كبير من النساء في مجلس النواب يتوقع إثارة حق الإجهاض ومناقشة حقوق المرأة وحقوق الإنسان خارج الولايات المتحدة.

خامسًا: الانتخابات والسياسة الخارجية

جاءت الانتخابات في وقت كان يحظى الرئيس ترامب بها بشعبية منخفضة ٤٠٪ تقريبًا يؤيده البيض الإنجيليين، وذلك بسبب فشل سياسته الخارجية إضافة لمشكلاته الداخلية، وهو كما يقول البروفسور الأمريكي فيلب كوتلر "رئيس مؤقت"، فهو متناقض جدًا شقّ المجتمع الأمريكي، وأثار خلافات مع حلفائها الأوروبيين، وكما قال رئيس لجنة الشئون الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي بوب كوركر فقد أثار مشكلات خطيرة مع كوريا الشمالية وإيران وجعل من أنظمة سلطوية صديقة، فأثنى على الرئيس الروسي بوتين والرئيس الصيني، وهدد بالتدخل العسكري في أفغانستان والعراق والصومال واليمن وغيرها.

وشذَّ ترامب عن جميع رؤساء الولايات المتحدة وخالف قرارات الأمم المتحدة بنقله السفارة الأمريكية للقدس المحتلة وأيد يهودية إسرائيل واتخاذ إسرائيل القدس عاصمة لها، وعيَّن صهره جاريد كوشنر مسئولًا عن ملف تسوية الصراع العربي- الإسرائيلي ومستشارًا، والسفير الأمريكي ديفيد فريدمان صهيوني مقرب لنتنياهو ومؤيد للمستوطنين، ومبعوثه الخاص جيسن غرينبلات أيضًا من اليهود المؤيدين لحزب ليكود، هولاء ثلاثة مبعوثين له مؤيدين ومقربين من تيار ليكود، وقد لا يحدث تغير بالنسبة للقضية الفلسطينية في عهده، ولكن ترامب أرعب بعض الدول، فأخذت تطبِّع إرضاء

لترامب، وأخذت تتبع سياسة الترضية كسبيل للتعامل معه.

ولكن بعد الانتخابات النصفية، فإن الكونغرس سيضع قيودًا عليه وسيفعِّل دوره في التدخل الخارجي، فالغارات العسكرية على سوريا لم يوافق عليها الكونغرس ورغم انسحابه من صفقة المفاعل النووي الإيراني التي أبرمتها إدارة أوباما، فإنّ الكونغرس حتى الآن لم يتخذ قرارًا بهذا الشأن، ولم يوافق الكونغرس على تخفيض ميزانية وزارة الخارجية أو تخفيض المساعدات الخارجية، ولذلك من المتوقع أن يحدّ الكونغرس من سياسة ترامب الخارجية التي هي في الغالب توجهات شخصية لا تعبر عن سياسة المؤسسات أو الدولة العميقة من خلال:

١- أن يفرض الكونغرس سياسة رشيدة وعقلانية تحقق المصالح الأمريكية، وأن يحمي الكونغرس المحقق الأمريكي مولر في قضية التدخل الروسي في حالة فكر ترامب إقالته، وأن يؤيد تقديم المساعدات للاجئين والقضايا الإنسانية.

٢- تأكيد دور الكونغرس وتفعيله بشكل مستمر في دعوة المسؤولين الأمريكيين للاستماع منهم عن سياسة الولايات المتحدة الخارجية، حول روسيا الاتحادية والصين وكوريا الشمالية وسوريا وإيران حتى تبقى سياسة عقلانية بعيدًا عن الارتجالية التي يمارسها ترامب، فقد تم فرض عقوبات ضد روسيا رغم علاقة ترامب مع بوتين التي تحول حولها الشبهات حول تدخلها في الانتخابات ومصالحه الاقتصادية في روسيا.

٣- تفعيل دور الكونغرس في الموافقة على التدخل العسكري الخارجي للحدّ من مغامرات ترامب الخارجية وفقًا لـ WAR POWERS ACT الذي صدر عام ١٩٧٣.

٤- الحد من تأثير المال الخليجي ورجال الأعمال على سياسة ترامب وتأثير صهره عليه، فدول الخليج الأكثر إنفاقًا في فنادق ومنتجعات ترامب منذ انتخابه. وأخذ الكونغرس في طلب التحقيق في علاقة مؤسسة ترامب العقارية مع كل

من السعودية والإمارات، حيث تدور شبهات حول مصالحه الشخصية وتأييده لموقف الدولتين من قطر.

إنّ انسحاب ترامب من اتفاقية المناخ ودخولة شبه حرب تجارية مع الصين وانتقاد حلفائه في الناتو يؤكد أنّ الكونغرس سوف يتدخل بالضغط للحدّ من سياسة ترامب المتهورة، ومما يؤكد على دور الكونغرس المتوقع هو الموقف من مقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي، فقد تدخل الكونغرس من أجل فرض عقوبات على السعودية وتحميل ولي العهد المسئولية في الوقت الذي راوغ ترامب في محاولة منه لإنقاذ ولي العهد مما جعل الكونغرس في مواجهة مع الرئيس ووزير الخارجية وكذلك وزير الدفاع الأمريكي الذين تجنبوا الإدانة التامة، رغم تقرير الاستخبارات الأمريكية وفرض الكونغرس على مديرة الاستخبارات جينا هاسبل للحضور إلى مجلس الشيوخ وتقديم تقرير حول مقتل خاشقجي رغم معارضة ترامب لحضورها وتقديم التقرير.

إنّ الانتخابات النصفية تجعل الكونغرس أكثر قدرة على الرقابة على سياسة ترامب الداخلية والخارجية وتفعيل دور السلطة التشريعية في ظل العداء بين الديمقراطيين والرئيس، وحيث إنّ ترامب يفتقد للقاعدة الشعبية بسبب تدني التأييد الشعبي له سيجعل من العامين القادمين مرحلة مبكرة لحملة لانتخابات ٢٠٢٠، وفي حالة تقديم الحزب الديمقراطي مرشحًا مقبولًا ستكون نهاية ترامب السياسية هذا إن بقي في الرئاسة لأنه يتوقع أن يدينه تقرير مولر.

وتجدر الإشارة إلى أنّ هناك حالة من عدم الثقة وتخلخل المصداقية بين الرئيس ترامب والكونغرس، وكما وصفه وزير الخارجية السابق ركس تيلرسون "رئيس غير منضبط لا يرغب في القراءة حتى التقارير المختصرة، ولا يريد الدخول في التفاصيل، ويتصرف حسب اعتقاده الشخصي"[1]، رئيس سيواجه مشكلات خطيرة في بقية رئاسته مع كونغرس متحفز للمواجه وحتى من أقرب الجمهوريين الذين كانوا مؤيدين له سابقًا.

[1] Rex Tillerson on Trump: ‘Undisciplined, doesn’t like to read’ and tries to do illegal things, https://wapo.st/2SVXlHy

ردود الفعل على انتخابات التجديد النصفي الأمريكية للعام ٢٠١٨*

في يوم الثلاثاء، السادس من تشرين الأول/ نوفمبر ٢٠١٨، جرت الانتخابات النصفية لمجلس الشيوخ والكونغرس الأمريكيين، وهي انتخابات تجري كل عامين في منتصف ولاية الرئيس الأمريكي، يصوّت فيها الأمريكيون لاختيار خمسة وثلاثين عضوًا من أصل مائة عضو في مجلس الشيوخ الأمريكي، وكلّ أعضاء مجلس النواب (الكونغرس) والبالغ عددهم أربعمائة وخمسة وثلاثون عضوًا.

قبل الانتخابات، تمتع الجمهوريون، حزب الرئيس ترامب، بالحد الأدنى من الأغلبية في مجلس الشيوخ بواحد وخمسين عضوًا، مقابل سبعة وأربعين للديمقراطيين، إضافة إلى عضويْن يصوّتان عادةً مع الجمهوريين. أما في مجلس النواب، فقد حظي الجمهوريون بأغلبية مريحة، بمئتين وخمسة وثلاثين نائبًا، مقابل مائة وثلاثة وتسعين نائبًا ديمقراطيًا. وكان الديمقراطيون بحاجة لكسب ثلاثة وعشرين مقعدًا إضافيًا حتى يتمكنوا من الوصول للأغلبية في الكونغرس، وهو الرقم الذي لم يسبق لهم أن حققوه إلا مرتين: عامَي ١٩٧٤ و٢٠٠٦.

وقد أسفرت نتيجة الانتخابات النهائية عن فوز الديمقراطيين بـ ٢٣٥ مقعدًا في مجلس النواب، مقابل ١٩٩ مقعدًا للجمهوريين. في المقابل، تمكن الحزب الجمهوري من المحافظة على الأغلبية في مجلس الشيوخ، بـ ٥٣ مقعدًا، مقابل ٤٧ مقعدًا للحزب الديمقراطي.

وتعتبر انتخابات التجديد النصفي في الولايات المتحدة بمثابة استفتاء شعبي على أداء الرئيس بعد سنتين من انقضاء ولايته، وغالبًا ما تكون لغير حزب الرئيس. و بالرغم من ذلك فقد اعتبرت خسارة مجلس النواب غير متوقعة بسبب المؤشرات الاقتصادية الممتازة التي تمكن ترامب من تحقيقها خلال السنتين الماضيتين، وهو ما يشير لوجود أسباب أخرى لهذه الهزيمة.

وتكمن أهمية هذه النتائج في أنّها ستمنح الديمقراطيين القدرة على فرض الرقابة المؤسسية على رئاسة ترامب، وهو الدور الذي اختار الجمهوريون عدم القيام به خلال السنتين الماضيتين، حيث كان ترامب في حالة شبه تفويض. وهذا التحوّل من شأنه التأثير

---

* خالد بشير، باحث وكاتب أردني.

على مختلف سياسات البيت الأبيض وتقييد ترامب في النصف الثاني من ولايته حتى العام ٢٠٢١، وسيتعين على ترامب الآن التقرب من الديمقراطيين، وتقديم التنازلات أكثر من قبل. وقد حازت هذه الانتخابات على اهتمام دولي واسع على مختلف الصُعُد، ويعود ذلك إلى طبيعة وأداء الرئيس ترامب المثير للقلق، الذي أحدث تغيرات جديدة وغير متوقعة في سياسة الولايات المتحدة، وهو ما تسبب بتصاعد التوترات مع دول عديدة.

ردود الفعل الأمريكية الداخلية

رحب الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب بنتائج الانتخابات النصفية ٢٠١٨، لافتًا إلى "النجاح الهائل" ومقدمًا شكره للجميع، وذلك في أول تغريدة له على صفحته بموقع التواصل الاجتماعي، تويتر[١].

في حين تعهدت زعيمة الديمقراطيين في مجلس النواب نانسي بيلوسي في خطاب لها بـ "إعادة الضوابط والمحاسبة التي نصّ عليها الدستور على إدارة ترامب"، واعدة في المقابل بأنّ "كونغرس ديموقراطي سيعمل على حلول تجمعنا، لأننا سئمنا جميعًا الانقسامات"[٢].

واعتبر الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما في تغريدة له على تويتر أنّ نتائج الانتخابات النصفية للكونغرس تشكل "بداية" بعدما استعاد الديمقراطيون السيطرة على مجلس النواب. وقال أوباما: "عملنا مستمر.. التغيير الذي نحتاج إليه لن يأتي من اقتراع واحد، إنها البداية. الليلة الماضية أطلق الناخبون عبر البلاد هذه العملية". ورغم فشل الديمقراطيين يوم الثلاثاء في السيطرة على مجلس الشيوخ، صرّح أوباما بأنه واثق أنّ "الاهتمام" سيتركز على الغالبية التي تم استرجاعها في مجلس النواب ومناصب الحكام التي فاز بها حزبه[٣].

واعتبر جون يارموث، النائب الديمقراطي عن كنتاكي، أن للحزب الآن فرصة

---

[1] Donald Trump reacts to midterm results on Twitter: 'Big Victory last night', Globalnews, 7/11/2018, accessed on 18/12/2018, at: https://globalnews.ca/news/4638921.

[2] US Midterm Elections: House Minority Leader Nancy Pelosi addresses the crowds, France 24, 7/11/2018, accessed on 18/12/2018, at: https://bit.ly/2Cmhi4J.

[3] Barack Obama posts statement on 2018 midterm election results, boston.com, 7/11/2018, accessed on 18/12/2018, at: https://bit.ly/2GsfBXO.

للعمل على أجندة تظهر ما سيفعله حال السيطرة على مجلس الشيوخ والبيت الأبيض[١].

أما عضو مجلس الشيوخ وقائد التكتل الديمقراطي فيه، تشاك شومر، فاعتبر أنّ أعضاء مجلس الشيوخ الديمقراطيين قدموا أداءً أفضل بكثير من المتوقع، وذلك في دورة انتخابية صعبة، بحسب قوله، كما اعتبر أنّ ترامب واهم في حديثه عن الانتصار في الانتخابات[٢].

وقال ديفيد وينستون، منظم الاستفتاءات في الحزب الجمهوري والمسؤول عن تقديم المشورة لقادة الحزب وأعضائه في الكونغرس، قال بأنّ حزبه يجب أن لا يستخدم انتصاراته في مجلس الشيوخ للتغطية على التراجع والخسائر الفادحة للحزب بين النساء، وفئات الشباب، والمصوّتين المستقلين، والمصوتين من أصول لاتينية، والمكتسبات التي حققها الديمقراطيون في الضواحي وبين كبار السن. وقال: "لم نخسر مجلس الشيوخ، ولكن خسارة الهوامش التي لحقت بنا بين الكثير من هذه المجموعات لا يمكن تحملها"[٣].

أما جون هوستيد، المتحدث السابق باسم الحزب الجمهوري في ولاية أوهايو، وهو الذي انتخب كمحافظ ملازم، فقال بأنّ الديمقراطيين في الولاية لم يكونوا أقوياء بما يكفي في المدن للتغلب على شعبية الجمهوريين بين المصوتين الريفيين[٤].

ردود الفعل الدولية

صرحّ المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية، هوا تشون ينغ، لجمع من الصحفيين: "أفضّل عدم التعليق على الحدث، وإلا فإني سأخاطر بالتعرض للاتهام بالتدخل في انتخاباتهم النصفية". وأضاف: "بغض النظر عن النتائج، فأنّ الحكومتين والشعبين يريدان المحافظة على النمو المطرد للعلاقات الثنائية، لأننا نؤمن بأنه فيه المصالح الفضلى للمجتمع الدولي"[٥].

---

[1] As Democrats take House, Louisville's John Yarmuth may rise to power, courier journal, 7/11/2018, accessed on 18/12/2018, at: https://bit.ly/2R8JlwW.

[2] Schumer: Trump is 'delusional' for claiming midterm wins, politico.com, 7/11/2018, accessed on 18/12/2018, at: https://politi.co/2D88ccG.

[3] A Week After the Election, Democratic Gains Grow Stronger, The New York Times, 13/11/2018, accessed on: 18/12/2018, at: https://nyti.ms/2B2LJfC.

[4] Ibid.

[5] China refuses to comment on US midterm elections, gbtimes, 7/11/2018, accessed on 18/12/2018, at: https://bit.ly/2PJEuRV.

أما رئيس لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الروسي، قسطنطين كوساتشيف، فقال بأنّ الفوز الديمقراطي في الكونغرس سيزيد من الضغوطات على السيد ترامب. وصرح عبر كلمة متلفزة أنّ ترامب سيواجه تحديات غير سارّة، على المستوى العاطفي في الحد الأدنى، وعلى المستوى السياسي في الحدّ الأعلى. وأضاف بأنه من المرجّح أن يواجه ترامب مقاومة ديمقراطية لأي من إصلاحاته، وأضاف أنّ استمرار سيطرة الجمهوريين على مجلس الشيوخ أنقذ ترامب من كارثة حقيقية وتهديد حقيقي باتهامه[١].

وصرحّ المتحدث باسم الكرملين، ديمتري بيسكوف، في مؤتمر صحفي: "نستطيع القول بقدر كبير من الثقة بأنه من المؤكد لا يوجد فرص حقيقية من أجل تطبيع العلاقات الروسية- الأمريكية ولا يمكن رؤيتها في الأفق المنظور[٢].

بينما ركّز الرئيس الكندي جاستن ترودو على فوز عدد كبير من النساء في الانتخابات، فقال في تغريدة له على موقع تويتر: "مبارك لجميع الفائزين انتخابات الليلة الماضية، بما في ذلك العدد التاريخي من السيدات ممن سيجلسن في المجلس التشريعي القادم". وأضاف: "حكومة كندا سوف تعمل دائمًا بصداقة وشراكة مع جيراننا في الجنوب، مع الكونغرس والولايات جميعها"[٣].

وصرّح نائب رئيس مجلس الوزراء الياباني، ياسوتوشي نيشيمورا، للصحفيين أنّ التحالف الياباني- الأمريكي هو تحالف ثابت ولن يتأثر بنتيجة الانتخابات"[٤].

وقال نائب وزير الدبلوماسية الإسرائيلي والسفير السابق في الولايات المتحدة، مايكل أورين، قال بأنّ النتائج جعلت من المرجّح أن يتجه ترامب للتوصل إلى اتفاق بخصوص الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني. وصرّح أورين لوكالة الأسوشيتيد بريس: "لا يوجد قضية أخرى سيكون لها ارتدادات وأصداء أكبر من حل القضية الفلسطينية- الإسرائيلية". وقال

---

[1] 2018 Midterm elections: As U.S. allies and rivals react, what do results mean for them?, cbsnews, 7/11/2018, accessed on 18/12/2018, at: https://cbsn.ws/2Ey8udQ.
[2] Ibid.
[3] Ibid.
[4] Ibid.

بأنّ النتائج سيكون لها تأثير ذو حديّن على إسرائيل؛ الأول هو: "مشاهدة الديمقراطيين وهم يستعيدون الكونغرس، وهي فرصة للتواصل مُجددًا مع الديمقراطيين واليهود الليبراليين الذين ينظرون إلى الدولة اليهودية باعتبارها مؤيد متحمس لترامب، والثاني هو: محاولة دفع أكبر قدر ممكن من الحلول الملموسة فيما يتعلق بمخاوفها الرئيسية، من إيران، إلى سوريا، إلى الفلسطينيين، وذلك مع استمرار وجود ترامب في البيت الأبيض لعامين آخرَيْن"[١].

ردود الفعل الأوروبية

رحب فرانس تيمرمانس، نائب رئيس المفوضية الأوروبية، بانتصارات الديمقراطيين في انتخابات التجديد النصفي الأمريكية، في تصريحات شكلت انتقادًا مباشرًا لما وصفه بأنه "فظاظة" و"عنصرية" تحت إدارة الرئيس دونالد ترامب. وكتب تيمرمانس، وهو وزير خارجية سابق بهولندا، على تويتر: "ألهمني الناخبون في الولايات المتحدة الذين اختاروا الأمل بديلًا عن الخوف والكياسة بديلًا عن الفظاظة والدمج بدل العنصرية والمساواة بدل التمييز"، مضيفًا: "لقد دافعوا عن قيمهم، وهو ما سنفعله أيضًا"[٢].

في ألمانيا، اعتبر وزير الخارجية الألماني، هيكو ماس، أنّ آثار الانتخابات لن تغيّر خطابات الرئيس دونالد ترامب، وأنّ الوقت قد حان لإعادة تقييم علاقة ألمانيا بالولايات المتحدة[٣].

في حين شدد رئيس لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الألماني نوربرت رونتغن، على أنه "لا يوجد شيء يمثل الكثير من الراحة، ولن يكون هناك تصحيح للمسار، إنّما على العكس، فإنّ الهزيمة قد تهدد السياسة الداخلية والخارجية من جراء فقدان الأغلبية في مجلس النواب الأمريكي"[٤].

أما زعيمة الحزب الاشتراكي الديمقراطي، أندريا ناليس، فاعتبرت نتائج الانتخابات الأمريكية "نجاحًا، وأكثر تنوعًا للولايات المتحدة من إثارة الخوف والتحريض على

---

[1] Ibid.
[2] European lawmakers give their verdict on the US midterms, cnbc news, 7/11/2018, accessed on 18/12/2018, at: https://cnb.cx/2BuuXFg.
[3] Ibid.
[4] Ibid.

الأقليات والأحادية والقومية"[١].

وكتب المفوض الأوروبي، ووزير المالية الفرنسي السابق، بيير موسكوفيسي، على تويتر تصريحًا ساخرًا عن ترامب الذي أعلن في وقت سابق على تويتر أنّ الانتخابات كانت "نجاحًا هائلًا". فكتب: "فاز الديمقراطيون بمجلس النواب لأول مرة منذ ثماني سنوات رغم التحيّز الكبير في تقسيم الدوائر الانتخابية لصالح الجمهوريين"، مضيفًا: "دونالد ترامب على حق: نجاح هائل الليلة"[٢].

وفي إيطاليا، عبّر نائب رئيس الوزراء، ورئيس حزب "ليجا" من أقصى اليمين، ماتيو سالفيني، عن دعمه لترامب فقال: "مبارك للرئيس ترامب المقاعد التي كسبها في مجلس الشيوخ، وتلك التي حققها في الولايات الحساسة في مواجهة الجميع: الصحفيين اليساريين، والممثلين، والمغنين، والمخرجين، والمثقفين المزيفين"، حسبما قال[٣].

ردود الفعل العربية

قال نبيل شعث، مستشار الشؤون الدولية لدى الرئيس الفلسطيني محمود عباس، بأنّ النتائج "تؤشر إلى احتمالية وجود تغيّر في السياسة الأمريكية". وأضاف بأنّ "الديمقراطيين في الولايات المتحدة يقتربون إلى موقف قد يقود للدفع بعملية السلام في المنطقة، بينما كانت سياسة ترامب صعبة جدًا على الفهم، ولم تكن تتجه بنا نحو أي تقدم في عملية السلام"[٤].

وقد شهدت وسائل التواصل الاجتماعي احتفاءً من قبل البعض بوصول نائبتين مسلمتين إلى عضوية مجلس الكونغرس، ما فتح النقاش حول دلالات وجدوى ذلك، مع ذهاب البعض إلى مخالفة المحتفين والتقليل من التوقعات بإحداث أي تغيير في سياسات الولايات المتحدة.

---

[1] Ibid.
[2] Ibid.
[3] Ibid.
[4] 2018 Midterm elections: As U.S. allies and rivals react, what do results mean for them?, cbsnews, 7/11/2018, accessed on 18/12/2018, at: https://cbsn.ws/2Ey8udQ.

المقالات والتقارير

تقييمات إسرائيلية ذات دلالة لمسيرات العودة في قطاع غزة*

انطلقت مسيرات العودة في قطاع غزة في ٣٠ آذار/ مارس ٢٠١٨، على شكل حراك سلمي في خمس نقاط رئيسية على طول السياج الحدودي الفاصل شرقي القطاع، لتتحوّل إلى فعالية أسبوعية ما زالت مستمرة حتى تاريخ كتابة هذا التقرير الذي يركز على التقييمات الإسرائيلية لهذه المسيرات اعتمادًا على تحليلات مراكز البحث والتفكير الإسرائيلية.

أولًا: خلفيات مسيرات العودة

دأب الفلسطينيون على إحياء ذكرى يوم الأرض في الـ ٣٠ من آذار/ مارس من كل سنة، وذلك منذ عام ١٩٧٦. غير أنّهم في عام ٢٠١٨، أحيوا الذكرى الثانية والأربعين ليوم الأرض في سياق دولي وإقليمي وداخلي صعب ودقيق؛ حيث تواجه القضية الفلسطينية مخططًا دوليًا تقوده الولايات المتحدة الأمريكية بهدف تصفية القضية تحت مسمى "صفقة القرن" التي حشدت لها دعمًا دوليًا وإقليميًا. في حين أنّ الوضع العربي متأزم وغارق في مشاكل كثيرة أبرزها عدد من الحروب الأهلية في أكثر من بلد عربي. يُضاف إليهما سياق داخلي صعب بعد تعثّر مساعي المصالحة الداخلية بين الفصائل الفلسطينية، واشتداد حصار غزة المتعدد الأطراف.

هذه التحديات قابلها الفلسطينيون هذه السنة بانتفاضة شعبية مبتكرة بمشاركة رجاله ونسائه وأطفاله وشبابه وشيوخه، عبّر عنها بـ "مسيرات العودة الكبرى" تجاه نقاط التماس قرب السياج الفاصل على الحدود الشرقية لقطاع غزة، بمبادرة من لجنة وطنية عُليا تضم قوى مجتمعية وفصائل فلسطينية، تخلّلتها عدة محطات بارزة من ضمنها يوم النكبة الذي صادف ١٥ آيار/ مايو، الذي تم اختياره من طرف الولايات المتحدة الأمريكية كيوم لنقل مقرّ سفارتها إلى مدينة القدس، كجزء من مخطط "صفقة القرن".

---

* أعد هذا التقرير أ. حسن أحمد، الباحث المختص في الدراسات اليهودية والإسرائيلية، وأستاذ اللغة العبرية في الجامعة الأردنية.

وبإجماع المحللين والمراقبين والخبراء، فقد أعادت "مسيرات العودة" بالقرب من الحدود بين قطاع غزة وإسرائيل، الزخم إلى القضية الفلسطينية مجددًا، وشكّلت رافعة أحدثت بعض التغيير الملموس من جهة، وأفرزت معادلات وأوراق جديدة في مسيرة مواجهة الاحتلال الإسرائيلي من جهة أخرى.

وكان من ثمارها المباشرة أن شكّلت المسيرات، من جانب، وسيلة ضغط على إسرائيل وعلى بعض دول المنطقة، وقد أتت أُكلها بصورة التسهيلات الاقتصادية التي أتاحتها إسرائيل ومصر لقطاع غزة. إذ سمحت إسرائيل بدخول معدات لاستكمال بناء محطة التحلية، وأبقت مصر معبر رفح مفتوحًا وبدأت بضخّ الغاز الى غزة. بالإضافة إلى ذلك، سمحت إسرائيل ومصر لقادة كبار في حماس، بمن فيهم المُبعد صلاح العاروري بالدخول إلى قطاع غزة من أجل المشاركة في القرار بخصوص التهدئة. واستجابت بعض الدول يوم ١٨/ ٥/ ٢٠١٨، لمطالب الجهد القانوني والدبلوماسي والإعلامي، بتأكيد مصر عدم الاعتراف بأي إجراءات تهدف إلى تغيير طابع مدينة القدس، وإدانة الاستخدام المُفرط للقوة في مواجهة المتظاهرين السلميين، وإعلان المصريين فتح معبر رفح طوال شهر رمضان ونقل الوقود إلى محطة توليد الكهرباء في قطاع غزة. إضافةً إلى ذلك تقدّمت الكويت من جهتها بمشروع قرار لمجلس الأمن باسم المجموعة العربية لتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، ومطالبة منظمة التعاون الإسلامي في قمتها الطارئة بشأن القدس في اسطنبول بفتح تحقيق دولي في المذبحة التي نفذتها القوات الإسرائيلية في غزة، فضلًا عن مصادقة مجلس حقوق الإنسان على تشكيل لجنة دولية للتحقيق في أعمال القتل الإسرائيلية للمتظاهرين في غزة.

ثانيًا: التحديات والهواجس التي تفرضها مسيرات العودة: تقييمات إسرائيلية

من جهة أخرى أثّرت مسيرات العودة وأثارت عددًا من بواطن القلق في أوساط المستويات الإسرائيلية المختلفة (اجتماعيًا وسياسيًا ودبلوماسيًا)، فإلى جانب زعزعتها الاعتقاد الإسرائيلي أنّه بمجرد أن يموت الجيل الذي عاش النكبة، فإنّ الشباب سيتخلى

عن حلم العودة، وقد تصدى كمّ كبير من النقاد والمحللين الإسرائيليين لتحليل "ظاهرة المسيرات" وأبعادها المحتملة.

وبينما اكتفى الإعلام الإسرائيلي باستعراض الاستعدادات الإسرائيلية والحشد العسكري لهذه الحراكات وردود فعل المؤسسة الإسرائيلية منها ومن الجهات اليسارية والمنظمات المؤيدة لها، فقد أفردت بعض مواقع الدراسات والأبحاث تحليلًا استراتيجيًا لانعكاسات المسيرات وتأثيراتها على إسرائيل.

وقد كان موضوع استجابة الرأي العام العالمي لهذه المسيرات مثار القلق الأكبر في تلك الكتابات، إذ حاول بعض المحللين الإسرائيليين لفت الانتباه إلى تأثير المسيرات، التي بحسبهم تحركّها "حماس"، على الرأي العام العالمي من خلال التأثير على وسائل الإعلام الغربية والقادة والمنظمات الدولية ومنظمات حقوق الإنسان، الأمر الذي دفع تلك الجهات إلى توجيه انتقادات لاذعة لإسرائيل ومنها فرنسا. وظهر ذلك جليًا في الانتقادات التي وجهتها الباحثة "تسيلا هيرشكو" لفرنسا بسبب ردّ فعلها الرسمي على أحداث مسيرة العودة، إذ وصفت بيان المتحدثة باسم وزارة الخارجية الفرنسية لوسائل الإعلام بتاريخ ١/ ٤/ ٢٠١٨، بدعوته إسرائيل رفع الحصار عن غزة والردّ بشكل متناسب على أحداث الاحتجاجات السلمية التي يضمنها القانون الدولي للفلسطينيين، بأنّها تنزع الشرعية عن إسرائيل وتثير القلق[١].

وإلى ذلك أيضًا ذهب المحلل "إيتان غلبوع"، فبالإضافة إلى دعوته إلى إيجاد استراتيجية تعامل تدمج ما بين القوة العسكرية المستخدمة لردع المسيرات بخطوات سياسية وردّ إعلامي مناسب، يرى غلبوع في ردود فعل الإعلام الغربي المتمثلة بعناوين رئيسية مثل "إسرائيل تقتل ١٦ فلسطينيًا" أو "إسرائيل تستخدم قوّة مفرطة" أو "الفلسطينيون يحتجّون ضدّ سنوات من الحصار" بأنّها تخدم حماس وتضرّ بإسرائيل ولا تنقل كلّ الحقيقة وإنما جزءًا منها. كما يرى بأنّ تصريحات الأمين العام للأمم المتحدة

[١] مركز بيغن السادات، تسيلا هيرشكو، ٢٩/ ٠٤/ ٢٠١٨، https://bit.ly/2UZEBIO

ومبعوثه الخاص إلى الشرق الأوسط ووزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي، بالإضافة لردود عدد من المنظمات الدولية ومنظمات حقوق الإنسان، كلّها تتبنى الرواية الفلسطينية وتنتقد إسرائيل. ولا يُخفي الكاتب قلقه من شعار المسيرة المسمّاة "العودة" لما يحمل بين طياته من معنى مباشر بالقضاء على إسرائيل[١].

فرضت فكرة إطلاق "الطائرات الورقية" على إسرائيل واقعًا جديدًا ووسيلة مواجهة وتحديًا مُمنهجًا ومنظمًا. فأمام عجز إسرائيل عن مواجهة الطائرات الورقية والبالونات المشتعلة التي أحدثت حرائق كبيرة في المستوطنات المحيطة بقطاع غزة، اقترح أحد المحللين "غرشون هكوهن[٢]" عدم التفكير في الحلول التكنولوجية التي دأب الجيش الإسرائيلي في العقود الأخيرة على اللجوء إليها وإنّما يدعو إلى إعادة "حافز الإيمان بالنفس والروح" و"الاستثمار بالعنصر البشري في أوساط أفراد الجيش الإسرائيلي بدلًا من الحلول التكنولوجية، لأنّه برأيه "من شأن ذلك أن يكون كفيلًا بالتغلب على ظاهرة الطائرات الورقية[٣]". ولا يخفي هكوهين كون هذا "السلاح" البسيط الجديد، وفي ظل عجز الحكومة الإسرائيلية عن إيجاد حلّ له، يشكّل تهديدًا، قد لا يرقى لمستوى تهديد وجودي، لكنه يتطلب إيجاد حل عاجل وفوري لتأمين وتوفير الأمن والاستقرار للمستوطنين[٤].

وفي دعوة تعكس الهواجس التي أثارتها "مسيرات العودة" في الداخل الإسرائيلي، طالب هكوهن في مقالة أخرى له كافة المنظومات الحاكمة في إسرائيل بإعادة ترتيب أوراقها بكلّ ما تملك من موارد وقدرات للحيلولة دون إتاحة المجال لحماس لتحقيق "إنجاز استراتيجي" من حراكات المسيرات، لا سيما وأنّه بفعل تراكم "الخشية على الوجود" الذي

---

[١] مركز بيغن السادات، إيتان غلبوع، ٢٣/ ٠٤/ ٢٠١٨ https://bit.ly/2R8vlDh

[٢] الجنرال غيرشون هكوهين هو باحث بارز في مركز بيغن- السادات للدراسات الاستراتيجية. خدم في الجيش الإسرائيلي لمدة اثنين وأربعين عامًا، قاد الجنود في معارك مع مصر وسوريا، شغل سابقًا مناصب قيادية في الجيش الإسرائيلي والكليات العسكرية.

[٣] مركز بيغن السادات، غرشون هكوهن، ٠٥/ ٠٧/ ٢٠١٨، https://bit.ly/2UQT5Lj

[٤] مركز بيغن السادات، غرشون هكوهن، ٢٠/ ٠٦/ ٢٠١٨، https://bit.ly/2S9yPCJ

بات سمة لا تنفصل في المجتمع الإسرائيلي أصبح أيّ تهديد في وعيهم يشكل "تهديدًا وجوديًا". لذا يقترح تحديد التغيير الذي يشهده الواقع وبلورة تصور جديد للتحدي. التغيير برأيه يتمثل بأنّ أحداث المسيرات تشكّل "معركة جديدة" الطابع ضد اسرائيل تستخدم فيها بحكمة "أداوات حرب جديدة تستهدف الوعي الفلسطيني والإسرائيلي والدولي"، ويحرص فيها الفلسطينيون "على نشر الأحداث في مختلف شبكات التواصل بشكل مهني وبالتنسيق مع شبكات دولية منها الـ "بي دي إس- BDS". ويرى أنّ وسم الحراك بـ "العودة" مع كل ما يحمل بين طياته من معاني القضاء على إسرائيل يلزم القيادة الإسرائيلية "بإجراء نقاش عميق بخصوص بلورة استراتيجية ردّ مناسبة، تراعي وضع خطة وإدارتها لتحقيق الهدف الاستراتيجي، يتخلّلها خطة جديدة لتخفيف الأزمة الإنسانية في قطاع غزة والتصرّف وفق مخطّط عمل سياسي جديد يكرّس- لمصلحة إسرائيلية- جعل غزة كيانًا منفصلًا عن رام الله[١]. غير أنّه لم يوضّح كيف يمكن لهذا أن يكون وسيلة لردع المسيرات.

وقد أفرزت مسيرات العودة مؤشرات على تحقيق إنجازات ونجاحات، وكرّست المسيرة السلمية تكتيكات جديدة غير روتينية، كما وحدت نشاط الشعب الفلسطيني المنهك أساسًا سياسيًا في قطاع غزة، وأبرزت للعالم الظروف المعيشية الصعبة التي يعاني منها سكان القطاع، كما مكنت الفلسطينيين المحاصرين من كسب "التأييد العربي والإقليمي والدولي لقضيتهم". ونجحت المسيرات في إرسال رسائل قوية لإسرائيل، أبرزها أنّ انفجارهم سيكون باتجاهها إذا ما استمرت في حصارها للقطاع، وازدادت الأوضاع المعيشية سوءًا.

إذ تلخّص شهادة إسرائيلية على لسان غرشون هكوهن أبعاد تلك النجاحات بقوله: "أظهرت حماس بطريقة إدارتها للصراع على طول الجدار، تكيفًا نظاميًا مبتكرًا... وبات سلاح الطائرات الورقية يخدم أهدافها الاستراتيجية..."[٢]، ويرى بأنّ المسيرات عمليًا تشكّل "تهديدًا يستنزف القوات الإسرائيلية يومًا بعد يوم، وعلى المستوى

[١] مركز بيغن السادات، غرشون هكوهين، ٠٣/ ٠٥/ ٢٠١٨، https://bit.ly/2SZLckV

[٢] مركز بيغن السادات، غرشون هكوهن، ٢٠/ ٠٦/ ٢٠١٨، https://bit.ly/2S9yPCJ

الإدراكي والقانوني، تضع المسيرات إسرائيل أمام مشكلة متنامية في الساحة الدولية"[١].

فيما رأى عدد من المحللين الإسرائيليين في معهد دراسات الأمن القومي أنه بالرغم من نجاح إسرائيل في منع الفلسطينيين من التسلل إلى مناطقها من قطاع غزة في إطار "مسيرة العودة" والاحتجاجات الفلسطينية ضد نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، لكنها على مستوى صورتها في العالم تلقت إسرائيل "ضربة استراتيجية"، عبّر عنها بشكل واضح في معظم شبكات البث في جميع أنحاء العالم- إذ عرضت على الشاشات صورة تقابل في آن واحد بين صورة سقوط عشرات القتلى عند الحدود، وصورة الاحتفالات بافتتاح السفارة الأمريكية في القدس. ويرى الكاتب "نيفو براند" أنّ أبعاد تلك الصورة تعني "عودة القضية الفلسطينية إلى الأجندة الدولية"، وسلسلة من "الإدانات لإسرائيل في العالم والقرارات الدولية ضده.." . ويقدم عدة توصيات تتمحور حول وجوب أنْ تتعلّم إسرائيل العبرة من هذه الحملة من أجل تحسين استعدادها لحرب "الروايات المقرونة بالصورة" خلال الأوقات العادية وأثناء التوترات أو الاضطرابات الأمنية، مع ضرورة ترقية قدرات جميع الوحدات ذات الصلة في المؤسسة الأمنية وفي الوزارات الحكومية المختلفة، إلى جانب تسخير الجمهور للتأثير على الرأي العام الدولي[٢] من أجل تحسين صورة إسرائيل. وهذه المقارنة المقلقة لإسرائيل تكررت أيضًا في وصف غرشون هكوهن: "هذه هي الصورة التي أرادوا [الفلسطينيون] بلورتها: في القدس، يبتسم الإسرائيليون والأمريكيون ويحتفلون، وفي غزة، يتعرض الفلسطينيون للقتل"[٣].

رابعًا: ثغرات مسيرات العودة والمآخذ عليها: تقييمات إسرائيلية

بالرغم من النجاحات الكبيرة التي نسبت إلى تلك المسيرات برزت هناك بعض المآخذ على طريقة إدارة الأحداث والاستجابة لتطوراتها، إذ لم يتم بلورة منظومة إعلامية مناسبة تخاطب الرأي العام العالمي للرد على الاستراتيجية التي انتهجها الجانب

[١] مركز بيغن السادات، غرشون هكوهن، ٢٠/ ٠٦/ ٢٠١٨، https://bit.ly/2S9yPCJ

[٢] معهد دراسات الأمن القومي، نيفو براند وآخرين، ٢٩/ ٠٥/ ٢٠١٨، https://bit.ly/2SWkXM7

[٣] مركز بيغن السادات، غيرشون هكوهن، ١٥/ ٠٥/ ٢٠١٨، https://bit.ly/2KLbYJE

الإسرائيلي بتوظيف هذا العمل وعرضه على أنه استفزاز عنيف تديره حماس، من خلال ترويج إسرائيل عالميًا وإعلاميًا لصور الشبان فقط وهم يلقون الحجارة والإطارات المشتعلة والطائرات الورقية المشتعلة.

وورد على لسان محلّلين إسرائيليين، استندوا إلى تصريحات مسؤولين في حماس التي أفادت بأنّ الغالبية العظمى من الشهداء الذين سقطوا في المواجهات كانوا من أعضاء الحركة، ليثبتوا للرأي العالمي "بأنّ ذلك دليل على أن تلك الاحتجاجات ليست عملًا مدنيًا بريئًا، ولم يكن الدافع إليها مجرد الإحباط والضيق..."[١]. وهو ما يستدعي من أوساط المجتمع الفلسطيني بذل جهود أكثر للحشد ولتشجيع جميع القطاعات المجتمعية والسياسية في غزة، كي تعكس للعالم بأنّه قرار وإجراء يشمل جميع الأطياف والفئات.

كما استغلّ عدد من المحللين والكتاب حالة "انعدام الصف الواحد" بين السلطة الفلسطينية وقطاع غزة لوصف الحراك بأنّه مجرد تصفية وصراع الحسابات بين حماس وأبو مازن. إذ قالت دانة فايس، المحللة السياسية الإسرائيلية، إنّ "عودة التوتر من جديد على حدود غزة هي نتيجة طبيعية لما اعتبرته مثلث الصراع بين السلطة الفلسطينية وحماس وإسرائيل، بسبب تحوّل أبو مازن إلى عقبة أمام إنجاز أيّ تسوية تريح الغزيين، ويجعل حماس تخشى فعليًا من نشوب أزمة إنسانية دون نجاحها بتحقيق إنجازات.."

وأوضحت أنّ "أبا مازن الذي يرى اقتراب نهاية عهده ينظر خلفه لما حققه من إنجازات، فلا يرى الكثير منها، لا مع إسرائيل في المفاوضات، ولا في الوضع الفلسطيني الداخلي، ولا على الساحة الدولية، وفي الوقت ذاته يرى حماس وإسرائيل تتحاوران من وراء ظهره، لكن الكل يعلم أنه في الوقت الذي يواصل فيه أبو مازن الضغط على غزة، فإنّ من سيدفع الثمن هي إسرائيل." وأكدت أنّه "في الساحة السياسية لا يبدو أنّ حماس حقّقت الكثير من الإنجازات التي تكافئ معاناة الغزيين الذين يقتربون من مواجهة طاحنة، ورغم قرابة مئتي قتيل وعشرين ألف جريح منذ انطلاق مسيرات العودة في

[١] معهد دراسات الأمن القومي، نيفو براند وآخرين، ٢٩/ ٠٥/ ٢٠١٨، https://bit.ly/2SWkXM7

مارس الماضي، فإنّ حماس لم تحقق ما يمكن أنْ تتحدّث عنه أمام الفلسطينيين، وتخشى من قدوم فصل الشتاء دون إنجاز شيء ما، لأنّ الأزمة الإنسانية تتفاقم مع مرور الوقت.[١]"

الخلاصة

بعد النجاحات المؤثرة التي حققتها تلك المسيرات يتوقع العمل على تطويرها واستثمارها لإحداث مزيد من النجاح والتأثير لصالح تحقيق مصالح الشعب الفلسطيني. وربما يتأتّى ذلك بالقيام بعملية مراجعة شاملة لمجمل الأوضاع الراهنة في الأراضي المحتلة، بهدف إعادة تقويم المسارات التي وصلت إليها الحالة الفلسطينية. لأنّ "مسيرات العودة الكبرى" هذه هي أقل المسائل تعقيدًا، وأكثرها قابلية للتقويم في الحال، ناهيك عن حقيقة أنّها محل نقاش داخلي واسع في الواقع، الذي انخرطت فيه قوى ونخب ومثقفون، باتوا يُجمعون على ضرورة إخضاع هذه الظاهرة الكفاحية النبيلة لعملية نقدية عاجلة لتطويرها واستثمارها في مشروع سياسي واضح، قبل أن تتلاشى جوانبها الإيجابية المُلهمة مع مرور مزيد من الوقت. ولا بدّ من الحفاظ على قوامها العام كصورة كفاح شعبي ومقاومة مدنية سلمية للتكيّف مع ضرورات واقع موضوعي صارم. بالإضافة لمدّ هذه المسيرات بمزيد من الانطباعات بأنّها قرار وطني جامع ومنسق بصورة طيبة، فبعد نحو سبعة أشهر من المظاهرات على السياج الفاصل على حدود قطاع غزة، استشهد خلالها أكثر من ٢٠٠ فلسطيني، بمن فيهم الأطفال، وجُرح في أثنائها آلاف من مختلف الأعمار، يجب أن لا تتحول هذه الظاهرة غير المسبوقة إلى حدث روتيني، لا يثير إيقاعها اهتمامًا خارج فلسطين.

ولعلّ استجابات متناسبة مع الواقع ومع روح مسيرات العودة في غزّة في كلٍّ من الضفة الغربية والأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، والشتات في كلّ من لبنان وسوريا والأردن سوف ينقلها إلى حالة من الفعل النضالي الشامل يستطيع تحريك السياسة خطوات أوسع وأسرع وأهم لمصلحة القضية الفلسطينية وفق رؤية سياسية موحدة لهذه المسيرات.

---

[1] https://bit.ly/2BuwDyJ

معدلات البطالة وأثرها على النمو الاقتصادي في الأردن*

مقدمة

اعتاد الاقتصاديون التأكيد على أنّ أفضل وسائل تخفيف نسبة البطالة في مجتمع ما يكون بإحداث نمو اقتصادي في ذلك المجتمع، فالنمو الاقتصادي يعني مزيدًا من فرص العمل المُستحدثة وتثبيت فرص العمل القائمة، وبالتالي تقليل معدلات البطالة. ولذلك قد يبدو عنوان هذا التقرير مُربكًا للكثيرين إلّا أنّه مع مراعاة العلاقة التبادلية التي تنشأ بين المتغيرات الاقتصادية، خاصة في ظل تنامي واستمرار هذه الظواهر لفترة زمنية طويلة نسبيًا، فإنّ ظهور حلقة مُفرغة بين البطالة والنمو الاقتصادي يصبح أمرًا ملاحظًا خاصة مع وجود سياسات وطنية تعمل على تخفيف البطالة. ويركز التقرير على الجوانب التحليلية للبطالة في الأردن، مع الأخذ بعين الاعتبار الآثار المباشرة وغير المباشرة لارتفاع مؤشرات البطالة في المجتمع الأردني على النمو الاقتصادي، وسنستخدم مفهوم الفرصة البديلة لإيضاح الإمكانات الاقتصادية الضائعة على المجتمع نتيجة ارتفاع معدلات البطالة.

وتشير الأرقام والبيانات المتوفرة في الموقع الرسمي لدائرة الإحصاءات العامة إلى ما يلي[١]:

- بلغت نسبة البطالة في المجتمع الأردني كما تشير آخر بيانات رسمية متاحة في نهاية الربع الثالث من العام الحالي ٢٠١٨ ما نسبته ١٨.٦٪. وبمعنى آخر، فإنّ إمكانيات إنتاج المجتمع الأردني دون مستواها الأمثل لتعطل ما يقرب من خمس قوة العمل. وإنّ النمو الاقتصادي سيزداد في حال تم إضافة إنتاج ١٦.٣٪ من الذكور و٢٧.١٪ من الإناث الباحثين/ الباحثات عن عمل لإجمالي الناتج المحلي.
- معدل البطالة بين حملة الشهادات الجامعية (الأفراد المتعطلون ممن يحملون مؤهل

---

* **إعداد أ. محمد عباسي، باحث اقتصادي أردني.**

[١] الموقع الإلكتروني لدائرة الإحصاءات العامة: https://bit.ly/2Ta1vPZ

بكالوريوس فأعلى) أعلى من المعدل العام للبطالة، إذ بلغ ٢٤.١٪. مما يعني أنّ نسبة الفقد في إمكانية تحقيق نمو اقتصادي أعلى من المتوسط البسيط، ولذلك على اعتبار أن العمالة من حملة المؤهلات العلمية هي عمالة ماهرة أو شبه ماهرة. فإذا أضفنا لذلك حقيقة أنّ ما نسبته ٤١.٨٪ فقط من إجمالي المتعطلين كانت مؤهلاتهم العلمية ما دون الثانوي، فإنّ حجم الخسارة لإمكانية إضافة زيادة في الناتج المحلي الإجمالي تزداد.

- يظهر توزيع معدلات البطالة حسب الفئات العمرية اختلالًا وضعفًا في سوق العمل الأردني وقلة في الفرص المتاحة أمام القادمين الجدد لسوق العمل مما يتسبب بإحداث نقصان في معدل النمو الاقتصادي نتيجة خسارة إنتاجية الفئات الشابة التي تتميز بالرغبة في إثبات الذات وعادة ما تكون أكثر حيوية ونشاطًا، وأكثر قدرة على التعامل مع الوسائل والأدوات التقنية الحديثة، إذ أظهرت نتائج الإحصاءات أنّ أعلى معدل للبطالة بين الفئات العمرية المختلفة كان في الفئتين العمريتين ١٥- ١٩ سنة و٢٠-٢٤ سنه بنسب ٤٦.٧٪ و٣٧.٧٪ لكل منهما على التوالي.
- وصلت نسب المتعطلين الأردنيين في المحافظات الثلاث الكبرى في الأردن: العاصمة وإربد والزرقاء إلى ٣٨٪، ١٥.٦٪، ١٦.٢٪ من إجمالي المتعطلين ممن أعمارهم ١٥ سنة فأكثر على الترتيب، أما بالنسبة لعدد المتعطلين إلى عدد سكان المحافظة، فكانت أعلى نسبة للمتعطلين في محافظة مادبا إذ بلغت ٢٤.٤٪، وأقل نسبة في محافظة الكرك ١٣.٣٪. وكما هو معلوم، فإنّ معظم الناتج المحلي يتكون في المحافظات الثلاث الكبرى.
- أبدى ٠.٧٪ من مجموع المتعطلين رغبتهم بالبدء بعمل خاص فيما تقدمت الغالبية العظمى بطلبات توظيف والبحث عن فرص وظيفية عبر التقديم المباشر لأرباب العمل أو الوسطاء أو المواقع الإلكترونية المتخصصة أو الإعلان بالصحف.
- إنّ غياب روح المبادرة والريادة لدى المتعطلين تنعكس سلبًا على إمكانات النمو الاقتصادي وتوليد فرص عمل جديدة في اقتصاد يعاني من تضخم في عمالة

القطاع العام. وذلك على الرغم من أنّ العديد من المبادرات تم إطلاقها لدعم الشباب في إنشاء مشاريعهم الخاصة.

- تجاوز عدد المتعطلين من الأردنيين لمدة تزيد عن ١٢ شهرًا متواصلًا حتى نهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٨ ما نسبته ٦٦.٦٪ من إجمالي المتعطلين الأردنيين. مما يعني أنّ ثلثي المتعطلين الأردنيين يواجهون مستوى معيشي متدنٍ ومشاكل اجتماعية واقتصادية ناتجة عن التعطل لمدة طويلة. وبالتالي، فإنّ الاقتصاد لا يمكنه الوصول إلى أقصى إنتاج أو مستوى التشغيل الكامل في ظل وجود عناصر إنتاجية متعطلة وأهمها تعطل المورد البشري بما يزيد عن معدل البطالة الطبيعية في الاقتصاد.
- بلغت نسبة المشتغلين إلى مجموع السكان ١٥ سنة فأكثر ما يقارب ٢٩.٩٪. نصفهم ممن لا يحملون الثانوية العامة كما أنهم يتركزون في الفئة العمرية ٢٠-٣٩ عامًا. وتشير نسبة المشتغلين إلى ارتفاع معدلات الإعالة داخل المجتمع الأردني وبقاء أعداد ممن هم في سن العمل خارج عرض العمل وذلك بسبب بقائهم على مقاعد الدراسة. ويزيد هذا الوضع من التحديات القائمة أمام القطاعات الاقتصادية المختلفة التي تحتاج إلى عمالة ماهرة ونشطة للمساهمة في رفع مستوى الإنتاج، ولتلقي التدريب المناسب لتحقيق إنتاجية عمل أعلى.

أنواع البطالة في الاقتصاد الأردني

يعاني الاقتصاد الأردني من بطالة مرتفعة، وبالرجوع إلى السلاسل الزمنية في إحصاءات العمل والبطالة– دائرة الإحصاءات العامة يمكننا أن نحصل على الرسم البياني التالي الذي يوضح معدلات البطالة العام ونسبة المتعطلين الذين تزيد مدة تعطلهم عن ١٢ شهرًا.

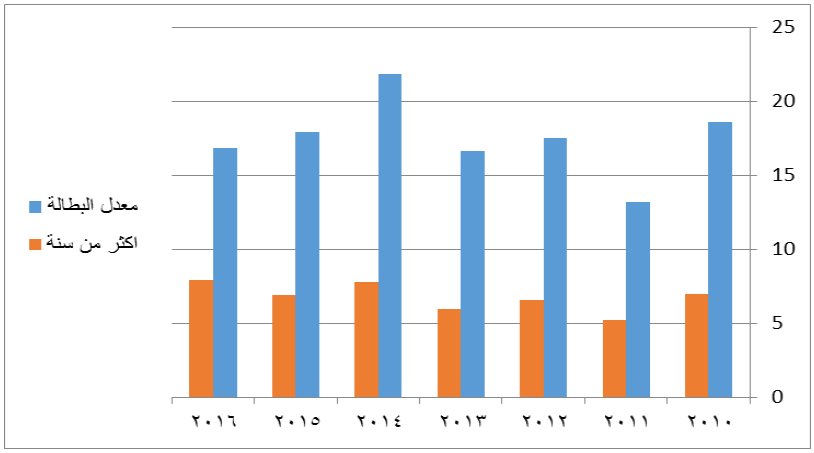

وبالنظر إلى الرسم البياني يُلاحظ أنّ البطالة في الاقتصاد الأردني بطالة هيكلية إذ بقي معدل البطالة العام مرتفعًا منذ عام ٢٠١٠، بالإضافة إلى أنّ عدد المتعطلين من الأردنيين لمدة تزيد عن ١٢ شهرًا متواصل في تصاعد إلى أن بلغ ثلثي عدد المتعطلين في الربع الثالث من عام ٢٠١٨، مما يعني عجز طالبي العمل عن مواءمة مهاراتهم مع الفرص المتاحة في سوق العمل بالإضافة إلى قلة الفرص المتولدة في سوق العمل عن أعداد القادمين الجدد. وتعد البطالة الهيكلية من أصعب أنواع البطالة، حيث إنّها ترافق أعداد من المتعطلين الذين يحتاجون لإعادة تأهيل للدخول لسوق العمل. ولقد خلصت دراسة البشير[١] إلى أهمية مراجعة السياسات التي تهدف إلى التقليل من معدلات البطالة من خلال تعديل آليات خلق فرص العمل الدائمة التي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي في المدى الطويل بالإضافة إلى ضرورة العمل على تحسين هيكل الاقتصاد الأردني.

ويعاني الاقتصاد الأردني منذ منتصف عام ٢٠٠٨، ولغاية الآن من ركود وانكماش انعكس على كافة القطاعات الاقتصادية[٢] مما أوجد بطالة دورية ناتجة عن

[١] البشير لبيق وآخرون، أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الاقتصاد الأردني خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٢)، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية– العدد السادس ٢٠١٦– جامعة أم البواقي، الجزائر.

[٢] البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي ٢٠١٧.

تقلبات الدورة الاقتصادية. وخطورة هذا النوع من البطالة أنّها تنقل العمالة غير الماهرة إلى مستويات معيشية منخفضة تعجز فيها عن تلبية احتياجاتها الضرورية. بحيث تعمل المؤسسات الاقتصادية على تخفيض كلفتها الإنتاجية من خلال تسريح عدد من العمال أو خفض الأجور. فإذا أضفنا إلى ما سبق معاناة الاقتصاد الأردني من تضخم القطاع العام وهو ما يعبر عنه بالبطالة المقنعة[١].

إنّ الأنواع الثلاثة للبطالة تعمل مجتمعة على إعاقة تحقيق نمو اقتصادي مستدام، إما بتقليل فرص الإنتاج أو من خلال هجرة الكفاءات والعمال المهرة إلى خارج الوطن، وكذلك من خلال خفض معدلات الإنتاجية للعامل الأردني.

الابتكار والإبداع

في عالم تسوده اقتصاديات المعرفة أصبح "الابتكار عنصرًا أساسيًا في التنمية تمامًا مثل البنية التحتية والتصنيع، وقد اضطلعت مراكز البحوث والمنظمات الدولية بأنشطة مكثفة لتحليل أثر الابتكار على نظم الإنتاج في البلدان ومساهمته في التنمية"[٢]. ويعد رأس المال البشري المؤهل تأهيلًا تقنيًا عاليًا من أبرز ركائز الابتكار.

ويعاني الاقتصاد الأردني من معدلات بطالة عالية في صفوف الخريجين من المعاهد العليا والجامعات. مما لا يمكنه من إحداث نقلة نوعيه تجاه الاقتصاد المعرفي والاستفادة من إمكانيات النمو الهائلة في مجالات التقنيات الحديثة والاتصال والصناعات الإبداعية. وبالإشارة إلى توقعات منظمة العمل الدولية[٣] فإنّ الاقتصاد الأردني بحاجة لاستحداث ما يقارب ٥٧ ألف فرصة عمل سنويًا ولمدة سبعة أعوام قادمة وذلك لاستيعاب أعداد الأردنيين الملتحقين بسوق العمل (الداخلين الجدد).

---

[١] لمزيد من التفصيل جدول التوزيع النسبي للمشتغلين حسب النشاط الاقتصادي، دائرة الأبحاث– البنك المركزي الأردني، الاقتصاد الأردني في أرقام (٢٠١٢-٢٠١٦)، أيار ٢٠١٧.

[٢] سمير العيطة، ملامح الابتكار في البلدان العربية: تحليل نقدي ، ٢٠١٧. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الإسكوا.

[3] A resilient labour market to drive economic growth or all, ILO,2017.

وفي حال تم التخطيط الجيد لتأهيل الشباب المتعطل عن العمل ودمجه في الاقتصاد المعرفي ومنظومة الابتكار، فإنّ نتائج ذلك ستكون ملاحظة بقوة على معدلات النمو في المدى الطويل.

ويعزو عدد من الباحثين ضعف الابتكار في البلدان العربية عمومًا إلى عدم كفاية الموارد البشرية وقصور سوق العمل[١]. ولقد أظهر مؤشر التنافسية العالمي تراجعًا في أداء الأردن في عدد من البنود التفصيلية لمحور كفاءة سوق العمل الذي احتل فيه الأردن المرتبة ٩٠ عالميًا، ومن هذه البنود ممارسات التوظيف وتكاليف العمالة الزائدة وقدرة الدولة على الاحتفاظ بالمواهب وعلى جذبها[٢].

النمو الاقتصادي مُقاسًا بمتوسط دخل الفرد

في دراسة أعدتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا على مكونات الطبقة الوسطى في العالم العربي[٣]، أظهرت النتائج الخاصة بالأردن أنّ ٥٥٪ من إجمالي السكان يقع ضمن الطبقة الوسطى، ويعمل ٨٥٪ منهم في قطاع الخدمات وبالذات خدمات القطاع العام والتعليم. وهي فئات تحصل على أجور شبه ثابته مع مستوى تضخم عال. مما يعني انخفاض قوتها الشرائية عبر الزمن مما يدفعها للبحث عن عمل إضافي لتحسين وضعها المادي. ونتيجة لضعف الطلب على العمالة عمومًا في السوق الأردني والاختلال الهيكلي في ظل عدم مواءمة مهارات عارضي العمل مع طبيعة الوظائف المعروضة، فإنّ النمو الاقتصادي سيتأثر سلبًا من مزاحمة المشتغلين للقادمين الجدد إلى سوق العمل من جهة، وسيتأثر كذلك سلبًا بسبب تآكل ادخارات هذه الطبقة التي من شأنها أن توجه جزءًا مهمًا منها نحو الاستثمار.

---

[١] مرجع سابق.

[٢] أبرز المؤشرات الدولية وواقع حال الأردن فيها، وحدة متابعة المشاريع وزارة تطوير القطاع العام ٢٠١٨.

[٣] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الطبقة الوسطى البلدان العربية- قياسها ودورها في التغيير، ٢٠١٤.

رأس المال البشري والنمو الاقتصادي

المؤشرات الإحصائية الخاصة بسوق العمل الأردني

المؤشر	القيمة					
	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
قوة العمل الأردنية	١٤٤٣٥٦٣	١٤٤٤٦٩٩	١٤٦٨١٧	١٦٠٧٥٩٩	١٦٦٠٢٥٦	١٨١٧٨٢٠
إجمالي المشتغلون	١٢٦٨٠٩٣	١٢٦٢٦٣٦	١٢٨٦٦٨٨	١٣٩٨٠٣٠	١٤٠٦٦٤٠	١٤٨٤٤٧٣
المشتغلات إناث	٢١٢٠٩٠	١٩٧٣١٨	١٩٧٨٢٣	٢٢٤٣٠٠	٢٢٩٣٩٥	٢٧٤٤٥٣
نسبة التشغيل	٪٣٣.٤	٪٣٢.٤	٪٣٢.١	٪٣١.٩	٪٣٠.٥	٪٣٢
المتعطلون	١٧٥٤٧٠	١٨٢٠٦٣	١٧٣٦٤٩	٢٠٩٥٦٩	٢٥٣٦١٦	٣٣٣٣٤٧
معدل البطالة	٪١٢.٢	٪١٢.٦	٪١١.٩	٪١٣	٪١٥.٣	٪١٨.٣
معدل البطالة للإناث	٪١٩.٩	٪٢٢.٢	٪٢٠.٧	٪٢٢.٥	٪٢٤.١	٪٣١.٢
نسبة العمالة الوفدة إلى قوة العمل	٪١٩.٤	٪١٩.٨	٪٢٢.٢	٪١٩.٦	٪١٩.٢	٪١٨.٨
الحد الأدنى للأجور	١٩٠	١٩٠	١٩٠	١٩٠	٢٢٠	٢٢٠

***التقرير السنوي لعام ٢٠١٧– وزارة العمل الأردنية**

على الرغم من أنّ معظم الدراسات التطبيقية على عدد من الدول قد أظهرت بوضوح أثر تكوين رأس مال بشري على النمو الاقتصادي لتلك الدول على الأقل في المدى القصير إلّا أنّ مقياس ذلك الأثر لم يكن متشابهًا عبر تلك الدراسات[1]. وإنّ أول تأثير إيجابي لرأس المال البشري على النمو الاقتصادي يكون من خلال تحقيق مستويات إنتاجية أعلى للأفراد.

[1] Greiner, A. (2005). *The forces of economic growth: A time series perspective*. Princeton, N.J.: Princeton University Press.

ومن المعلوم أنّ رأس المال البشري يحتاج إلى وقت كاف لتكوينه وظهور أثره. ويمكن في هذا السياق العام أن نناقش مدى التأثير السلبي للبطالة في الأردن على النمو الاقتصادي، فنسبة التشغيل متدينة، وذلك لأنّ فئة عمرية من قوة العمل تبقى على مقاعد الدراسة فترة طويلة. ولقد أثبتت الدراسة السابقة وجود علاقة عكسية بين التعليم طويل الأمد schooling وبين تكوين رأس مال بشري مما يشير إلى احتمالية خفض إنتاجية الاقتصاد ككل نتيجة لتسرب جزء من قوة العمل وتفضيلها البقاء على مقاعد الدراسة من جهة ولخسارة هذا الجزء من قوة العمل فرصة تكوين الخبرات والمهارات الضرورية للعمل من خلال الممارسة العملية والتدريب على رأس العمل. فإذا أضفنا لذلك تدني مشاركة المرأة في سوق العمل وأنّ غالبية المتعطلات من الإناث من حملة الدرجات الجامعية أو ما بعد الثانوي، فسيظهر بشكل جلي الأثر السلبي على النمو الاقتصادي.

إنّ تركيبة العمالة الوافدة التي أغلبها من العمالة غير الماهرة يسمح لسوق العمل الأردني إيجاد طلب على الأيدي العاملة الماهرة الأردنية، وذلك في حال تم وضع السياسات والخطط الملائمة. إنّ إعفاء القطاعات ذات الأولوية وشركات الخريجين الجدد من الضرائب لفترة زمنية ملائمة وتسهيل دخول سوق العمل والبدء بالنشاط التجاري من الأمثلة الجيدة لسياسات تقلل البطالة وتعزز النمو الاقتصادي. وقد لا تكون سياسة تحديد حد أدنى للأجور سياسة فعّالة على المدى المتوسط لأنّها تقلل من رغبة أصحاب الأعمال بالتوظيف وذات أثر سلبي على القادمين الجدد لسوق العمل من أصحاب المهارات العالية.

الخاتمة

معدلات البطالة في الأردن طويلة المدى، بالإضافة إلى كونها هيكلية ودورية. وتؤثر معدلات البطالة على النمو الاقتصادي تأثيرًا سلبيًا من خلال خفض إنتاجية العمل وتقليل فرص إنشاء مشاريع جديدة في اقتصاد صغير نسبيًا، وخسارة إمكانيات قوة العمل المتعطلة في مجال الابتكار وتكوين القدرات والمعارف اللازمة لحفز النمو واستدامته خاصة أنّ قوة العمل الأردنية تمتاز بالفئات العمرية الصغيرة المتعلمة.

الملف البيبلوغرافي

العلاقات العربية- الصينية

١٩٩٠- ٢٠١٧

- المراجع العربية
- المراجع الإنجليزية

الملف البيبلوغرافي

العلاقات العربية- الصينية: ١٩٩٠-٢٠١٧*

أولًا: المراجع العربية

١. الكتب

- أحمد، جعفر كرار وسلمان، جابر إبراهيم. **مدخل إلى العلاقات العربية الصينية.** دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٦.

- أحمد، سامر خير. **العرب ومستقبل الصين: من اللانموذج التنموي إلى المصاحبة الحضارية.** أبو ظبي/ دبي/ بيروت: ثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩.

- **آفاق العلاقات العربية الصينية في القرن الحادي والعشرين.** عمّان: منتدى الفكر العربي، ٢٠٠٣.

- جلال، محمد نعمان. "المشروعان الصيني والهندي". في: بركات، نظام وآخرون. **مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها.** عمّان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ٢٠١٢.

- جفّال، عمّار. "العلاقات الصينية- العربية: توظيف القوة الناعمة لإقامة شراكات واعدة". في: الرشدان، عبدالفتاح وآخرون. **العلاقات العربية- الدولية: الواقع والآفاق.** عمّان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ٢٠١٧.

- خميس، كرم. **الصين والصراع العربي- الإسرائيلي: الجذور والأبعاد والتداعيات.** أبوظبي: مركز زايد العالمي للتنسيق والمتابعة، ٢٠٠٣.

- لكريني، إدريس وآخرون. **العلاقات العربية- الصينية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع معهد دراسات الشرق الأوسط جامعة شنغهاي للدراسات الدولية- الصين.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٧.

---

* **إعداد أ. عبد القادر نعيم، مساعد باحث، مركز دراسات الشرق الأوسط.**

- لو، ليو شين. **دبلوماسية القوة الناعمة: مفتاح لفهم العلاقات الصينية العربية.** عمّان: وزارة الثقافة، ٢٠١٨.

- المدني، رافع علي. **الدبلوماسية الناعمة في السياسة الصينية تجاه إفريقيا: العلاقات الصينية السودانية نموذجًا ٢٠٠٠-٢٠١٠.** عمّان: دار الجنان للنشر والتوزيع، ٢٠١٦.

٢. الدوريات

- إبراهيم، الشيماء عبد السلام. "العلاقات العربية- الصينية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر: دراسة حالة مصر والسعودية ٢٠٠١- ٢٠٠٨". **مجلة النهضة (مصر).** مجلد ١٠. عدد ٢ (٢٠٠٩). ص ١٦٥-١٧١.

- ابن ضيف الله، بلقاسم. "تقرير عن ندوة العلاقات الصينية- العربية: حالة الجزائر، مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر ٣: ١٤ نيسان/ أبريل ٢٠١٦". **المجلة العربية للعلوم السياسية.** عدد ٥١-٥٢ (٢٠١٦). ص ١٣٩-١٤٣.

- "تقرير عن ندوة 'العلاقات العربية- الصينية' بيروت،٢٠-٢١ شباط/ فبراير ٢٠١٧". **المستقبل العربي.** عدد ٤٥٨ (نيسان/ إبريل ٢٠١٧).

- جميلة، طيب. "العلاقات الصينية المغاربية بعد الحرب الباردة: العلاقات الصينية الجزائرية نموذجًا". **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية.** مجلد ٥. عدد ١ (٢٠١٨).

- جيه، جين تشينغ. "الإطار التاريخي والثقافي للعلاقات العربية- الصينية". **المستقبل العربي.** عدد ٤٥٩ (أيار/ مايو ٢٠١٧).

- حسين، حسين حسن. "البروفيسور تشو وي ليه وهموم الاستعراب الصيني". **مجلة الفيصل.** عدد ٣٣١ (آذار/ مارس ٢٠٠٤)، ص ١١٤-١٢٠.

- الحمد، جواد. "ندوة العلاقات العربية- الصينية في بكين ١١-١٢/ ١٢/ ٢٠٠٥". **مجلة دراسات شرق أوسطية.** عدد ٣٤-٣٥ (٢٠٠٦). ص ١٦٧-١٨٢.

- حمشي، محمد. "العالم العربي ومشروع الحزام والطريق الصيني". **مجلة دراسات شرق**

أوسطية". عدد ٨٠ (صيف ٢٠١٧). ص ٥٣-٧٧.

- _____. "الاقتصاد السياسي للعلاقات العربية- الصينية: التحديات والفرص الاستراتيجية". **المستقبل العربي.** عدد ٤٦٠ (حزيران/ يونيو ٢٠١٧). ص ١١١-١٣٤.
- دندن، عبدالقادر. "العلاقات العربية- الصينية في مجال الطاقة". **شؤون الأوسط.** مجلد ٢٦. عدد ١٥٣ (٢٠١٦).
- زهران، جمال علي. "العلاقة العربية- الصينية في ظل أوضاع عالمية جديدة". **شؤون عربية (مصر).** عدد ٧٦ (١٩٩٣). ص ٧-٣٦.
- سليم، محمد السيد. "آفاق العلاقات العربية- الصينية في القرن الحادي والعشرين". **مجلة العلوم الاجتماعية (الكويت).** مجلد ٣٥. عدد ٤ (٢٠٠٧). ص ١٩٥-١٩٩.
- عبد الحي، وليد. "العلاقات العربية- الصينية". **المستقبل العربي.** عدد ٣٢٢ (كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥). ص ٤٧-٥٨.
- قنديل، خليل. "التقرير العلمي: تطورات الأزمة السورية: وجهات نظر صينية- أردنية". **مجلة دراسات شرق أوسطية**. عدد ٨٠ (صيف ٢٠١٧). ص ٩٣-١٠٠.
- المالكي، فهد بن عتيق. "العلاقات السعودية الصينية من خلال زيارات ملوك المملكة العربية السعودية للجمهورية الصينية". **هرمس.** مجلد ٣. عدد ٢ (٢٠١٤). ص ٨٩-١١٤.
- محارمة، إيهاب. "مؤتمر 'العرب والصين: مستقبل العلاقة مع قوة صاعدة' ". **سياسات عربية**. عدد ٢٢ (أيلول/ سبتمبر ٢٠١٦). ص ١٤٥-١٥١.
- محمد، سمر إبراهيم. "العلاقات العربية الصينية في ضوء مبادرة الحزام و الحرير: رؤى وتوجهات". **شؤون عربية**. عدد ١٧٥ (٢٠١٨).
- محمد، محمد صالح. "العلاقات العربية- الصينية: تحديات معاصرة". **المستقبل العربي.** عدد ٤٧٦ (تشرين الثاني/ أكتوبر ٢٠١٨).

- المشاقبة، عاهد. "البعد السياسي للعلاقات العربية- الصينية وآفاقها المستقبلية". **دراسات: العلوم الإنسانية والاجتماعية (الجامعة الأردنية)**. مجلد ٤١. عدد ١ (٢٠١٤). ص ٣٧٣-٣٩٣.
- نيبلوك، تيم. "بروز الصين كأكبر شريك تجاري لدول الخليج: فرص مستجدّة ومعوقات محتملة لمجلس التعاون الخليجي". **المستقبل العربي**. عدد ٤٦٠ (حزيران/ يونيو ٢٠١٧).
- اليوسف، نورة عبد الرحمن. "الاقتصاد السياسي للعلاقات العربية- الصينية: التحديات والفرص الاستراتيجية". **المستقبل العربي**. عدد ٤٦٠ (حزيران/ يونيو ٢٠١٧).

ثانيًا: المراجع الإنجليزية

1. Books

- Al-Tamimi, Naser M. *China-Saudi Arabia Relations 1990-2012: Marriage of Convenience or Strategic Alliance?*. Abingdon: Routledge, 2013.
- Chaisse, Julien & Gorski, Jedrzej (eds.). *The belt and road initiative: law, economics, and politics.* Leiden, Boston: Brill Nijhoff, 2018.
- Eisemann, Joshua & Heginbotham, Eric & Mitchell, Derek (eds.). *China and the Developing World: Beijing's Strategy for the Twenty-first Century*. Abingdon: Routledge, 2015.
- Fulton, Jonathan. *China's Relations with the Gulf Monarchies: Rethinking Asia and International Relations*. Abingdon: Routledge, 2018.
- Horesh, Niv (ed.). *Toward Well-Oiled Relations?: China's Presence in the Middle East following the Arab Spring*. London and New York: Palgrave Macmillan, 2016.
- *International Energy Security and Cooperation Conference (2004: Shanghai, China).* Manama: Bahrain Center for Studies & Research, 2005.
- Olimat, Muhamad. *China and the Middle East: From Silk Road to Arab Spring*. Abingdon: Routledge, 2013.
- Simpfendorfer, Ben. *The new silk road: how a rising Arab world is turning away from the West and rediscovering China*. London and New York: Palgrave Macmillan, 2011.

2. Articles

- Ho, Wai-Yip. "Mobilizing the Muslim Minority for China's Development: Hui Muslims, Ethnic Relations and Sino-Arab Connections." *Journal of Comparative Asian Development*. vol. 12. no. 1 (April 2013), pp. 84-112.

- Liangxiang, Jin. "Sino-Arab Relations: New Developments and Trends." *Middle East Policy.* vol. 11. no. 4 (Winter 2004), pp. 113-121.
- Qian, Xuming & Fulton, Jonathan. "China-Gulf Economic Relationship under the 'Belt and Road' Initiative." *Asian Journal of Middle Eastern and Islamic Studies*. vol. 11. no. 3 (September 2017), pp. 12-20.
- Qian, Xuming. "Sino-Arab Trade and Technology Relations." *Journal of Cultural and Religious Studies*. vol. 5. no. 9 (28/9/2017.
- Xuewen, Qian. "Sino-Arab Economic and Trade Cooperation: Situations, Tasks, Issues and Strategies." *Journal of Middle Eastern and Islamic Studies (in Asia).* vol. 5. no. 4 (2011), pp. 65-87.
- Yang, Fuchang. "Invigorating Sino-Arab Relations by 'One Belt and One Road' Strategy." *Journal of Middle Eastern and Islamic Studies (in Asia).* vol. 8. no. 4 (December 2014), pp. 1-25.
- Yao, Kuangyi. "Development of Sino-Arab Relations and the Evolution of China's Middle East Policy in the New Era." *Journal of Middle Eastern and Islamic Studies (in Asia)*. vol. 1. no. 1 (2007), pp. 1-23.

الملخصات العربية

(للقسم الإنجليزي)

ملخص دراسة

الاتحاد الأوروبي والقضية الفلسطينية (١٩٥٨- ٢٠١٨)

بشارة خضر*

تهدف هذه الدراسة إلى إعادة النظر في التحول التدريجي في الموقف الأوروبي من القضية الفلسطينية ما بين عامي ١٩٥٨ و٢٠١٨. وتبيّن أن هذا الموقف انتقل انتقالًا تدريجيًا من الإهمال الكامل للبعد السياسي للقضية الفلسطينية (١٩٥٧-١٩٦٧) إلى الاعتراف بما يطلق عليه الحقوق المشروعة للفلسطينيين (١٩٧٣) ثم الحاجة إلى وطن للشعب الفلسطيني (١٩٧٧) وحق تقرير المصير عبر المفاوضات بمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية (إعلان البندقية عام ١٩٨٠)، والذي ينطوي على دولة فلسطينية (إعلان برلين عام ١٩٩٩) بحيث تكون القدس عاصمة الدولة الفلسطينية المستقبلية (بيان الاتحاد الأوروبي ٢٠٠٩).

صحيح أن العديد من الخبراء يلقون باللائمة على الاتحاد الأوروبي لاعتماده دبلوماسية المنابر والتي تُظهر الفجوة بين التوقعات والأداء فيما يتعلق بالسياسة الأوروبية في التصريحات، فإنه يظهر أنه رغم السياسات غير الثابتة وغير المتناسقة (التي تدين الممارسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة بينما تعزز علاقات الاتحاد بإسرائيل) فإن بيانات الاتحاد لم تكن فحسب داعمًا كبيرًا للحقوق الفلسطينية، بل كانت دافعة للاعتراف العالمي بالحقوق الفلسطينية.

وفي المقابل ترى الدراسة أيضًا بأن الاتحاد الأوروبي تخلى عن دوره الريادي في منطقة الشرق الأوسط وبالتالي أعطى الضوء الأخضر لإسرائيل للاستمرار في الاحتلال بالحصانة الكاملة، وذلك بعدم إلزامها بوقف مخالفاتها المتكررة للقانون الدولي- رغم وجود بعض المبادرات مثل وسم المنتجات الإسرائيلية (٢٠١٣-٢٠١٥) ودعوة إسرائيل إلى التعويض عن الممتلكات المدمرة التي كانت ممولة من الاتحاد (٢٠١٧)- واكتفائه بتقديم الدعم المالي للفلسطينيين في غياب حل عادل ودائم.

* أستاذ فخري في جامعة لوفان الكاثوليكية ومؤسس مركز الدراسات والأبحاث في العالم العربي المعاصر.

مراجعة لمجموعة كتب

الصين: قوة عالمية صاعدة في مواجهة التحديات

مروان الأسمر*

تبرز الصين حاليًا بوصفها لاعبًا قويًا في المشهد العالمي ترافقها ديناميات اقتصادية وأمنية متعددة. وفي هذا المقال نراجع أربعة من الكتب. أولها بعنوان "**الصين والشرق الأوسط: المجازفة في وسط الدوامة**" من تأليف **جيمس إم دورسي**، وفيه يتحدث عن دور الصين في آسيا والشرق الأوسط ويركّز على العلاقات الصينية الخارجية بوصفها أداة في القوة والتأثير في الدوائر المتتالية، ابتداءً من باكستان إلى جمهوريات آسيا الوسطى وانتهاءً بالشرق الأوسط.

أما الكتاب الثاني "**التعامل مع الصين: خبير من الداخل يكشف القوة الاقتصادية العظمى الجديدة**" ومن تأليف **هنري بولسون**. وهو بحث عميق في تدابير النظام الاقتصادي الصيني يقدمه وزير الخزانة الأمريكية السابق ورئيس مجلس إدارة شركة جولدمان السابق. ويُسهب في الحديث عن الصعود الاقتصادي للصين من خلال خبراته الشخصية والعمل المشترك بهدف الوصول إلى أعمال أكبر قائمة على المفاهيم الرأسمالية والخصخصة مع التركيز على "العقلية الصينية".

والكتاب الثالث "**سور الصين العظيم من الديون: بنوك الظل ومدن الأشباح والقروض الهائلة ونهاية المعجزة الصينية**" من تأليف **دني ماكماهون**. وهو أيضًا مزيج من الثناء على الأداء الاقتصادي وما يمكن أن يطلق عليه نداءً للتيقظ بشأن مسار التنمية الاقتصادية الذي كانت تنتجه الصين والقائم على الديون والإنفاق وإنشاء المشاريع التي لم تحقق بالضرورة أهدافها بل ربما تتسبب بعض الأخطار. أما الكتاب الأخير "**القوة العظمى في الذكاء الاصطناعي: الصين ووادي السيليكون والنظام العالمي الجديد**"، من تأليف **كاي فو**. يتحدث الكتاب عن دور الذكاء الاصطناعي في التنمية الاقتصادية عن طريق عقد مقارنة بين الصين والولايات المتحدة، حيث يقع العبء على تطوير هذه الصناعة التي يتوقع لها قيادة المشهد الصناعي وإنشاء نظام عالمي جديد. ويبيّن الكتاب أيضًا صعود الذكاء الاصطناعي في الصناعات الصينية ومنافسته لشركات تكنولوجيا المعلومات، ويصف الصين بأنها "القوة العظمى القادمة في الابتكار". ولكنه في الوقت ذاته يحذر من الاختلالات التكنولوجية الكبيرة التي تكمن في خلفية المشهد الصيني.

---

* باحث سياسي أردني، يحمل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة ليدز البريطانية.

huge industry that is likely to command the wave and establish a new world order. As such, the book explains the rise of the AI in Chinese industry that is likely to continue to develop whilst establishing Chinese global IT companies to compete not only with the United States but with the West in general. Hence, he provides a background of how IT is shaping the world and the emerging role of China within that, not to say anything of the economic opportunities this has provided, painting Beijing as "the next-innovation superpower."

Despite this as well, the author points to the "massive technological disruption" this would have on humans and the workforce with different white- and blue-collar occupations and professions undergoing reshaping because of the new technological changes the AI sector is likely to bring about. As such, this book is seen as an eye-opener and a "provocative" narrative for the kind of issues it raises for the policy-maker in terms of what is being seen as human-AI existence.

that faces pitfalls and dangers. It is essential reading for the Chinese politician, decision-maker, public civil servant and private businessmen because of the futuristic trends that the book poses.

As the title suggests, which is written by a long-time Wall Street journalist, the Chinese miracle, maybe reaching its end because of the massive debts that has been accumulated over the last few decades for the country's economic drive which was given top priority by the Chinese leadership who argued there should be no expense spared. The author, however, argues this has been at a great cost with mounting debts being one thing driving tons of bad loans underlined by a borrowing binge, creation of "zombie" companies, state enterprises, property boom, unregulated shadow banking with misallocation of resources and empty housing estates. On the top of the iceberg, this resulted in newly-built empty cities, white-elephant state projects and Byzantine banking system.

While the writer doesn't deny there is a 'Chinese exceptionalism" for the prosperity the country has experienced which is making it into a great economic power, second only to the United States, he does argue there is a downfall because of the issue of sustainability, but he refuses to give a time line to what and when this will be. The book is free of economic jargon, very clear in style and a mixture of story-telling, personal experiences and analysis, though some reviewers said they would have preferred more of the latter to give the book more credibility.

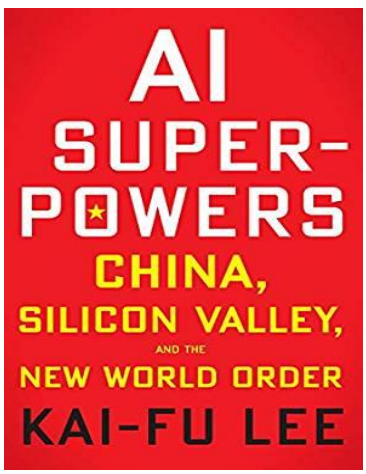

The final book on China tackles artificial intelligence. Many critics are already praising *AI Superpower: China, Silicon Valley and the New World Order* by Kai-Fu Lee (Houghton Mifflin Harcourt 2018) for its intuitiveness, innovative and creative perspectives it places on this emerging Chinese sector that is likely to underpin the country's economic development. Artificial Intelligence in its wider meaning of computerisation, internet and the whole Information Technology sector comes under the spotlight as a source of power in the world.

The author talks about AI from a comparative perspective related to China and the United States where the onus is on the development of this

a private sector point of view.

It is no secret the author is an admirer of China and its open form of capitalism despite the role and rule of the communist party. He appreciates the mass economic development of the country in just few decades and compares it with the United States. In the preface, he states and writes in the personal: "I can think of no country that has grown so quickly. The U.S. rise of industrial supremacy after the Civil War comes to mind. But the Chinese may have outstripped our great run and they are not done yet. In the not-too-distant future they are likely to surpass us as the world's biggest economy, knocking us off a perch we've occupied for nearly 150 years."

However, in the book he says he hopes both powers – the United States and China – would work together and understand from each other the astute working of the different economies, a major contribution that comes forward in his building of personal relations, not only with successive Chinese leaders but executives in the different economic sectors and industries. Thus, he goes to great lengths in talking about the country's emerging financial industry and the telecom sector. He talks about the banking sectors and the endless meetings that were held through Goldman Sachs for the purpose of privatisation and liberalisation and its done on person-to-person basis.

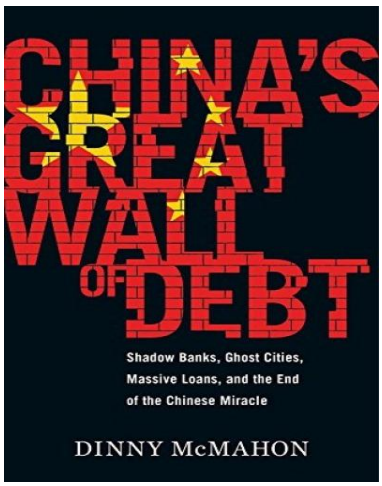

Rather than downplaying this approach for academia, it provides a deep insight into the working of the "Chinese mind" of how things work, how the Chinese industry was built and cultivated and the basis of China as a new economic superpower as the title suggests. Its importance further lies in providing the "nuts and bolts" for the theory of economic development, politics and relations which the countries then need to be built.

The title of the next book, *China's Great Wall of Debt: Shadow Banks, Ghost Cities, Massive Loans and the End of the Chinese Miracle* by Dinny McMahon (Houghton Mifflin Harcourt, 2018), provides an interesting take on the Chinese economy, not as one of a prosperous business-economic model, though this maybe the case as the author himself recognizes but one

the world wealth serves as an integrator of China's segmented regional approaches across Eurasia including its evolving Greater Middle East policy…", "and her approach is rooted… in a march west to balance China's maritime weakness by expanding its influences in the Greater Middle East that includes Central Asia and parts of South Asia."

China seeks to become more proactive in the region by continuing to adhere to its traditional foreign policy of non-interference while at the same time extending economic ties, business relations, aid and exchange of expertise to the surrounding countries. While China is not interested in great power and super-power rivalry, vis-a-vis United States and Russia, these two countries are juxtaposed to show the singularity of Chinese foreign policy and international relations regarding the region.

This book is certainly for the student of Politics, International Relations and Foreign Policy, being well-received by different critics who say Dorsey, Senior Fellow at the S. Rajaratnam School of International Studies at Nanyang Technological University, Singapore, has attempted to write through a 'balanced mix of investigative journalism as well as an academic compelling perspective.

The rapid economic rise of China is baffling as this book *Dealing With China: An insider unmasks the new economic superpower* by Henry Paulson (Twelve, 2016) shows. The book offers great insight into the workings of the Chinese economic system by an American who is an expert in politics and the private sector, having at one time served as a former U.S. Treasury Secretary and Chairman and CEO of Goldman Sachs, a major merchant private banking concern in the United States.

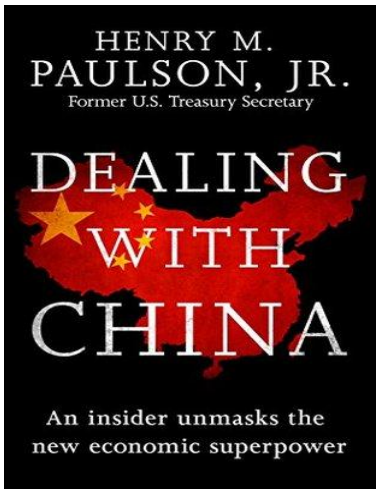

Contrary to many other books, this is not an academic narrative, it doesn't follow conventional perspectives related to international relations, politics or economic theories, but it is based on the "ground-up". The book relies and documents personal experiences written in a lucid and compelling way which the author gained during his long career in government and the private sector as he travelled to China more than 100 times to advise, consult and provide perspectives from

Book Reviews

China, an Emerging Global Power with Challenges*

Four books are presented in this review-article. They deal with China as an emerging power in international relations and from different perspectives related to politics, economics and security issues. These, in turn, offer unique views that are a source of challenge for the country on the domestic levels and vis-a-vis regional and global powers.

Setting its title aside *China and the Middle East: Venturing into the Maelstrom* by James M. Dorsey (Palgrave, Macmillan, 2018), the book essentially examines the foreign policy of the Chinese leadership regarding, firstly, its "Asiatic surroundings" and, secondly, moving westwards to the Middle East. Put in another way, this book is about developing China's foreign relations in concentric circles, moving from Pakistan, Central Asian republics and then forward to the Middle East.

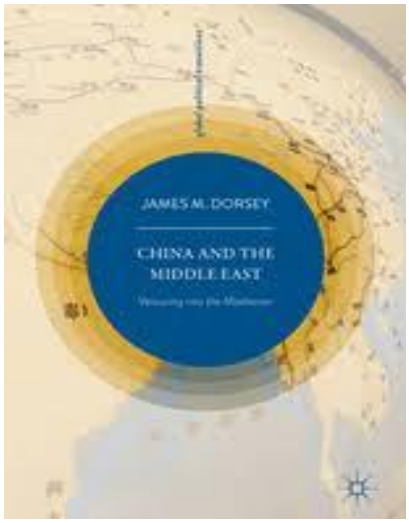

As hinted above, the book does so in the form of introducing concepts and ideas that may be taken to mean developing international relations theories and strategies centred on China and Asia. Thus, the author, Dorsey, goes at length to introduce new thinking in the book based, for example, on the Belt-and-Road Initiative and a grand strategy to enhance the power of China, a country which seeks to make the surrounding states stable through interconnectedness and by implication enhancing the concept of security and stability of the world.

Dorsey puts it thus in the early pages of the book: "The Belt and Road initiative encompassing a geography populated by 4.4 billion people or 63% of the world population with an aggregate GDP of $2.1 trillion or 29% of

---

* **Prepared by Dr. Marwan Asmar, a political researcher based in Amman. He has long worked in journalism and has a PhD in Political Science from Leeds University in the U.K.**

Bank across the globe and which will be based on boycott, disinvestment and sanctions[58] " hitting the pockets of every Israeli. The EU has some leverage: Israel's economy depends largely on its exports to Europe, and European investments in its high-tech industries. According to the Israeli Finance minister Yair Lapid, quoted by Thomas Friedman, "*even a limited boycott that curbed Israeli exports to Europe by 20 percent would cost Israel more than $ 5 billion a year and thousands of jobs".*

Already Investments funds and big firms have decided to withdraw their investments from Israel's large banks and firms. Labour Unions and a large number of Universities are participating in the boycott campaign, not to delegitimize the state of Israel itself, but to *"make it feel morally insecure*"[59]. The EU should make the Israelis understand that impunity is over, that there are not above the International law, and that keeping building settlements and relentlessly humiliating the Palestinians is tarnishing the image of Israel, frustrating its friends and energizing the boycott campaigners

More than ever, the Palestinian Question remains a litmus test of EU's credibility, coherence and consistency. If the EU fails to deliver, not only it will discredit itself, but also the two-state solution of which the EU is a staunch advocate, may simply become an exercise in fantasy.

[58] Omar BARGOUTHI : *Boycott, Désinvestissement, Sanctions, DBS contre l'apartheid et l'occupation de la Palestine,* Tarik Editions, Casablanca, 2012, 190 p.
[59] Thomas FRIEDMAN: quoted article, 6 February 2014.

totally deaf and blind. Such European complacency has tarnished the image of the EU as "normative power" and was certainly not helpful to the Peace Process itself.

The relation of the EU with the Palestinian Authority is also problematic. By bankrolling the Palestinian Authority, the EU kept it afloat. But, at the same time, it contributed to create, in Palestine, a "culture of dependence" which is not conducive to transparency and accountability.

Time has come for the EU to change course, style, attitude, method and instruments. Putting the Peace Process on the right track [54] does not mean, in any way, to restart negotiations but to engage in peace-building[55] and not simply in stability-keeping. The EU should understand the geopolitical, psychological and symbolic centrality of the Palestinian Question for the Arab and the Islamic worlds. Given the traumatic spill-over of the Palestinian Question on the region and beyond, given the instrumentalisation of the conflict by authoritarian regimes as well as by radical religious movements, and given its poisoning effect on relations between Europe and the Arab World, and, more globally, between the West and the Islamic World,[56] a lasting and a just peace in Palestine is not only a Palestinian or an Israeli, or even an Arab interest, it is, above all, a World interest. That's why the question of a "just peace" should not be left at the mercy of war-mongers.

The European initiative of 2013 to pressure Israel (labelling products of the settlements) goes in the right direction and gets the EU back on the saddle. But the EU must be tougher with Israel by adopting a Human-rights approach to force an attitude of compliance with international law. We are in dire need of a third Intifada, but an Intifada totally different from the two previous ones, an Intifada which, in the words of Thomas Friedman[57]," *would be led by the European Union and other opponents of the Israeli occupation of the West*

---

[54] See Sarah Anne PENNICK: *On the right track: challenges and dilemmas of EU peace-keeping in the Middle East"***,** Working Paper, JAD-PbP no.6, March 2010.

[55] Annika BJORKDAHL, Oliver RICHMOND and Stephanie KAPPLER: *The EU peace-building framework: potentials and pitfalls in the Western Balkans and in the Middle East*, JAD-PbP, Working Paper, no.3, June 2009.

[56] "*The growth of Islamic extremism and the unprecedented hostility towards America in the Islamic World is directly related to the continuing bloodshed between Israelis and Palestinians. To think otherwise is foolish and dangerous*", in Jimmy CARTER: *Palestine, Peace and not Apartheid***,** Simon and Schuster, New York, 2006

[57] Thomas FRIEDMAN: "The *Third Intifada* », *International New York Times*, 6 February , 2014,p 7

1994	The EU started to provide **aid to the Palestinian Authority**
1995	The EU incorporated the Palestinian Authority **in the Euro- Mediterranean Partnership**
1999 (Berlin Declaration)	The EU supported the creation of a **Palestinian state and rejected the annexation of East Jerusalem**
2009 (Brussels Meeting)	The EU insisted on the **two-state solution** and recognized **Jerusalem as the capital** of the future Palestinian state
2012 (10 December)	The EU indicated that **agreements between the EU and Israel are not applicable to the Occupied Territories**
2013 (June and July) **2017 (15 January)**	**labelling** settlements products and **refusing funding** to Israeli entities established in the Occupied Territories The Paris Conference **reiterated the importance and urgency of the Two-States solution**

Thus, although I do subscribe to the observation frequently made by researchers[53], concerning the expectation-capability gap or the rhetoric-reality gap, I believe, nevertheless, that, sometimes rhetoric has some power and is not totally meaningless. Israel understands that well: suffice to read its vigorous reactions to European statements on the Arab-Israeli conflict.

The fact that the EU has failed to translate its rhetoric into action does not stem from the futility of its discourse, but from the institutional constraints, the differences between the Commission, the Council and the EU parliament, the divergent priorities and memories of its Member States, the reluctance of the EU to use its leverage and the limited external autonomy. All these factors contributed to diminish the EU capacity to weigh on events and to enhance its geopolitical role.

In its relation with Israel, the EU has been handicapped by its resistance to pressure and to sanction, on the pretext that constructive engagement is better choice with Israel that is "one of us", a member of the "western family". Such reluctance has contributed to a "culture of impunity" which rendered Israel

[53] See the book edited by Ezra BULUT-AYMAT: op. cit., particularly the article by Nathalie TOCCI: *The conflict and EU-Israeli relations,* pp.55-63
Also: Mohammad Hisham ISMA'IL: *The European Union's position toward the Palestinian cause: 1993-2009,* Doha Institute, Research Paper, December, 2011, 35 pages.

with regard to the Arab-Israeli conflict, based on the affirmation of conceptual guidelines (just peace, Palestinian self-determination, two-state solution etc.), and on the restatement of international law (illegality of settlement and annexation policies, and inadmissibility of acquisition of territory by force etc).

Undoubtedly, we may criticize EU's role as a "political toothless actor" in terms of lack of leadership, visibility, efficiency, internal consensus and international recognition. But we must admit that, since 1972, the Palestinian Question has been a core-issue of European Political Cooperation contributing, to a great extent, to forge a European Common Foreign Policy, and that, in the final analysis, the EU has been more forward-looking than the USA. The table below summarises the documentary record of EU's Declarations on the Palestinian Question and offers clear evidence of my argument.

The evolution of EU's position on the Palestinian Question1972-2017

Year	EEC and EU Statements
Until 1970	For the European Community, the Palestinian Question was a **Refugee problem**
1971	The European Community called for **Israel's withdrawal from the Occupied Territories**
1973 (6 November1973)	The EC recognized **the legitimate claims of the Palestinians**
1977 (London European Council)	The EC called for **a homeland to the Palestinian People**
1980 (Venice Declaration, June 1980)	The EC added the mention of the **PLO,** which should be included in the negotiations
1986	The EC adopted the rule on **Palestinian agricultural exports**
1989 (Madrid Declaration)	**The PLO must fully take part in the Peace Process**

*Emerging Foreign Policy and the Middle East Challenge***,** Munich, Gutersloh,2002, p.151.

many European observers have already written the epitaph of the Peace Process, the official discourse remained repetitive: putting the Peace Process back on track, a wishful thinking not accompanied by any conditionality or significant incentive. Here, we touch upon two major flaws in the EU diplomacy in the region.

The first is related to EU's policy towards Israel. Indeed, in spite of hundreds of statements on the Arab-Israeli conflict, and various condemnations of Israeli practices in the Occupied Territories, the fact remains that the EU is totally unable or unwilling to resort to the use of conditionality or incentives at its disposal. Not only the EU has no appetite for anything that might look like sanctioning or punishing Israel, it cannot even use the wide range of incentives since Israel enjoys already commercial access to EU (market), visa-free travel (mobility) and a unique position in the EU's research and innovation programs (money).

The second is related to the gap between official stance and popular sentiment. There is a widespread feeling that EU's diplomacy is out of step of popular sentiment which is increasingly critical of Israel's policies51 and frustrated by EU's perceived complacency with this country. Although such a mismatch is obvious at least since the last 20 years, it is changing rapidly. I argue, in this respect, that the decision of the EU, in July 2013, to label Israeli Settlements products, is to a great extent a response to EU civil society's pressures and the Boycott Campaign.

In spite of all its limitations, constraints and flaws EU's declaratory policies have not been totally unproductive or unhelpful. While the US did not live up to their role of honest broker, EU's more even-handed approach helped not only shoring up Palestinian legitimate claims, it also served as an agenda-setter and has been instrumental in the world-wide recognition of Palestinian rights.

It is therefore possible to speak about a "European political acquis"52

---

[51] See the results of the Poll conducted in 2011 by ICM for Al Jazeera Center fir Studies, the Middle East Monitor and the Europe Muslims Research Center, January 2011, which showed that 41% of adults surveyed believed that Israel's "oppression *of the Palestinians is the biggest obstacle to peace",* p. 1.

[52] Alain DIECKHOF:" *The European Union and the Arab-Israeli Conflict*", in Christian Peter HANELT, Felix NEUGART and Mathias PEITZ: *Europe's*

marginalisation in the Peace negotiations in spite of the activism of the first two EU Special envoys, Miguel-Angel Moratinos and Marc Otte. While its bankrolling of the nascent Palestinian Authority not only created a "culture of dependence", but also subsidized the occupation, thus indirectly contributing to the stalemate in the absence of any pressure on Israel.

4. The decade starting in 2000 did not augur well for the peace process. Camp David negotiations collapsed as was expected (July 2000). The Palestinians came to realize that Israel was resorting to procrastination to multiply accomplished facts on the ground and make the Palestinian projected State almost an unachievable dream. The second Intifada– Intifadat al Aqsa- erupted. Egypt engaged in a last-ditch initiative by organizing the Taba Talks (January 2001). Never before, the agreement looked so close, almost on most issues, as was revealed by the Moratinos document.

   The return of the Likud in Israel signalled the collapse of diplomacy. Sharon's "iron fist" killed any possibility to reaching an Agreement. The election of President George Bush in the US dealt diplomacy a fatal blow: he branded Chairman Arafat as "as sponsor of terrorism" using Israel's verbiage, and refused to engage with the Palestinian Authority.

   The EU was concerned and alarmed by the deteriorating situation in the occupied territories: it decided to increase its humanitarian assistance and budgetary support, to contribute to the establishment of the Quartet and its Road Map and to get involved more heavily in Palestinian institution-building and reform. Yet when Hamas won the legislative elections (2006), the EU sided with Israel and the USA and decided to boycott a democratically elected government

   By sticking to the American position on Hamas, the EU condemned itself to isolation and irrelevancy, wasting most of the credit accumulated in the preceding periods. The Second Special Envoy in the Middle East, Marc Otte, did his best to boost Europe's fortunes in the Middle East, but Europe's image as "democracy promoter" has been tarnished. Not only, was the EU often accused of double standards, but also of being partly responsible for intra-Palestinian strife, the radicalisation of Hamas, its takeover of Gaza Strip and the ensuing Israeli assault, Cast Lead, (December 2008 and January 2009).

5. In the last years (2010-2017), the EU seemed frustrated. Although

2. The 80's witnessed a setback of EEC's autonomy. With the election of Reagan, the US started to reassert their leadership and East-West confrontation occupied central stage. The EEC went back to the fold. Its external autonomy has been trimmed.

   To this factor, one has to add, the dramatic slump in oil prices, the fragmentation of the Arab system itself and the proliferation of conflicts (civil war in Lebanon, marginalisation of Egypt, Iran-Iraq war, Israeli invasion of Lebanon etc).

   It was also a period of internal change in Europe itself: second enlargement (Greece 1981), third enlargement (Portugal and Spain 1986) and the establishment of the Single Market and the European Union (EU).

   The only novelty concerning Palestine was the 1986 preferential regime granted unilaterally by the Europeans to Palestinian agricultural exports. Although it was economic in nature, the agreement (EU-PLO) had an evident political dimension.

   On the level of European public opinions, the end of the 80's witnessed a major shift with increasing European sympathy for the plight of the Palestinians, mainly after the outbreak of the first Intifada.

3. With the Madrid Conference (1991) and the Oslo Interim Agreement (September 13, 1993), the EU ceded high diplomacy of the so-called "Peace Process" to the USA. It was not a matter of choice: the EU was almost forced to play "second fiddle", and to adopt a low profile.

   Politically marginalized, the EU backed economically the negotiations, through consistent economic assistance to the Palestinian Authority, to UNRWA and to Palestinian non-governmental organisations. It also incorporated the Palestinian Authority in its new Euro-Mediterranean Partnership (Barcelona Conference 1995). It appointed a European Special Envoy to the Middle East (1996) in order to ensure greater visibility to the EU and to increase the impact on negotiations. As the Interim period of the OSLO agreement elapsed without significant results in the Peace Process negotiations, the EU called, in the Berlin Declaration (1999), for the creation of a "democratic, viable and peaceful Palestinian state", a real watershed in EU policy towards the Palestinian Question.

   On the whole, the 90's have been characterized by a political

until 1980, clearly indicate an increasing awareness of the centrality of the Palestinian Question. But the European Community's backing of the Palestinian rights was neither immediate, nor guaranteed. As a matter of a fact it evolved at turtle's pace but went in the right direction, culminating in the Venice Declaration. The Euro-Arab dialogue, launched in 1974, has been instrumental in this evolution.

Favourable internal and international factors allowed the European Community to shelve its internal differences and to show a sufficient degree of external autonomy. First the EC has come to realize that a protracted conflict in the Middle East threatens its own interests in terms of chronic instability, oil prices' sudden hikes, interruption of oil supplies and scattered acts of terrorism inside Europe. Second, the EC discovered the extent of its multifaceted economic, cultural and political ties with the Arab World which is, after all, its nearest "abroad", its "cousin by history", and its "neighbour by geography"[50]. Thus, the Europeans could not afford turning their back to the region, putting their own future in jeopardy. Third, the EU could not continue with its traditional support to Israel in total breach of its proclaimed values (respect of human rights) and of international law (rejection of the occupation of others' territories), putting its own coherence at risk.

On the international scene, in the 70's, there was a "*period of détente"* with the Helsinki Conference, the CSCE (Conference on Security and Cooperation in Europe) which was held to serve as multilateral forum addressing a wide range of security-related issues, including arms' control, confidence –building measures and the establishment of the Organisation for Security and Cooperation in Europe (OSCE, 1975). This organisation contributed to thaw the chill that cold war had cast over international relations and allowed the European Community to benefit from a certain margin of manoeuvre.

Moreover, the election of Jimmy Carter in the US (1977-1981) and his increasing interest in Middle Eastern Affairs convinced the Europeans that they were on the right track and that engaging with the Arab World was part of a collective endeavour.

---

[50] Bichara KHADER *: l'Europe et le Monde Arabe***:** *cousins, voisins*, Quorum, Paris, 1992

Arabic translation: Ourobba wal Alam al-Arabi: al Qarabah wal Jiwar, Markaz dirasat al-Wihdah Al Arabiyyah, Beirut, 1994.

settlement policy» is far from being the only problem in the conflict". The British Government comment was probably designed, as the Guardian put it, " to build bridges with the incoming Trump Administration"[49].

By contrast, France did not bother to please the Trump Administration. Few days before Trump took office at the White House, France convened a Peace Conference in Paris on 15 January 2017. 75 States and International Organisations took part, but in the absence of the main stakeholders: Israel and the Palestinian Authority. All European countries were present, although the conference was a French initiative and not a European one. Again, the British distinguished themselves by sending to the conference a second-rank diplomat and by refusing to sign the final communiqué. To make things worse, the British did not allow the European Council of Ministers of Foreign Affairs that convened on 16 January 2016 to make any reference to the Paris Conference and to its final communiqué or to the UN resolution 2334.

Few days after the Paris Conference, François Hollande was host of the Jewish GRIF (The Representative Council of Jewish Institutions in France) In his address he severely criticized the BDS movement (boycott, disinvestment, sanctions), and praised France for being the only European country that adopted a " legislation forbidding calls for boycott".

These few examples help us to fully grasp the contradictory policies of the European countries. They simply translate European hesitant, incoherent and inconsistent stand on the Israeli-Palestinian issue. What is indeed the rationale behind the convening of a Peace Conference if, at the same time, any pressure on Israel, which is the occupying power since more than 50 years, is deemed illegal or, worse," punishable"?

Summary and conclusions

1. Touted as an economic giant, the EU has not emerged, in the last 50 years, as a decisive political actor in the Arab-Israeli conflict, with the exception of the period extending from 1972 until the Venice Declaration of 1980. During that period, the European Community (EEC) adopted a political stance on the Palestinian Question, independently of the United States. I may even argue that Palestine has become a core issue of the nascent European Political Cooperation (EPC).

   The various European statements on the Palestine Question, from 1972

[49] The Guardian: 29 December 2016.

hurt.

Given that in the last five decades, the EU showed no appetite to sanction or to punish Israel for its continuous violation of international law, it is understandable that the year 2013 constitutes a major shift in European policy with regard to the conflict.

5. Europe and Palestine in times of crisis (2016-2018)

Since 2008 the EU is sunk in a deep economic crisis, with skyrocketing debt, economic stagnation, huge unemployment, social discontent. Populist movements are gathering strength and electoral weight. The EU has become a scarecrow and a scapegoat[48] . In 18 Member States, there is at least one party calling for leaving the EU.

In such a context of increased anti-European sentiment, the Brexit (June 2016) plunged the European in total disarray. For the first time in 60 years, an important Member State decided to quit the European family, triggering article 50 of the European Treaty (29 March 2017) which sets the conditions of exit from the EU. Since 2016, the EU is trying to " digest" the dramatic consequences of this momentous event. Tough negotiations started and a technical agreement has been reached in November 2018 but it has to be submitted to the approval of the British Parliament in December 2018 with no certainty that it will pass the test.

. It is, in such a strange context, that the Security Council of the United Nations adopted the 2334 Resolution (December 2016) calling for the end of Israeli occupation. The Resolution passed thanks to the abstention of the Obama Administration (the first time since 1980) and the approval of the European veto-members and others European countries having a seat in the Security Council.

The UN Resolution was followed by John Kerry's speech on 28 December 2016 on the Peace Process in which, he explained, why the US could not, in good conscience, stand in the way of such a resolution at the UN., and how Israel, by its settlement policy, has almost killed the two states solution. Curiously enough, Great Britain, which backed the UN resolution, was the only European Country to distance itself from Kerry's harsh remarks regarding Israeli practices in the occupied Palestinian territories, arguing that the Israeli

[48] Bichara KHADER: *EU 1957-2017: el futuro no es lo que era*, in *Politica Exterior*, Madrid, February 2017.

Senior European politicians been so straightforward, blunt and courageous[46].

On 8 July 2013, Catherine Ashton wrote a letter to Jose Manuel Borroso, president of the EU Commission and other top European officials that the Commission must formulate guidelines on labelling products to distinguish products originating from the settlements from those originating from Israel proper. On 19 July 2013, a landmark EU directive was published prohibiting funding or investments to entities that operate in the settlements. This unprecedented move clearly reflected the growing sense of frustration in the European Union with continued Israeli obstruction of the Peace Process and the persistent settlement activities. The disenchantment with Israeli policies became so intense that in March 2013, in "*an unprecedented display of discontent"* European Commissioner, Stefan Fühle, presented a detailed list of 82 EU-funded projects, totalling 30 million euros, which were destroyed by Israel in the Occupied Territories in the period 2001-2011.

By making its voice better heard, the European Union wanted to raise again the issue of land which is at the core of the Arab-Israeli conflict.

As usual, the Americans expressed their disapproval. John Kerry pressured the EU, in May 2013, not to thwart his efforts to re-start Peace negotiations. But the EU did not budge. Kerry raised the issue again, on the 7th of September 2013, in the Vilnius meeting with his European counterparts, asking them to postpone the entry in force of the directive scheduled for the 1 January 2014 but again to no avail.

As expected, Israel reacted abruptly to the EU's move, calling it "provocative and counter-productive" and even a "blunder". The Minister of Economy, the radical Naftali Benett denounced it as "a terrorist attack" on the part of the EU," killing all chances of peace and putting Israel-EU relations in jeopardy[47] ".

The EU did not back down while Israel bowed to American pressure and accepted to restart the negotiations with the Palestinians. Thus, indirectly, by adopting a tougher stand on the question of settlements, the EU succeeded in putting across its message: if Israel does not change course, then it is going to

[46] Dimitris BOURIS and Tobias SCUMACHER: « The EU becomes more assertive in the Middle East Peace Process », July 23 2013, accessed on 30/12/2018 at: www.opendemocracy.net/europa./eu-becomes-ass/

[47] Le Figaro: *« Israël s'insurge contre les sanctions européennes »*, 9 Septembre, 2013, p.8.

It is no secret that the EU bet on Salam Fayyad and banked on his "realist policy", but, when he resigned, the EU refrained from making public statements. It was left to individual European Foreign ministers to react. William Hague, British Foreign minister, expressed his "regret" at the loss of "a close partner in Europe's attempts to support Palestinian State building". German Foreign Minister, Guido Westenwelle spoke in the same vein, paying tribute to the outgoing Palestinian Prime Minister for "laying the ground for a Palestinian State system".

Almost concomitantly, the question of labelling Israeli settlements' products came to the fore. Since many years, there has been mounting pressure on the EU [45]to exclude products of the settlements in the occupied territories from entry in the European markets and to sanction European companies which work with and in the settlements. In January 2013, European Heads of Mission in the Palestinian Authority called on the EU to stop Israel's "systematic, deliberate and provocative" settlement enterprise, and to prevent European companies to work in the settlements or to provide financial support to them.

In response to this pressure, in February 2013, the EU formally recommended to label settlements' products. On April 12, 2013, a group of 13 EU Foreign Ministers, among them William Hague (GB) and Laurent Fabius (France) sent a letter to Catherine Ashton, expressing their support to EU's guidelines on the labelling issue.

Few days later, 19 former senior European politicians across Europe, among them the ex-President of the EU Commission, Romano Prodi, sent another letter (April 2013) to Catherine Ashton, the current High Representative, calling for a "political *role for the EU in the Peace process, commensurate with its economic role".* In a stunning tone of clarity, the letter warned that "*the occupation is actually being entrenched by the present Western policy and later generations will see it as unforgiveable that the Europeans not only allowed the situation to develop to this point of acute tension but took no action now to remedy the continuing destruction of the Palestinian People's right of self-determination"*. Never before, had former

[45] In a resolution on 10 April 2002, the EU Parliament asked the European Council to suspend the Association Agreement with Israel but the Council turned a deaf ear to the request.

the future " among Palestinians in East-Jerusalem".

In contrast to the Quartet Report on the violent developments of 2015 which laid greater emphasis on " Palestinian incitement», the EU diplomatic report bluntly affirms that " at the root of the negative trends ... is the occupation and a long-standing policy of economic and social marginalisation of Palestinians in East-Jerusalem in violation of Israel's obligations under International humanitarian law". The report goes on saying that only 7% of all building permits in Jerusalem go to Palestinians and that Palestinian neighbourhoods get less than 10 % of the city budget despite comprising 37% of the population. It adds that Palestinian poverty is 84 % compared with 45% of Israeli families.

Again, the EU turned a blind eye on the report despite repeated EU declarations on the illegality of the annexation of East-Jerusalem and disregarded the request of EU diplomats to show more decisiveness with regard to halting trade and charitable financing or investments in Israeli settlements.

4. The EU and the Palestinian Question (2013-2015): Europe's policy shift

The resignation of Salam Fayyad (12 April 2013) from his office as Prime Minister underlined the increasing tensions within the Fatah-led Authority and underscored also the limitations of "economic peace" without a "political solution". The EU and the USA failed to persuade him to stay or to pressure Mahmoud Abbas to call off the resignation.

Fayyad has gained the esteem and confidence of Western powers. Since being appointed to the premiership, in 2007, he has championed law and order in the West Bank, fought corruption and focused on building the institutions of the West Bank. He became the target of Senior Fatah fellow-men, resentful of his power and critical of the robust support he received from the West and Israel. He has also borne the brunt of popular resentment for the deterioration of the economic situation in the West Bank.

But the resignation of Fayyad was not only the product of internal strife within the Palestinian authority; it was also the sign that state-building in a situation of continued occupation has reached a dead end. For many Palestinians, the motto of stability has been interpreted as more security cooperation with Israel, which remains an occupying power. It meant also non-reconciliation with Hamas since Israel always made clear that if the Palestinian Authority moves towards Hamas, it moves away from peace with Israel.

2. European States' divisions in the United Nations

The European voting in the General Assembly (November 2012) on the issue of the upgrading of Palestinian status in the United Nations is another example of European incoherence. As we saw, the European States were almost equally divided on the issue with 14 Member States supporting the Palestinian bid for the upgrade, 12 abstaining and one voting against (Czech Republic)[43]. Those who abstained or opposed the move justified their position on the grounds of equidistance, timing and opportunity. Palestinian move, in their opinion, was ill-timed and unilateral. But wasn't Israeli annexation of Jerusalem and the Golan Heights unilateral and even illegal? Weren't the establishment of settlements and the construction of the Separation Wall unilateral and illegal? And wasn't the withdrawal of settlements from Gaza Strip unilateral? Not only the argument is baseless, it also undermines EU coherence in the eyes of its own citizens and the world at large and is a clear indication of how much divided the European states remain on the Palestinian Question

3. European Diplomatic reports on East-Jerusalem

At the initiative of Great-Britain's Consul General in East-Jerusalem, European diplomats started, since 2005, filing a regular "Report on East-Jerusalem". The intention was to monitor Israeli practices in the annexed Arab part of the Holy City, offering detailed information about the expansion of settlements, home demolitions and all forms of discrimination against the Palestinians in East-Jerusalem. But, to the bewilderment of many Europeans, the EU systematically refused to officially endorse and disseminate the reports on the pretext that there is no consensus in European capitals on the content of the Reports[44]. In the 2015 Report, the Diplomats called on the EU to step up efforts to halt trade with Jewish settlements saying that labelling of products from settlements in European supermarkets should be more strictly enforced. The Report underlined also the worsening despair, anger and the loss of hope in

[43] In the General Assembly, the Palestinian won an unprecedented support of 138 states in favor of the upgrade, 41 abstentions and 9 votes against. The European States that voted for the resolution are: France, Italy, Spain, Sweden, Belgium, Austria, Denmark, Finland, Greece, Ireland, Luxembourg, Malta, Portugal and Cyprus. Those who abstained are: Germany, Great-Britain, Netherlands, Estonia, Latvia, Lithuania, Poland, Rumania, Slovakia, Slovenia, Bulgaria and Hungary. Only the Czech Republic opposed.

[44] See René Backmann**:** *Jérusalem: le rapport occulté: rapports 2005 et 2008 des Diplomates de l'UE en poste à Jérusalem,* Salvator, Paris, 2009, p.9.

Occupied Territories, in order to achieve European declared objective of a two-states solution. In reality, however, the EU has always shied away from using such leverage. Clearly the EU has "no appetite for sanctioning or punishing Israel" as it always privileged "constructive engagement», and the so-called "equi-distance"[40] .

Thus, the EU cornered itself in an unsustainable paradox: on the one hand, it constantly denounced Israel's practices in the Occupied Territories but on the other it gradually enhanced its relations with Israel. Few days before Israel's assault on Gaza, the EU council (8 December 2008) set out guidelines for upgrading its relations and strengthening its political dialogue with Israel by the spring of 2009.

Eventually the upgrade issue has been suspended in 2009-2011 as many EU parliamentarians objected the upgrade as a result of Israeli offensive. But all European Institutions have been submitted to an intense pro-Israeli lobbying to the extent that the Friends of Israel set up, in February 2012, a virtual European Jewish Parliament composed of 120 members with the explicit objective to promote Israeli interests in the EU on various issues. EU-Israeli. negotiations restarted in 2012: the word "upgrade" was banned from the EU jargon, but obviously EU-Israel relations were strongly re-enforced.

The only dispute which erupted between the two sides (in 2013) was related to the exclusion of the settlements' exports from the EU-Israel preferential agreement and the refusal of the EU to fund research activities in Israeli entities and universities set up in the occupied territories, including East Jerusalem. The move was the result of popular and parliamentarian pressure on the EU because European lax policy concerning products of the settlements exported into the European markets was in total breach of European legislation. The issue was not marginal since it has been estimated that these exports totalled 230 million Euros in 2012 [41]. As expected, this first courageous EU initiative triggered a wave of protests in Israel calling it an "unacceptable interference". The relations became so tense that some pro-Israeli researchers called for an "*Israel-EU peace process'*[42].

---

[40] Charles GHEUR: "*l'Union européenne face au conflit israélo-palestinien*" in *Etudes*, Septembre 2003, pp.94-104.

[41] According to a report published by 22 NGO's and quoted by Stéphane HESSEL and Véronique de KEYSER:op.cit. p.216.

[42] Seth MANDEL: *"An Israel-EU peace-process*", accessed on 30/12/2018 at: http://www.Commentary Magazine.com /2013/08/09

recalling that the EU " has never recognized the annexation of East Jerusalem", that the "settlements", the "Separation Barrier" and "demolition of houses and evictions are illegal under international law".

By being so explicit on the illegality of settlements and the status of Jerusalem, the EU distanced itself from the more ambiguous American stance on these issues. Thus, the problem of the EU is not its lack of clarity, but its incapacity to translate its declarations into actions. What is indeed the usefulness of EU insistent reiteration on respect of international law without backing up its discourse by penalties in case of violation? Here lies the rub.

Few examples of the mismatch between European discourse and European practice

1. EU-Israel relations

Although European States have been instrumental in the creation and consolidation of the State of Israel before and after 1948, EU's economic cooperation with Israel goes back to the 60's and has been consolidated through the EU-Israel cooperation agreement in 1975 within the framework of the Mediterranean Global Policy and, twenty years later, in 1995, through the "Association Agreement" within the framework of the Euro-Mediterranean partnership, and, on 13 December 2004, through the Action Plan within the framework of the European Neighbourhood Policy, the first Action Plan ever to be approved.

Since 1957, Israel has remained an important trading partner: The deepening of trade and cooperation has always been "a core objective of the EU": as a matter a fact, total EU-Israel trade represented almost a third (32.4 billion Euros in 2015) of total Israeli trade (107.4 billion Euros in 2015).In 2017, total EU-Israel trade jumped to 50.949 euros (36.146 billion Euros of EU exports and 14.803 billion of EU imports). Many European States see in Israel, "a fellow member of the West"[39] thus allowing the Israelis to have full access to the Single Market, to benefit from visa-free travel, to participate in the European Global Navigation System (Galileo) and in a plethora of EU's research and innovation programs.

With such an intense commercial and scientific relationship, the EU has sufficient clout to force Israel to respect International Law in the Palestinian

[39] Nathalie TOCCI: "*The conflict and EU-Israeli relations*, in Ezra BULUT-AYMAT: op.cit.56.

usual, carved out with big care asking for "restrain" and "proportionate response". In contrast to Ban Ki-Moon, the UN Secretary General who sent to Israel a bill for compensation of damage of UN property, The EU did not demand compensation for the destruction of EU-funded infrastructure, although some courageous Europeans parliamentarians required such a demand. Such a shy position did not contribute to alter Israeli behaviour, which restlessly, turned a blind eye to EU statements, but also contradicted the very projection of the EU as a "normative power" and a "force for good".

The EU and the Obama Presidency (2009)

With the election of President Obama, transatlantic convergence over the Arab-Israeli conflict has "reached an all-time high point"[37]. In his speech in Cairo (4 June 2009), Obama almost embraced EU position on the Palestinian Question. This excerpt from his speech is particularly eloquent in this regard: "*It is undeniable that the Palestinian People –Muslims and Christians- have suffered in pursuit of a homeland for more than sixty years. They have endured the pain of dislocation. Many wait in refugee camps. They endure daily humiliation. So let be no doubt, the situation for the Palestinian People is intolerable. We will not turn our backs on their legitimate aspirations for dignity, opportunity and a state of their own*".

We can easily find the "Key words" of this speech in previous EU statements of the last 40 years. By subscribing to a more empathetic position concerning the Palestinians and by adopting, at least, in tone, a more US even-handed policy, President Obama totally embraced EU position which always considered the resolution of the Arab-Israeli conflict as a "key" for solving many other conflicts in the region.

The EU felt emboldened by Obama's new initiative to revive the Peace Process. Speaking on 12 July 2009, Javier Solana, EU high Representative, urged the Security Council of the United Nations to "recognise the Palestinian State, with or without final settlement[38]". In its Declaration of 8 December 2009, EU went a step further in the wording of its position. The Brussels Declaration emphasized the need of a " two-state solution" with the State of Israel and " an independent, democratic, contiguous and viable Palestinian State", adding that the EU " will not recognize any changes in the pre-1967 borders including Jerusalem, others than those agreed by the parties", and

[37] Rosemary HOLLIS: *European response to Obama's Middle East Policy,* FRIDE, Policy Brief, no.38, February, 2010.
[38] Reuters, 12 July 2009.

eroded EU's capacity to use its leverage and influence.

These developments spurred Saudi Arabia to step in and mediate between Hamas and Fatah. An agreement has been reached in Mecca (8 February 2007) for a national unity government. The US and Israel rejected the agreement. The EU followed suit in spite of its efforts to convince the US that such rejection would amount to a "missed opportunity" to reconcile the Palestinians, to defuse tension, and to put an end to the unacceptable blockade of Gaza. By totally embracing Israeli and American views on Hamas, the EU's stance on Hamas marked a shift away of its traditional inclusive approach to the Arab-Israeli conflict and eroded Europe's credentials as "democracy promoter".

The pain inflicted on Hamas was not compensated by any significant gain for the Palestinian Authority in terms of advancing the peace agenda. On the contrary, not only Israel tightened its grip on the Occupied Territories with creeping colonisation, but Hamas took control of Gaza in retaliation of what it considered as "an electoral hold-up', and ejected Fatah from the Strip. Paradoxically, although they don't have an independent state, the Palestinians, since 2007, have two governments in Gaza and Ramallah.

Soon after Hamas takeover of Gaza, 10 Ministers of Foreign Affairs of Mediterranean Member States wrote a letter to Tony Blair, the newly appointed Special Envoy to the Middle East Quartet. In this letter, the EU ministers affirmed that the Hamas takeover could" paradoxically" be good news as it showed the extent of the crisis in Palestine. The ministers went on to praise Mahmoud Abbas moderation: **"***through his determination in favour of peace and dialogue, to courageously combat terrorism, the President of the Palestinian Authority is an invitation for optimism*[35].

Few months later, in December 2008, Israel launched its deadly assault (Cast Lead) on the over-populated Gaza Strip, "in retaliation ", to Hamas rockets on Israeli towns. The assault of Gaza resulted in the death of 1300 (against 11 Israelis killed or injured by rockets fired from Gaza), and the destruction of many facilities funded by the EU or its Member States[36].

The Israeli assault lasted almost one month. It was brought to an end on the eve of Obama's taking office in Washington. The EU did almost nothing to halt the hostilities in spite of popular outcry. Verbal condemnations were, as

[35] Le Monde, 10 July 2007.
[36] CIDSE: *The EU's aid to the Occupied Palestinian Territories***,** Policy Paper, 2010.
CISDE: *The Deepening crisis in Gaza*, Policy Paper, June 2009

cooperation between Palestinian security forces and their Israeli counterparts, something which was interpreted by many Palestinians as an attempt to boost the "normalisation between Israel and the Palestinians" for the sake of Israel's security interests. After all, if the Palestinians are requested to meet their obligations (restoring order and renouncing violence), what about Israel's obligations? This unequal treatment is telling of the whole Western approach to the Peace Process. Suffice to read the two Action Plans signed with Israel and the Palestinian authority (2004) under the framework of the European Neighbourhood Policy, to fully grasp the asymmetrical tone used in both of them[33].

The EU and Palestinian Elections (January 2006): a European major pitfall

The resounding victory of Hamas in the 2006 Palestinian Legislative elections dealt a major blow not only to Fatah, but also to the Western supporters of the incumbent Palestinian Authority. Although considered free and transparent by Western observers, the EU, in total contradiction with its proclaimed principles, reform agenda and democracy promotion[34], sided with the US and Israel to impose on Hamas unprecedented conditions: it must recognise the existence of Israel, renounce violence and accept past agreements, including the OSLO agreement. Never before, were similar conditions imposed on any Israeli Government.

But, at the same time, the EU decided, on 18 June 2007, to support the Palestinian President's decision to set up "an emergency government" with no legal base which amounted to further isolating Hamas. By boycotting Hamas and isolating it, the EU indirectly contributed to the intra-Palestinian rift, ignored an important political and social force, radicalized further the Islamist organisation, closed a necessary channel of communication with it, and, finally,

---

[33] The constant reference in the EU-Palestinian Action Plan to "security and to terrorism" conveys the impression that "Palestinian terrorism" is the main obstacle to Peace. See Raphaël PORTEILLA: "*Les relations entre l'Union Européenne et la Palestine depuis 1995: des enseignements lourds d'ambiguïtés"* in Laurent BOUDELEY, Renaud de LA BROSSE, Fabienne MARON (eds.)**:** *L'Union européenne et ses espaces de proximité,* Bruxelles, Bruylant,2007, pp.265-297.

[34] Bichara KHADER: «The European Union and the Arab World from the Rome Treaty to the Arab Spring », IEMED– *Euromesco Papers***,** no.17, March 2013.
A shortened Arabic version has been presented to Doha Institute's conference on the Arab Spring, December 2012.

"disengagement plan" in December 2003, and it was endorsed by the Israeli cabinet on 6 June 2004 before enacting it in August 2005. Contrary to those who naively believed that this disengagement was a good omen for the future as a "first step" in total Israeli withdrawal from the Occupied Territories, it is my contention that the move was simply meant to increase Israeli security, and to relieve pressure on the Israeli Defence forces. As a matter of fact, the 8000 Jewish settlers in Gaza, who were removed, have been relocated, in their vast majority, in the occupied West Bank. The removal of the settlers from Gaza Strip facilitated the closure of the Strip. In 2017, the siege continues to poison the life of 1.800.000 Palestinians under the watchful eyes of the International Community.

The withdrawal of the settlers from Gaza and the ensuing closure of the Strip instigated the EU to establish the Border Assistance Mission for the Rafah Crossing Point (EUBAM)[31] to assist the Palestinian in the facilitation of passage of people and to ensure the proper functioning of the crossing. After Hamas takeover of Gaza in 2007, EUBAM has been suspended.

The EU took another initiative, late 2005. It deployed a European Union Policy Mission for the Palestinian Territories (EUPAL COPPS) with the aim of training advising, and equipping Palestinian civil police. Officially, the motivation which prompted the EU to contribute in the building of the Palestinian Police was to assist the Palestinians in fulfilling their obligations under the 2003 Road Map, especially "restoring order" and "fighting terrorism"[32].The mission started in 2006 and coincided almost with Hamas victory in the Palestinian elections. But it was halted until the appointment by Mahmoud Abbas of an "emergency government" in 2007. Since then, it was reactivated but it was restricted to the West Bank.

Obviously, the building of an efficient Palestinian civil force and the security sector reform are in the Palestinian interest. What is more problematic, however, is that indirectly the EU gave its backing to increased security

---

[31] See Esra BULUT; "*The EU Border Assistance Mission at the Rafah Border Crossing Point (EUBAM*)", in Giovanni GREVI, Damien HELLY and Daniel kEOHANE: *European Security and Defense Policy: the first 10 years (1999-2009)*, European Union Institute for security studies, Paris, 2009, pp.299-309

[32] See Muriel ASSEBURG:" *The ESDP Missions in Palestinian Territories (EUPAL COPPS, EUBAM Rafah*", in Muriel ASSEBURG and Ronja KEMPIN (eds.): *The EU as a strategic actor in the realm of security and defense*, SWP Research Paper, Berlin, December 2000, pp.84-99

the final version of the Road Map was released, just one month after the invasion of Iraq and few days after the appointment of the first-ever Palestinian Prime Minister, Mahmoud Abbas (19 March 2003). In November 2003, the Security Council of the United Nations endorsed, at its turn, the Road Map of the Quartet. By being full-fledged member of the Quartet, the EU is implicitly recognized as a "political actor" and an "equal partner", not only as the "banker "of the Peace Process. But, on the whole, the Quartet remained an American affair. It is no coincidence if Tony Blair, the faithful ally during the US invasion of Iraq, was chosen as Special Envoy to the Quartet.

Thus, in spite of Israeli- re-occupation of Palestinian Territories and the invasion of Iraq, the Palestinian Question was not put on the backburner. But the terrorist attacks, which hit Spain (March 2004) and Great Britain (July 2005) "*influenced the public mood*" … as Rosemary Hollis aptly observed, as some Europeans argued that "*the resolution of the Arab-Israeli conflict would help combat the phenomenon of Islamist radicalisation",* while others maintained that *"the plight of the Palestinians is only an excuse for anti-Western violence and home-grown terrorism"*[30].

Whatever the interpretation, it became clear in many European circles that the Palestinian Question remains the "mother of all humiliations" in the Arab World, fuelling resentment, outrage and anti-Western sentiment. That's why the EU, against all odds, tried to keep the Palestinian Question alive, and the Palestinian Authority afloat. But for the Americans and the Israelis, Arafat became a cumbersome roadblock, and an "obstacle to peace". That's why the cause of his death in a Parisian hospital (November 2004) remains object of constant speculation.

After the passing of Arafat, Mahmoud Abbas replaced him at the head of the PLO and the Palestinian Authority became totally "rehabilitated" in the eyes of the West. While Arafat was snubbed by President Bush, Mahmoud Abbas is invited to the US on 26 May 2005, and in a joint press conference President Bush defended the idea of "a viable two-state-solution" which "ensures contiguity of the West Bank" and a "meaningful linkage between the West Bank and Gaza" , thus embracing EU's long-standing position on the Palestinian Question.

Is there a connection between this new American vision and the Israeli withdrawal from Gaza Strip? Probably not. Sharon had announced the

[30] Rosemary HOLLIS: quoted article, p.36

just sent his army to re-occupy the Palestinian territories under Palestinian Authority to the dismay of the EU and the whole world. In retaliation, suicide attacks were launched by certain radical Palestinian groups, adding fuel to the fire and giving further justification for Sharon to tighten his grip on the Palestinian territories. Many EU-funded facilities and infrastructure were destroyed including the airport of Gaza, just inaugurated on 24 November 1998. Arafat himself was militarily confined in his semi-destroyed Muqataah in Ramallah. The West and the EU in particular, witnessed this humiliation imposed on the Palestinian leader but did nothing, or did not succeed to set him free (Israel refused to allow Javier Solana, the EU High Representative to visit Yasser Arafat in 2002[28]) . Palestinian memory will recall, for generations to come, how the West exhibited such a complacency in its relations with Israel.

Yet, in clear show of paradox, when Israel blocked the transfer of customs duties and taxes which it collects on behalf of the Palestinian Authority, the EU started immediately direct budgetary support. On June 2006, a Temporary International Mechanism (TIM) was established by the European Commission at the request of the Quartet to facilitate need-based assistance to the Palestinian People: a total of 107, 5 million Euros were disbursed in 2006 alone through the new mechanism. TIM was phased out in 2008 and replaced by PEGASE (Mécanisme Palestino-Européen de Gestion et d'Aide Socio-Economique) in support of the three-year Palestinian Reform and Development Plan.

EU and the Quartet (2002-2005)

By the end of 2002, the Peace Process has totally collapsed. The EU came to realize that the situation has gone off control, and that the International community should put the Peace Process back on track. The Quartet is therefore established in March 2002. A Road Map calling for a two-state solution is officially proclaimed (16 June 2002). Daniel Möckli underlines: «*the Road Map endorsed many European positions*"[29], as the EU and some Member States contributed in its drafting. Some days after, President Bush, defended the idea of an "independent Palestinian state" (Speech of 24 June 2002), three years after the EU spoke about the "Palestinian State" in the Berlin Declaration (1999).

In the meantime, the US, already bogged down in Afghanistan, was preparing for the invasion of Iraq (March 2003). The invasion splintered the Europeans in two camps. The Quartet weathered the storm. On 30 April 2003,

[28] Ambassador Cleveland, *in Jerusalem Post***,** May 30.2002.
[29] Daniel MOCKLI:" *The Middle East conflict, transatlantic ties and the Quartet",* in Ezra BULUT-AYMAT: op.cit p.67

"the recognition of a Palestinian State in due course". In spite of the watered-down wording of the Declaration, Israeli reaction was, as usual, harsh. In an official communiqué, the Prime Minister regretted that Europe "*where a third part of the Jewish People has perished… imposes a solution that puts in jeopardy the Jewish state*

EU and the derailment of the Peace Process (2000-2002)

Ehud Barak was elected Israel's Prime Minister in 1999 and promised to withdraw from Lebanon and to make peace with the Palestinians. But when he went to Camp David (July 2000) for another round of Israeli-Palestinian negotiations, he had already lost his government majority. Probably President Clinton wanted to boost his fortunes but to no avail: Camp David negotiations failed, the Second Intifada erupted in October 2000. In January 2001, Egypt engaged in a last-ditch attempt to salvage the Peace process and organized the Taba Talks (January 2001). An overall agreement was almost achieved (see Moratinos Document) but the Likud won the elections in Israel (February 2001) and with the nomination of Ariel Sharon as prime minister, the whole peace process collapsed,

The EU reacted on several occasions, expressing its concern and calling both parties to show leadership. If offered its mediation to ease tensions. Individual European States, among them Germany (June 2001) stepped in and engaged in shuttle diplomacy but without any meaningful results.

The terrorist attacks of 11 September 2001 took the US off guard. These "evil and despicable acts of terror", as President Bush described them, triggered the so-called 'war on terror' whose first chapter was the invasion of "Afghanistan".

The "war on terror" was a great boon for Israel and a great bane for the Palestinians. Shrewdly enough, Sharon described Yasser Arafat as his "Ben Laden" in order to delegitimize the Palestinian Authority. President Bush followed suit and just ignored the Chairman of the Palestinian Authority. Such a position put the United States ad odds with the European Union and the entire Arab World. But the EU was not in a position to overtly antagonize the United States. By contrast, the Arab States held their summit in Beirut (27 March 2002) and launched their own initiative proposing to Israel a "full normalisation of relations" in exchange for "full withdrawal from the Occupied Territories". It was something of which no Israeli could have never ever dreamed of.

Yet the response of Sharon came two days later: on 29 March 2002, he

circumvented the EU request leading the EU to raise the issue again in 2013 and in 2015.

On the diplomatic front, and in order to foster its external recognition, the EU nominated its first Special envoy to the Middle East in 1996 within the framework of Common Foreign and Security Policy (CFSP). But it was a time in which the dynamic of peace was running out. The first envoy was Miguel Angel Moratinos and the second was Marc Otte, both of them distinguished diplomats of Spain and Belgium, and ex-ambassadors to Israel. Their mandate was to establish contacts with the different parties, to advice, to assist and to contribute to the implementation of the agreements. Although constrained by the very limitations of EU's capabilities in terms of foreign policy decision-making, their contribution has been deemed positive (Hebron Accord, January 1997 & the drafting of the Code of Conduct, April 1997 etc.).

But rapidly, the Peace Process started to stumble. While the Palestinians were negotiating with their Israeli counterpart, Israeli settlements in the Occupied Territories were mushrooming. The Oslo II agreement fragmented the territories in A, B,C areas of which Israel totally controlled the larger part (60 %) leaving under Palestinian authority a tiny but most populated piece of land, including the main towns. On the Palestinian side, those who refused what they dubbed as the "Oslo capitulation», did not hesitate to engage in suicide attacks in retaliation for Israeli repression and violence, thus contributing further to the stalemate in the whole process.

The EU feared a total collapse of the Peace Process. In its Florence Declaration, it warned of the gravity of the situation and stressed the need to support a " comprehensive and just peace " especially in terms of "the right of the Palestinians to self-determination and the principle of land for peace".

The Why Plantation negotiations (21-23 October 1998) led to the signature or the Why River Memorandum (23 October 1998). Although Ambassador Moratinos was present; it became clear that the EU had almost no say in the development of the negotiation. As a matter of fact, even before the Why Plantation negotiations, the European Parliament regretted in a Resolution (13 March 1998) that "the EU has not been associated in any significant discussion".

The Interim period of the Oslo Accord came to an end by 1999. A Palestinian State should have been declared and the EU could have pushed in that direction. In reality, the EU pressured Yasser Arafat not to act unilaterally, but promised in the Berlin Declaration (26 March 1999) that it will consider

No doubt that such a significant amount of money has contributed to lessen the sufferings of the Palestinians, avert a total collapse of the Palestinian Authority, helped building some important infrastructure and fostered Non-Governmental Organisations' activities. Yet, it is widely believed, in the research community, that this aid *"shouldered the cost of occupation, contained violence in the absence of conflict resolution"*[25] and served to bribe the Palestinian Authority.

While there is some truth in this assertion, it is also true that the EU contributed significantly in strengthening Palestinian civil society and in enhancing the legitimacy of the Palestinian Authority by inviting it to take part, as distinct partner, in all its Mediterranean policies (Euro-Mediterranean Partnership 1995, European Neighbourhood Policy 2004, Union for the Mediterranean 2008), by signing with the PLO (acting on behalf of the Palestinian Authority) an Association Agreement (1997) [26]and an Action Plan (May 2005), by increasing high-level EU visits to the Palestinian territories.

But Israel also benefitted from EU economic cooperation. An association agreement was signed on 20 November 1995 and since then Israel has remained an important trading partner for the EU which accounts for 35% of Israeli exports and 50 % of Israeli imports. But relations have not been always smooth. Indeed, a commercial row has tensed EU-Israel relations when the Commission published in 1998 a Communication on the rules of origin[27]. In the Communication, the Commission made it clear that products emanating from the settlements established in the Occupied Territories cannot benefit from the preferential treatment of Israel's exports. Obviously, Israel

---

[25] R. HOLLIS: » *The basic stakes and strategies of the EU and member states* » in Ezra Bulut AYMAT: *European involvement in the Arab-Israeli conflict*, Chaillot Papers, no.121, Institute of Security Studies, Paris, 2010, p.39.
See also Alain GRESH and Isabelle AVRAN:" *Bilan et perspectives de l'aide européenne*" in Muriel ASSEBURG and Volker PERTHES (eds.): *The European Union and the Palestinian Authority: recommendations for a new policy;* Stiftung Wissenschaft und Politik, Berlin, February, 1998, p.147.

[26] See Erwan LANNON: *"L'accord d'association intérimaire entre la Communié Européenne et l'OLP: institutionnalisation progressive des relations euro-palestiniennes*", Revue *des Affaires Européennes, Law and European Affairs*, no.2, 1997, pp.160-190.

[27] Communication of the Commission: *Implementation of the interim agreement on trade and trade-related matters between the European Community and Israel;* SEC 1998, 695 (final).

delegation, and Palestinian residents of Jerusalem were barred from taking part at the request of Israel. The bias was obvious from the very start.

The EU participated as any other delegation and has been tasked with chairing one of the working groups related to economic cooperation (REDWG). While the negotiations' rounds took place in Washington, the EU was expected to pay the bill in terms of financial assistance to the Palestinians.

The EU in the Peace Process (PP)

In the 1990s', the EU's institutional structure underwent significant changes: after the signing of the Maastricht Treaty (1991) a common Foreign and Security Policy was set up in 1992 increasing EU's legal competence. Later on, in 1997, after the signing of the Amsterdam Treaty, a "Policy Planning Unit and Early Warning" was established and the decision-making process was simplified with the introduction of the qualified majority voting. In 1999, an EU External Service was put in place, run by a High Representative. These changes were meant to enhance the political efficiency and increase European visibility on the international scene. The first High Representative, Javier Solana and the second, Catherine Ashton, and the third Frederica Mogherini, acted as "EU foreign ministers" endowing the EU with higher profile.

Although EU's political role in the Peace Process has been limited, EU took seriously its commitments to contribute to the "Economic cooperation", as gavel-holder of the Economic Development Working Group and as co-chair (with Norway) of the Ad Hoc Liaison Committee for Assistance to the Palestinians.

Immediately after the launching of the Peace Negotiations, the EU published two communications:

- EU support to the Middle East Peace Process
- The future of relations and cooperation between the European Community and the Middle East

The aim was to promote regional cooperation projects and to provide financial assistance to the Palestinian People. And indeed, many feasibility studies on regional cooperation projects have been financed, but for lack of progress in the negotiations, there just gathered dust in the drawers of the Commission. But EU financial assistance to the Palestinians has been regular and consistent. Clearly the EU became the paymaster of the Peace Process, committing an estimated 5,5 billion Euros for the whole period 1994-2016 including EU member states' contributions to UNRWA).

Few days after the invasion, it became clear that the US was preparing a military retaliation. "Desert Storm" was launched (January 1991). Iraqi military and industrial infrastructure was severely hit and the Iraqi army kicked out of Kuwait.

This is not the place here to cast blame on any party or to dissert on whether there was an alternative policy to be adopted. But the fact remains that such an American-led coalition of 28 states would have been impossible to gather if Kuwait was not an important oil-producing country and if it was not located in a region of great geopolitical and geo-economic relevance to Western interests.

That's why the Western military reaction to Iraqi invasion propped many Arabs to ask a simple question: Why Kuwait and not Palestine? The question was so ubiquitous and obsessional that, with the exception of Kuwait and other Gulf States, who were understandably grateful for the US, Arab popular anti-Americanism reached unprecedented peak[24]. It was not out of sympathy for Saddam Hussein or antipathy for Kuwait, a country which employed more than 300.000 Palestinians: it was simply a popular reaction against the incoherent and double-standard western policies

Gulf War was an exhibition of American projection of power. By contrast, it revealed the inherent European military weakness and lack of unity of purpose. But anti-Western sentiment in the Arab World was directed at both the US and the EU.

Some initiative had to be taken, on the Arab-Israeli conflict, in order to appease the Arab world. In the absence of any EU initiative, president Bush addressed the American congress, 6 March 1991, declaring that he shall convene an international conference on the Arab-Israeli conflict in order to reach a comprehensive peace "grounded in United Nations Security Council resolutions 242 and 338 and the principle of territory for peace. "The time has come to put an end to the Arab-Israeli conflict", he added.

Indeed, the Conference took place in Madrid (30 October 1991) formally under the dual sponsorship of the US and Russia (which established diplomatic relations with Israel just few days before the Conference, 18 October 1991).The Conference was not organized under the umbrella of the United Nations, the PLO has not been associated, the Palestinians could not have a separate

[24] Bichara KHADER: *Le Monde Arabe expliqué à l'Europe,* l'Harmattan**,** Paris, 2009, pp. 315-335

balance the newly enhanced German role in Eastern and Central Europe. Thus, after years of hibernation, the Euro-Arab dialogue was resuscitated but, unfortunately, it short-lived, this time, killed in the bud by the adventurous and senseless invasion of Kuwait by the Iraqi army (2 August 1990). The West started preparing its military response.

4. The EU and the Peace Process (1990-2013): banker but not player

As shown in the previous pages, after a relatively pro-active and autonomous external policy in the 70's culminating in the Venice Declaration, the 80's witnessed an erosion of both European external autonomy and internal consensus. The reactivation of the euro-Atlantic ties, during the Reagan – Thatcher era, has trimmed the EU's external autonomy while the prevalence of national policies over European consensus has diminished the clout and the appeal of the EU. To these factors, one can add the insufficient institutionalization of the EU in terms of Foreign policy decision-making, thus weakening the EU's capability to act autonomously, to take legitimate decisions on behalf of its members, to identify priorities and to formulate consistent policies[22].

From 1990 until 2010, withstanding the creation of the EU External Service, the EU did not seem to have achieved sufficient external autonomy or institutional capability, allowing it to act as a global player with significant impact on the development of the Arab-Israeli conflict. Ultimately, the EU remained, a "second fiddle", a junior partner to the USA, simply complementing US role in the region.

The way to Madrid Conference (October 1991)

The invasion of Kuwait (2 August 1990) took the international community off guard. As of 8 August, the US announced that they are sending troops to Saudi Arabia. Great Britain followed suit. France sticked to a more cautious position declaring that *"it wishes that the problem is solved within the Arab Community"*[23].The EU condemned the invasion and on August 4, 1990, it imposed an embargo on Iraq. Further decisions were left to the appreciation of each member state.

---

[22] See C. BRETTERTON and J. VOGLER: *The European Union as a global actor,* New York, Routledge, 2006

[23] Bichara KHADER: *L'Europe et la Palestine*: op.cit. pp.288-297

adopted a rule (3363/86) concerning the tariff regime applicable to the Occupied Territories. Almost unnoticed by many researchers, the move had a political significance in the sense that the EU considered the Occupied Territories as distinct territorial unit. Israel understood the message and did its utmost to hinder the exports of Palestinians agricultural products to European markets, triggering a threat of the European Parliament not to approve three cooperation protocols signed with Israel.

The First Palestinian Intifada, which broke out in 1987, produced a major impact on European opinions and policy-makers. I may venture to say that the public opinion shift towards the conflict started with this peaceful Intifada. Yasser Arafat, who, until then, was given a cold shoulder by Europe, was invited by the Italian government (3-4 November 1988), just few days before the Declaration of Independence of Palestine in Algiers (12-15 November 1988).

The reaction of the EU to this Declaration of Independence was well-worded and balanced (Declaration of 21 November 1988). "*The decision of the Palestinians,* reads the Declaration," *reflects the will of the Palestinian people to affirm its national identity"*.

The exiled PLO was rehabilitated to the great displeasure of Israel. Even the staunchest ally of Israel, the USA, announced that it is starting a "meaningful dialogue with the PLO". Again, Chairman Arafat is invited in Madrid (January 1989) and in Paris (2-4 May 1989) where he multiplied gestures of "Good will". In return, the EU considered, in the Madrid Declaration (June 1989) that" *the PLO must not only be associated to the peace process but to fully take part in it"*. This development will be followed by a row with Israel concerning the closure of Palestinian Universities and education centres, prompting the decision of the EU to provide aid to Palestinian educational institutions.

However, the end of 1989 was fraught with dramatic changes in Europe itself. The fall of the Berlin Wall (1989), paved the way for the German re-unification concluded on 3 October 1990. With the collapse of the bi-polar system, the implosion of the Soviet Union and the re-unification of Germany, the geopolitical landscape of the EU was suddenly transformed. The internal dual-pillar system (France-Germany) just crumbled.

As France felt that it was losing weight and influence in Europe itself to the advantage of Germany, François Mitterrand re- convened the Euro-Arab Ministerial Conference of Paris (22 December 1989) in order to counter-

Security Council which would link the 242 resolution with the recognition of Palestinian right to self-determination, and calling for the mutual recognition of Israel and the PLO.

In order to pre-empt this initiative, President Reagan came up with his own vision to solve the Arab-Israeli conflict. On 1 September 1982, he gave his first major speech on the conflict. He said that the US would oppose both Israeli annexation of the West Bank and Gaza and an independent Palestinian State. The US preference, he said, was "self-government" of the Palestinians" in a sort of association between the West Bank, Gaza and Jordan'[21].

This abrupt return to the Jordanian option was a clear departure from international law, EEC Venice Declaration and Arab positions on the conflict. Indeed, the Jordanian option was implicitly rejected, few days later, by the Arab Summit in its meeting in the Moroccan city of Fez (8-9 September 1982). The Arab Fez Plan reconfirmed the PLO, as sole and legitimate representative of the Palestinian People, called for an independent Palestinian State and included an implicit recognition of the right of Israel to exist (article 7).

President Reagan Plan was clearly intended to wreck the Franco-Egyptian initiative, to frustrate previous European commitments and to take the lead. Few days later, on 20 September 1982 a horrific massacre took place in the Palestinian Refugee Camps of Sabra and Chatila. The EEC could not remain silent: it immediately expressed its "shock" after the massacre of innocent Palestinians and asked the Israeli forces to withdraw from West Beirut. Yet the EC surprisingly greeted "the New American initiative" which offers an opportunity 'to peacefully resolve the Palestinian Question". For sure, President Reagan hammered the final nail into the coffin of EEC's independence and forced it back to the fold.

Between 1983 and 1986, the European Community had an overloaded agenda related to its internal transformation (Single Market) and to the third enlargement to Spain and Portugal (1986) two countries known to have strong linkages with the Arab World.

In the Middle East, Israel was tightening its grip on the Occupied Territories. Settlements were mushrooming everywhere in the Gaza Strip, in the West Bank and in the Golan Heights. It is in this context that the EU

[21] See William QUANDT: *Peace Process: American diplomacy in the Arab-Israeli conflict since 1967,* University of California, Berkeley, 3rd edition, 2005, pp.255-256

Israel (3-5 March 1982). In his speech, he avoided to criticize Israeli policies in the occupied territories or to condemn the recent annexation of the Golan Heights. But he did not reject the idea of a "Palestinian State", but "in due course" (le moment venu).

Overtaken by a pro-active French diplomacy, the European Council sent Mr. Tindemans for a fact-finding mission (May-June 1982). His report constituted a major shift of EEC's policy by calling the Europeans to give full support to Camp David Agreement which is "the most appropriate formula to solve the question".

In June 6, 1982, Israel raided Lebanon and its capital, Beirut, forced Arafat to leave the country and occupied South Lebanon. Israel was taking its revenge and unilaterally imposing its policies shouldered by a complacent, or even complicit, American Administration and emboldened by the fragmented Arab sub-regional system.

Naturally the EEC condemned the Israel invasion and brandished the possibility of sanctions (Bonn Declaration 9 June 1982) and few days later, the EC enjoined Israel to answer 10 European requests, among other things, "*to respect Geneva Conventions*, not to harbour "offensive *intentions*" and to "observe *the cease-fire*" The response of Israel was blunt and negative. Yet in its Brussels Declaration (29 June 1982), no sanctions were imposed or even envisaged.

By the end of 1982, one gets the impression that the EEC has lost its margin of manoeuvre and was totally rudderless. The Arabs criticized its policy because it did not go too far in punishing Israel for its illegal practices. While the Israelis were convinced that the Europeans were turning their back to them and the Americans were furious at Europe's quest for actorship and visibility.

The EC found itself in an uncomfortable position. With such fierce opposition on the part of Israel and the US, the EC's external autonomy has been severely trimmed. While it's internal consensus has been adversely affected by Member states' internal squabbling. Some Member States were either reluctant to antagonize the US (like Great Britain) or alienate Israel (Holland and Germany) while others were opposed to the Europeanization of Foreign Policy issues (like France).

No wonder therefore if some European countries tried to bypass the EEC and to launch their own initiatives. This was the case with the announcement of the French-Egyptian initiative, (July 1982), seeking a new resolution of the UN

Already after the Venice Declaration, Israel issued the following warning: "*Nothing will remain of the Venice Declaration but its bitter memory"*[19].

The threat was explicit but Israel was waiting for a propitious moment. And, indeed, the beginning of the 1980's offered Israel a golden opportunity: the Arab system was in shambles, with Lebanon and Iraq plunging into chaos and Egypt totally neutralized. In 1982, Israeli army invaded Lebanon in a clear intent to destroy the PLO and its political and military infrastructure.

On the global scene, the international system was slipping back into acrimonious bickering, mainly after Reagan's victory. The revival of the Cold War after years of "détente" spurred new tensions with the Soviet Union and, indirectly, reduced EEC's external autonomy and its margin of manoeuvre. The election of Margaret Thatcher in Great Britain (1979) and François Mitterrand (1981) in France dealt a fatal blow to EEC's attempt to adopt an alternative policy to that of the USA. Michel Jobert, French Foreign Minister during the Giscard d'Estaing presidency, used to recall the threat of Kissinger of "killing the Euro-Arab dialogue in the bud".

Obviously, the winds of change, whether regionally or internationally, were blowing in favour of Israel. Just one year after the Venice Declaration, on the first of June 1981, my brother, Naïm Khader, first PLO representative in Belgium and the linchpin of the Euro-Arab dialogue, has been assassinated. On the 7th of June, Israel bombed the Iraqi Nuclear Reactor of Tammouz. Later on, in December 1981, it announced the annexation of the Golan Heights.

The EEC witnessed the events with concern but it was voiceless. Margaret Thatcher sided with the US and refused any European initiative which would be at odds with the US. While François Mitterand engaged in solitary manoeuvres clipping the wings of the nascent European Political Cooperation. During his visit to Israel, Claude Cheysson, ex-European Commissioner and French Foreign Minister rejected any European initiative in the Middle East. Few days later, during his visit to Cairo (January 1982) and to the Gulf States (February 1982) he did not hesitate to state bluntly:" The Venice Declaration belongs to the past. From now on, we speak about a "Palestinian state"[20]. Undoubtedly, France was seeking to carve out a specific role for itself, eclipsing European Common Policy.

Against this background, Mitterand's first visit to the Middle East was to

[19] The Israeli Cabinet Statement on the Venice Declaration, June 15,1980
[20] Le Monde, 5 January 1982.

Declaration of 13 June 1980, probably the major shift in EC policy with regard to the Palestinian Question. This seminal Declaration builds on previous statements but adds, for the first time, the mention of the PLO "which should be associated with the negotiations".

Again, EEC statement infuriated the state of Israel. On the 15th of June 1980, the Israeli regular cabinet meeting issued this stunning communiqué :" *The decision calls upon us and other nations to be involved in the peace process ,to bring in the Arab SS, called the Palestinian Liberation Organization*…"[17].In an another tough-worded statement in the Knesset, 19 June 1980, Shamir condemned what he called EEC's "one-sidedness", objected to the mention of PLO, according to him, "an organisation of murderers" and saw no need for a Palestinian state since "there is already a Palestinian state, in "Jordan". It is well - nigh impossible to be more explicit.

3. The EEC and the Palestinian Question (1980-1990): the eclipse of the European actor

During the previous decade, EC's position underwent a remarkable incremental development recognizing that the Palestinian problem is not only a refugee problem, that the Palestinians people has legitimate rights to self-determination, and a "homeland", that the Palestinian problem is "crucial" in the conflict, that the settlements are illegal, and that the PLO should " participate in any negotiations". Although the EEC did not mention the PLO as "sole representative" of the Palestinian People, clearly the decade was a "Palestinian moment". No wonder if Time Magazine ran a six-page story with the title "The Palestinians: key to Middle East Peace"[18].

But the next decade proved to be a decade a bitter harvest: The USA put an end to the EEC's unilateralism and Israel garnered enough support from the USA to invade Lebanon and uproot the PLO forcing it into exile. The regional convulsion and the transformation of the international system contributed to the success of American and Israeli strategies.

When the Venice Declaration was issued, the Middle East was already sinking in turmoil and havoc. Egypt has been castigated for its unilateral Peace Treaty with Israel and isolated in the Arab Regional System. Lebanon civil war was raging. The Iran-Iraq war polarized even further the Arab States. Time was ripe for Israel to act against the PLO, in order to nullify its diplomatic gains.

[17] Quoted by Ilan GREILSAMMER and Joseph WEILER: op. cit. p. 49.
[18] Anders PERSSONS: op.cit. p.11.

allies (Britain, Germany, Holland and Italy)" *to abandon their attempt to deal directly with the Arab World"*[16]. But the European Community, as such, did not backtrack.

In February 1977, in the final communiqué of the 2nd meeting of the General Commission of the Euro-Arab Dialogue, the EEC declared it's "opposition to the policy of establishing colonies and to" any attempt at unilaterally modifying the status of Jerusalem". In June 1977, in the London European Council, the Nine EC members called for a "homeland" for the "Palestinian People" which should participate in the negotiations in "an appropriate manner".

But the year 1977 was crucial for two other reasons. First, the Likud party won the legislative elections and Menahem Begin, became prime minister. The second is Sadat's spectacular visit to Jerusalem, in November 1977. Begin adopted a tougher line supporting Jewish colonization of the Occupied Territories dubbed as "Eretz Israel". While, Sadat's initiative broke all existing taboos and was hailed by Western media as a major breakthrough. The EEC was taken off-guard and embarrassed. Obviously, it was not displeased with Sadat's gesture. But it did not want to be seen as blessing an initiative almost unanimously condemned in the Arab World. The wording of its reaction to the visit, during the EEC summit (21-23 November 1977) reflected its embarrassment. On the one hand, it greeted the "courageous initiative" of President Sadat, but on the other, it called for a "global settlement" which takes into consideration "the rights and preoccupations of all parties".

In the General Assembly of the United Nations (December 1978), without withdrawing its support to Camp David Agreement, the EEC re-affirmed that the "Palestinians Problem" is crucial to the conflict and that " it is increasingly linked to the overall solution of the conflict in the Middle East. This insistence on a "comprehensive settlement" is reiterated in the Paris Declaration of March 26, 1979, and has been certainly influenced by the French position under President Valerie Giscard d'Estaing.

Nevertheless, until 1979, the EC cautiously avoided mentioning the PLO (Palestine Liberation Organisation) as sole representative of the Palestinian People. As a matter of fact, the PLO Representative in Brussels, Dr. Naïm KHADER, was allowed to take part in the EU-Arab dialogue only as a member of the Arab delegation (Dublin formula). This taboo was lifted in the Venice

[16] Ilan GREILSAMMER and Joseph WEILER: op. cit. p.34.

The initiative to launch a Euro-Arab Dialogue (EAD)[14]came from the Arab side. Although Arab oil embargo on the US and Holland was met with public outcry, the Arabs, far from willing to hurt European Economy on which they largely depend, wanted to show the urgency to solve the protracted Arab-Israeli conflict which deflects their attention from more pressing needs, exhausts their financial resources, and hinders their development. These motivations are implicit in the Arab "Declaration to Western Europe" issued during the Arab Summit of Algiers on 28 November 1973, and meant to reach out to Europe, in a gesture of good will.

The Algiers summit mandated 4 Arab ministers to make the offer of "dialogue" to the European Summit which took place in Copenhagen on 10-14 December 1973. The Arab objective was to ensure European support for a just solution of the Arab –Israeli conflict, a condition *sine qua non* for lasting stability in the region and greater security for Europe itself.

The EEC welcomed the Arab offer. Many European interests were at stake: security of energy supplies, access to large consumer markets, money recycling in European economies, all of which require a more cooperative approach. The resolution of the Arab-Israeli conflict imposed itself as a top priority. It is therefore totally erroneous to believe that the Arabs used the leverage of "oil" to highjack the dialogue by transforming it in an arena for debating the Palestinian Question. The Europeans recognized the "legitimate rights" of the Palestinians in November 1973 prior to the Euro-Arab Dialogue, but it is true that this dialogue contributed to articulate a more substantive European position.

Indeed, from 1974 to 1980, European language became more explicit and precise and the EC, itself, became more assertive and more autonomous, taking even the risk of alienating the US[15]. Secretary of State, Henry Kissinger *"reacted very sharply to what it saw as a breach in the Western front against Arab oil exporters"* and Washington exerted strong pressures on its closest

---

[14] See Bichara KHADER: *"The Euro-Arab Dialogue* ", in *Arab Affairs***,** Spring, 1993, no.1, volume 13, pp.4-40.

- John TAYLOR: "*The Euro-Arab Dialogue: Quest for an interregional partnership*", in *Middle East journal*, volume 32, no.4, autumn 1978.

-Ahmad S. DAJJANI: *Euro-Arab Dialogue: an Arab point of view* (Arabic), Cairo, Anglo- Egyptian Library, 1976, 260 p.

[15] E. AOUN: "European *foreign policy in the Arab-Israeli dispute: much ado for nothing*?", in *European Foreign Affairs journal*, 2003, vol.8, (3).

3. They consider that a peace agreement should be based particularly on the following points: “

   I. The inadmissibility of the acquisition of territory by force;

   II. The need for Israel to end the territorial occupation which it has maintained since the conflict of 1967;

   III. Respect for the sovereignty, territorial integrity and independence of every State in the area and their right to live in peace within secure and recognized boundaries;

   IV. Recognition that in the establishment of a just and lasting peace account must be taken of the legitimate rights of the Palestinians.”

4. They recall that according to Resolution No. 242 the peace settlement must be the object of international guarantees. They consider that such guarantees must be reinforced, among other means, by the dispatch of peacekeeping forces to the demilitarized zones envisaged in Article 2 (c) of Resolution No. 242. They are agreed that such guarantees are of primary importance in settling the overall situation in the Middle East inconformity with Resolution No. 242, to which the Council refers in Resolution No. 338. They reserve the right to make proposals in this connexion.

5. They recall on this occasion the ties of all kinds which have long linked them to the littoral States of the south and east of the Mediterranean. In this connexion they reaffirm the terms of the Declaration of the Paris Summit of 21 October 1972 and recall that the Community has decided, in the framework of a global and balanced approach, to negotiate agreements with those countries.

This statement is a major watershed in EEC’s Middle East policy, indicating a more balanced European position. As expected, the Arab leaders applauded the Declaration, while Israeli reaction was harsh and sharp describing the statement as non –productive, a result of " Arab oil blackmail" and calling on EEC not to meddle in Middle Eastern Affairs.

Although European calls for Israeli withdrawal from the Occupied Territories are prior to the first Oil Crisis (October 1973) there is no doubt that the oil crisis and the embargo imposed on some European countries have served as additional catalysts for a greater European involvement in the Arab Israeli conflict, mainly through the Euro-Arab dialogue.

dependency on energy supplies and, therefore, their vulnerability to events occurring in the Middle East. This produced a renewed awareness of the urgency to end Israeli occupation, to address the Palestinian Question and to appease Arab opinions, furious at Western complacency, if not complicity, with Israel.

One month after the October war, the EEC met on November 6, 1973 to discuss the situation of the Middle East. In their Declaration, the Nine Foreign Ministers considered that a peace agreement should be based on the "inadmissibility of the acquisition of territory by force" and on the "respect for the sovereign territorial independence of every state in the area". More significantly, for the first time, in an official document, the term "Palestinians" was explicitly used, and their "legitimate rights" recognized.

Declaration of the Nine Foreign Ministers of 6 November 1973, in Brussels, on the Situation in the Middle East

The Nine Governments of the European Community have continued their exchange of views on the situation in the Middle East. While emphasizing that the views set out below are only a first contribution on their part to the search for a comprehensive solution to the problem, they have agreed on the following:

1. They strongly urge that the forces of both sides in the Middle East conflict should return immediately to the positions they occupied on 22 October in accordance with Resolutions 339 and 340 of the Security Council. They believe that a return to these positions will facilitate a solution to other pressing problems concerning prisoners-of-war and the Egyptian Third Army.

2. They have the firm hope that, following the adoption by the Security Council of Resolution No. 338 of 22 October, negotiations will at last begin for the restoration in the Middle East of a just and lasting peace through the application of Security Council Resolution No. 242 in all of its parts. They declare themselves ready to do all in their power to contribute to that peace. They believe that those negotiations must take place in the framework of the United Nations. They recall that the Charter has entrusted to the Security Council the principal responsibility for international peace and security. The Council and the Secretary-General have a special role to play in the making and keeping of peace through the application of Council Resolutions Nos. 242 and 338.

decision-making.

2. The EEC and the Palestinian Question 1967-1980: the emergence of an actor

This period has been momentous: it witnessed a **significant up-turn** of European policies towards the Palestinian Question, as it has been marked by the establishment of the European Political Cooperation' (1970), the October War of 1973, the first Oil crisis (1973), the initiation of the Euro-Arab Dialogue (1974) and the gradual transformation of European policies towards the Palestinian Question.

No doubt that the Arab-Israeli conflict has been a decisive factor in the establishment of the European Political Cooperation. Indeed, during the first meeting of the six European foreign ministers, in Munich, in November 1970, the Arab –Israeli conflict ranked among the top priorities. One year later, the Six European Member States of the EC adopted the "Schuman Document" (1971) which called for "Israeli withdrawal from the occupied territories" in return for "Arab recognition of Israel by Arab States", a formulation which strangely resembles the Arab Plan made public 30 years later (2002) and re-affirmed in the Arab Summit of the Dead Sea in Jordan in 2017. Following this Report, the EEC issued, in 1971, its first official statement on the Arab-Israeli conflict confirming the approval of "Resolution 242" of the Security Council and calling for a "just peace in the Middle East"[13].

No reference was made in this first statement to the "Palestinian People" as such. At that time, the EEC could not go further than the Security Council's resolution 242 which only affirmed the need for achieving a just settlement of "the refugee problem".

In 1972, the EEC incorporated three new members: Great Britain, Ireland and Denmark, none of them very enthusiastic about a specific role for Europe in Foreign Affairs. Great-Britain, in particular, thought that the US should chart the course and lead and that the EEC should stay away.

But the October War (6 October 1973), the ensuing first oil crisis and the embargo imposed on Holland (16 October), a close friend of Israel, served as an eye-opener. Out of a sudden, Europeans discovered the extent of their

[13] Anders PERSSONS: Legitimizing *a Just Peace: EU's promotion of the parameters of Just Peace in the Middle East*, JAD-PbP Paper, Lund University, no.9, November 2010, p.8.

countries to recognize *de jure* the state of Israel[9]. Germany provided Israel with huge financial support through German "reparations"[10], France provided it with nuclear technology and military assistance[11] and other European countries contributed also their share. On the level of the European Economic Community (EEC), a first economic agreement with Israel was signed in 1964.

The fact that the Palestinians, who were not responsible for the "Holocaust", had to bear the brunt and to take the rap, was not a matter of concern. The Palestinian Question was either put on the backburner, or considered as a humanitarian issue to be tackled by the United Nations Relief and Works Agency (UNRWA).

But it is inappropriate to speak at that period of a European Foreign Policy: it simply did not exist. Foreign policy issues remained the reserve of national states, while the EEC was only tasked with furthering economic integration, perceived as a path of consolidating peace after two destructive wars. This lack of coordination came to the fore during the 1967, as some European countries of the EEC sided with Israel (Germany, Holland), while others (like France under General de Gaulle)[12] decided to impose an arms embargo on the belligerents including Israel. After years of French support to Israel, de Gaulle's policy shift has brought an end to the privileged relation with Israel.

Thus the 1967 war can be considered as a first wake-up call with regard to the Arab-Israeli conflict, and as turning point in the European approach to the whole Arab region. European support to Israel started to dwindle. But European recognition of Palestinian plight and right has yet to come.

On the whole during this first period, the main concern of the EEC was to consolidate its internal integration process. In foreign issues, the US was leading the western bloc and transatlantic relationship was given primacy over European external actorness. Moreover, the EC had no legal competence to act as a "unit" in foreign policy matters because of the inter-governmental nature of

---

[9] See Benjamin PINKUS: *The Soviet Government and the Jews 1948-1967; a documentary study,* Cambridge University Press 1984.
Also, the article of Dominique VIDAL: "*L'URSS sioniste? Moscou et la Palestine 1945-1955"*, in *Revue d'Etudes Palestiniennes***,** *no.28, 1988, pp.81-103.*

[10] Shahram CERBIN ('ed.): *Germany and the Middle East : patterns and prospects,* Westview Press, London, 1987

[11] Samy COHEN**:** *De Gaulle, les Gaullistes et Israël,* Alain Moreau, Paris, 1974

[12] Claudine RULLEAU: *La Politique arabe de la France de de Gaulle à Valéry Giscard d'Estaing,* Copernic, Paris, 1980

diplomacy" and for it's supposed pro-Palestinian bias, or "pro-Arab shift"[5] while many Palestinian and European researchers highlighted EU's "power deficit"[6] and the expectation-performance gap in European declaratory policy, denouncing either the "failure of the EU"[7] or, even, the "European betrayal" of Palestine[8].

My argument here is less harsh. Indeed, I argue that, in spite of its inconsistent and incoherent policies (for example: European distinctive voting in the General Assembly of the United Nations on the upgrading of Palestinian status in November 2012), EU's statements have contributed to bolster Palestinian legitimate claims, and have been instrumental in the world-wide recognition of Palestinian rights.

But I shall argue also that by remaining a faithful follower of the US and a junior partner in the Peace Process, by failing to impose non-violent coercion on Israel in spite of its repeated breaches of international law, and by contenting itself with providing financial help to the Palestinians in the absence of a lasting solution, the EU failed in showing the sense of purpose and leadership in the Middle East and ultimately left the US in the driving seat with tragic consequences in terms of continued Israeli occupation and rampant colonization which led, as we shall see, to the collapse of all peace plans.

1. The European Community (EC) and the Palestinian Question (1957-1967): total neglect

The Rome Treaty has been signed by the six founding European members in 1957, just one year after the Suez War and in the midst of the Algerian Liberation war. In such a context, Israel was not only seen as an "ally" but almost as a member of the European family, bulwark of western democracy, a paragon of courage, a symbol of modernity. Suffice to look at many books' titles published during that period. Clearly, European official and popular sympathy for Israel was undisputable. The Soviet Union was one of the first

[5] Ilan GREILSAMMER and Joseph WEILER: *Europe's Middle East dilemma: the quest for a united stance,* London, Westview Press, 1987, p.ix.

[6] See B.A. ROBERSON (ed.): *The Middle East and Europe: the power deficit,* Routledge, London, 1998.

[7] Laurence BERNARD: *"la faillite de l'Union Européenne en Palestine***",** *Monde Diplomatique,* novembre 2013, p.9.

[8] See the book written by the EU parliamentarian, Véronique de Keyser (with Stéphane HESSEL): *Palestine: la trahison Européenne***,** Fayard, Paris, 2013.

In such a context, Israel strategic relevance was bolstered: many Europeans perceived Israel not only as a "safe shelter" for the Jews, but also as a "shield" against a turbulent anti-western environment and a "stronghold" protecting European interests. The participation of Israel in the tripartite aggression against Egypt in 1956 is clear indication of the role which has to be assumed by the newly-born "Jewish State". This is the general picture on the eve of the Rome Treaty (1957). Establishing the European Economic Community (EEC)

This article does not aim to go back to events prior to 1957: these have been thoroughly investigated in hundreds of books and in my own book on "*Europe and Palestine from the Crusades until now"*[2].The purpose here is to take stock of the gradual transformation of Europe's position with regard to the Palestinians and to the Palestinian Question from 1957 until 2017.

I shall argue that Europe's position has moved slowly but surely from total neglect of the political dimension of the Palestinian Question (1957-1967), to the recognition of the "legitimate rights "of the Palestinians (1973), the need for "a homeland " for the " Palestinian People"(1977), and their right for "self-determination", which should be achieved through negotiations with the "participation of the PLO "(Venice Declaration 1980), which implies a " Palestinian state"(Berlin Declaration 1999) , living side by side with Israel, with "Jerusalem as the capital of the future Palestinian State"(EU's statement 2009)[3]. In many other statements, the EU condemned Israel's "occupation", of Palestinian and Syrian territories, denounced the "settlement policy", reiterated the urgency of the "two- state solution", and insisted upon the necessity of having a sovereign, viable and contiguous Palestinian state (Paris Conference, January 15, 2017).

EU policies have come under attack from different directions. Israelis and many European Jews[4] have repeatedly blamed Europe for its "megaphone

---

[2] Bichara Khader, *l'Europe et la Palestine : des Croisades à nos jours,* l'Harmattan, Paris, 1999.
Arabic translation: Markaz Dirasat Al Wihdah Al-Arabiyyah, Beirut, 2000.

[3] Speaking in the Knesset on the 18th of November 2013, French President, François Hollande courageously reiterated the EU position on Jerusalem, capital of the "two states".

[4] On 29 May 2002, thousands of Jews gathered in Brussels in solidarity with Israel denouncing European pro-Palestinian stance and linking it to anti-Semitism.

Research

Europe and the Palestinian Question (1958-2018)

Declaratory but toothless diplomacy

Bichara Khader*

Introduction

Palestinian memory is replete of events related to Europe (Crusades 1099-1290), Napoleon's expedition in Egypt and Palestine (1798-1799), the establishment of the first European consulates (19th century), European broken promises to Sharif Hussein (1915), the secret Sykes-Picot agreement (1916), Balfour Declaration (1917), British Mandate in Palestine (1922-1948), the West-sponsored partition plan of Palestine (1947) and finally the recognition of the State of Israel by most of European countries . To put it in a nutshell, Europe has been "part and parcel of the Palestinian issue"[1] since its very beginning.

Since 1948, the main concern of Western countries was to secure the existence and consolidation of the State of Israel, to shield it from its Arab environment. The Palestinian "Nakba" – the forced exile of two thirds of the Palestinian people- was seen as a "collateral damage" and for many Europeans the Palestinian Question became a "refugee problem" which has to be dealt with as a "humanitarian issue".

The historical context in Europe and the geopolitical transformation in the Arab World offer some clues to understand European primordial sympathy towards the Zionist movement. The Shoah has produced in Europe an immense feeling of guilt: European States and public opinion, in general, felt that they have a "moral debt" towards Israel. By contrast, events in the Arab World, in a context of decolonization, were perceived as largely hostile to the West, in general, and to European interests in particular: the Egyptian revolution (1952) the nationalisation of the Suez Canal Company (1956), the Algerian Liberation war (1954-1962), and the destruction of the pro-Western Hashemite Kingdom of Iraq (1958), among many other dramatic events.

---

* **Professor Emeritus at the Catholic University of Louvain and Founder of the Study and Research Centre on the Contemporary Arab World.**

[1] Alvaro de VASCONCELOS and Marcin ZOROWSKI: *The Obama Moment: European and American perspectives,* European Union Institute of Security Studies, Paris, 2009, p.178i.

English Section

and establish a new world order. The book explains the rise of the AI in Chinese industry and the competition it poses for global IT companies, painting Beijing as "the next-innovation superpower." But he warns against the country's "massive technological disruption" that is lurking in the background.

financed by the EU (2017) and by contenting itself with providing financial help to the Palestinians in the absence of a just and lasting solution, the EU failed to show actorness and leadership in the Middle East and ultimately allowed Israel to pursue its occupation in total impunity.

Book Reviews

China, an Emerging Global Power with Challenges

Marwan Asmar

China is becoming a powerful player on the world stage with multiple, economic and security dynamics. Four books are presented in this review-article. The first book China and the Middle East: Venturing into the Maelstrom by James M. Dorsey deals with the country's role in Asia and the Middle East with the focus on Chinese foreign relations as instruments of power and influence in concentric circles, moving from Pakistan, Central Asian republics and then forward to the Middle East. The author employs new concepts for this.

The second book Dealing with China: An Insider Unmasks the New Economic Superpower by Henry Paulson shows great insight into the workings of the Chinese economic system by an American who was former U.S. Treasury Secretary and Chairman of Goldman. The author narrates the economic rise of China through personal documentary experiences and the United work together for greater things based capitalistic concepts and privatization focusing on the "Chinese mind".

The Third book China's Great Wall of Debt: Shadow Banks, Ghost Cities, Massive Loans and the End of the Chinese Miracle by Dinny McMahon is also a mixture of economic praise and what can be called a wake up call to the type of economic development China pursed that was based on debt, spending and the creation of projects that have not necessarily reached their goals but could pose great dangers.

The final book AI Superpower: China, Silicon Valley and the New World Order by Kai-Fu Lee is about artificial intelligence and economic development. The author talks about AI from a comparative perspective related to China and the United States where the onus is on the development of this huge industry that is likely to command the wave

Bibliography

Arab-Chinese relations: 1990-2017

- *Arabic References*
- *English References*

Abdel Qader Na'eem

English Section

Research and Studies

Europe and the Palestinian Question (1958-2018): declaratory but toothless diplomacy

Bichara Khader

The paper aims to take stock of the gradual transformation of Europe's position on the Palestinian Question from 1958 until 2018.It argues that Europe's position has moved slowly from total neglect of the political dimension of the Palestinian Question (1957-1967) to the recognition of the "legitimate rights" of the Palestinians (1973), the need for " a homeland" for the " Palestinian people"(1977), and the right for "self-determination" through negotiations with the " participation of the PLO"(Venice Declaration 1980), which implies a " Palestinian state" (Berlin Declaration 1999) with "Jerusalem as the capital of the future Palestinian State) "(EU's statement 2009).

Although many experts blame the EU for its "megaphone diplomacy" highlighting the expectation-performance gap in European declaratory policy, I argue here that in spite of its inconsistent and incoherent policies (which condemn Israeli practices in the occupied territories while enhancing EU's relations with Israel), EU's statements have largely contributed not only to bolster Palestinian rights, but have also have been instrumental in the world-wide recognition of Palestinian rights.

But the paper argues also that, by failing to impose non-violent coercion on Israel in spite of its repeated breaches of international law (although some new initiatives like the labeling of Israeli products (2013-15) and asking Israel to pay back the amount of destroyed property

different powers, elites and intellectuals. They agree that this noble struggle phenomenon shall be subject to urgent critique for development and investment in a straightforward political project, to take place before the inspiring positive aspects vanish over time.

It is concluded that the general shape of the marches as public struggle and peaceful civil resistance shall be maintained to cope with the necessities of a subjective, hard reality. They also need to be further stressed as an inclusive national decision which is well-coordinated. In other words, after 7 months of demonstrations on the Gazan border fence, martyrdom of over 200 Palestinians, including children, and injury of thousands of different ages, the unprecedented action shall not turn to a routine which does not affect anyone abroad.

Finally, the report recommends responses which fit the spirit of the Gazan Return Marches in each of the West Bank, the territories occupied in 1948 and the diaspora in Lebanon, Syria and Jordan. Such reactions would move the phenomenon to an inclusive struggle action which could move politics in faster and more significant steps, serving the interest of the Palestinian issue according to a unified political vision for these activities.

Impact of Unemployment Rates on Jordan's Economic Growth

Mohamed Abbasi

According to latest available official data in the third quarter of 2018, the unemployment rate of the Jordanian society amounted to 18.6%. The present report analyzes the phenomenon, taking into consideration the direct and indirect impacts for such high indicators on economic growth. The term Alternative Opportunity is employed to indicate the economic potentials missing from the society as a result of the rising unemployment rates.

It is concluded that Jordan's long-term unemployment statistics are high, structural, systematic and masked. They also negatively affect economic growth by reducing labour productivity and chances to found new enterprises in a relatively small economy, loss of the labour force potentials inactive in the fields of innovation, building of capacity and knowledge necessary to motivate and sustain development, bearing in mind that the Jordanian labour force is young and educated.

the Democrats won 47 seats. For the Congress, on the other hand, the Democrats occupied 235 seats and the Republicans 199 seats.

The Mid-term election is considered a public referendum of the President's 2-year performance, which is often not taken by his own party. However, losing the Congress was not expected due to excellent economic indicators achieved by Trump in the last two years, which indicates that the defeat is attributed to other reasons.

The above outcomes are significant as they grant the Democrats the ability to enforce control over the President, a role the Republicans chose not to play in the last two years and left Trump in a status of near authorization. The shift would affect the White House's different policies and restrict the President's action in the other half of the term until 2021. As a result, he will have to move closer to the Democrats and make further concessions. Due to the President's nature and controversial performance, the race received a great deal of international attention at different levels. The new and unpredicted changes in the US policy have led to the rise of tension with several world countries.

Reports and Articles

Meaningful Israeli Assessment of the Gaza Strip Return Marches

Hasan Ahmad

The Return Marches of the Gaza Strip began on 30 March 2018 in the form of peaceful activity on 5 main locations along the Eastern border fence. Later, it became a weekly event which continues until the preparation of the present report. Here, focus is laid on the Israeli assessment of the marches according to analyses conducted by Israeli think tanks.

Upon the considerable successes achieved by these marches, they are expected to witness development and investment for further gains in favour of the Palestinian interests. That could accomplished by an inclusive review of the entire current status quo of the occupied territories, aimed at re-evaluating the progress of the Palestinian issue. In addition, the Great Return Marches have become a common nation-wide subject for discussion for

File Issue: US Midterm Election Results 2018

US Midterm Election Results 2018

Haneen Odeh

US Midterm Election Results 2018: Possible Transition Indicators

Ahmad Al Borsan

The present report discusses the possible transition indicators in the wake of the Midterm Elections which took place on 6 November 2018. As the electorates were motivated to head to the polls, the turnout was the highest (49.3% of those eligible) in the history of US elections since 1914 (50.4%). It is found that Donald Trump's take over as US President in 2016 invoked several segments of the American people – especially women and racial communities – due to his stances and interior policies with reference to a number of sensitive issues. According to the Pew Research Center, Trump's policies constituted a major factor, pushing 63% of the pollsters to cast their vote – which only occurred in the Midterms of 1982 under President Ronald Regan.

It is concluded that Trump's violation of the UN resolutions and political conventions is expected to drive the Congress into restricting his foreign policy, which often reflects a personal approach but not that of institutions or the Deep State. In addition, the Midterms would make the Congress more able to exert control over the President's internal and external policies and enhance the legislative power's role in light of the hostility between him and the Democrats.

Reactions to US Mid-term Election 2018

Khaled Basheer

The present report investigates the internal, international and Arab reactions to the results of the US Mid-term Elections for the Senate and Congress, which took place on Tuesday 6 November 2018. The race is held every 2 years after half the presidency term has passed. The Americans choose 35 of the 100 Senators and all the 435 Congress members.

For the Senate, the Republicans kept the majority by 53 seats, while

Research & Studies

State Building Challenges in Arab Spring Countries: Libya as a Model

Mabrouk Sahli

The present study is aimed at addressing a major issue of State Building Challenges in Arab Spring Countries (Libya as a Model). A number of Arab countries saw public uprisings against the regimes to demand democracy, political participation and devolution of power. However, the situation in Libya witnessed serious dilemmas which almost led to the collapse of the state, such as the split of the political power, spread of armed militias, rise of extremist groups, prevalence of human trafficking and increase of refugee flow to neighbouring countries. Thus, the main questions here are: what is meant by state building? What is the impact of such dilemmas on the state building in Libya?

In general terms, the 2011 events of several Arab countries, including Libya, uncovered their fragile political structures. Therefore, state building now constitutes the chief challenge before their peoples and International Community.

More particularly, it is concluded that the state building of Libya is associated with structural impasses, such as political marginalization, collapse of public institutions, weak political awareness, basic tribal and territorial conflicts over power and wealth and fall of the economy. If it keeps suffering from the same issues and does not seek inclusive reform, the state will see further fragmentation and failure of sovereignty.

Finally, the recommendations of the study include the following: creating a foundation for dialogue as a social contract for all parties, consolidation of nationwide reconciliation, government institutional reform, referendum on the constitution and general and presidential elections, while each party confirms commitment to whatever legitimacy is brought by the ballot box.

Editorial

The Future of the Palestinian Question between Hamas and Fatah

Editor

It goes without saying that both Hamas and Fatah movements represent the basis of the Palestinian people's power whether in Palestine or in the Diaspora. Therefore, the search for a future settlement for the Palestinian question, which realizes the Palestinian rights, could not be reached without the agreement of both movements to accept such a settlement.

Today, the United States and Israel attempt to deeply involve the Arab states in a process of security, economic and political normalization or rather partnership with Israel. However, this process lacks a vision and has no relation with the Arab-Israeli conflict, the occupation of Palestine, and the threat posed by Israel on the national Arab security or that pertaining to each Arab state, and hence tends to be at no cost. The failure of both Hamas and Fatah to reach a mutual vision and national program has widely affected the Palestinian question and enabled the U.S. and Israel to put pressure on some Arab states to abandon the Palestinian question. Furthermore, this failure has opened a venue for some Arab states to normalize their relations with Israel and to present considerable concessions regarding the Palestinian question in a way that does not keep the Palestinian question as a question that based intrinsically on the end of occupation, the return of the Palestinian refugees and the establishment of the independent and sovereign Palestinian state.

In the light of the dangerous circumstances that the Palestinian question has gone through, it is believed that only both the collective leaderships of Hamas and Fatah have the opportunity now, more than ever, to take the initiative to shift the events to end the occupation, as well as to reach practical mechanisms and understandings in front of the Palestinians and the world. This initiative will consolidate the Palestinian position and prevent any negative interventions in the Palestinian question from one side, and will undermine the normalization or "partnership" with Israel by any Arab party from the other side.

97	**Arabic Abstracts (for English Section)**
	English Section
	Research and Studies
101	*Europe and the Palestinian Question (1958-2018): declaratory but toothless diplomacy*
	Bichara Khader
	Book Reviews
143	*China, an Emerging Global Power with Challenges*
	Marwan Asmar
--	**English Abstracts (for Arabic Section)**

Contents

page	
7	***Editorial*** *The Future of the Palestinian Question between Hamas and Fatah* ***Editor***
13	***Research & Studies*** *State Building Challenges in Arab Spring Countries: Libya as a Model* ***Mabrouk Sahli***
51	***File Issue: US Midterm Election Results 2018*** *US Midterm Election Results 2018* ***Haneen Odeh***
55	*US Midterm Election Results 2018: Possible Transition Indicators* ***Ahmad Al Borsan***
63	*Reactions to US Mid-term Election 2018* ***Khaled Basheer***
71	***Reports and Articles*** *Meaningful Israeli Assessment of the Gaza Strip Return Marches* ***Hasan Ahmad***
79	*Impact of Unemployment Rates on Jordan's Economic Growth* ***Mohamed Abbasi***
89 93	***Bibliography*** ***Arab-Chinese relations: 1990-2017*** - *Arabic References* - *English Reference* ***Abdel Qader Na'eem***

The views of the contributors do not necessarily represent the positions of the MESJ

Amman – Winter 2019

Copy Rights Reserved to

MESC & JRI

Middle Eastern Studies Journal

P.O. Box 927657 – Amman 11190 – Jordan

Tel: +962-6-4613451 / Fax: 4613452

E-mail: mesc@mesc.com.jo, mesj@mesc.com

http:// www.mesj.com

Middle Eastern Studies

Journal

By Middle East Studies Center

Cordially with the Jordanian Institute for Research & Information

Editor in Chief
Jawad Al- Hamad

Managing Editor
Abdul-Hameed Al-Kayyali

Assistant Editor
Yasmine AL-As'ad

Editorial Board

Abdul Fattah Al-Rashdan ***Ahmad Al-Bursan***

Ali Mahafza ***Ebrahim Abu Arqoub***

Mohammad Abu Hammour

Volume 22 **No. 86** **Winter 2019**